الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركـــز الجامعـــي نور البشير بالبيض

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire Nour Bachir El Bayadh

معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
أمانة المجلس العلمي
رقم : 52 / أ م ع/م ع ا /م ج ب/2025

البيض في: 26 JAN 2025

مستخرج من محضـــر اجتماع المجلس العلمي بتاريخ

2024-12-15

بناءا على محضر اجتماع المجلس العلمي لمعهد العلوم الإنسانية والاجتماعية في دورته الاستثنائية ، المنعقد بتاريخ 2024-12-15 يشهد رئيس المجلس العلمي، بأن :

المطبوعة البيداغوجية الموسومة بـ : المشكلات الاجتماعية

المنجزة من طرف الأستاذة : بوزيدي رجاء

الموجهة لطلبة: السنة الثانية ليسانس علم اجتماع

السنة الجامعية 2025/2024

قد تمت تزكيتها بعد تحكيمها بالإيجاب من طرف المحكمين المقترحين.

رئيس المجلس العلمي للمعهد

أ.د. خـنوس نـور الديـن

رئيس المجلس العلمي

- سلمت هذه الوثيقة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض
University Center Nour Bachir El bayadh

معهد العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

محاضرات في مقياس:

المشكلات الاجتماعية

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع

د. بوزيدي رجاء

السنة الجامعية: 2024-2025

مقدمـــــــــــة:.....أ
المحور الأول: ماهية المشكلة الاجتماعية.....3
أولا: تعريف المشكلة الاجتماعية وأساسيات تحديدها 3
1- تعريف المشكلة الاجتماعية 3
2- أساسيات تحديد المشكلة الاجتماعية 7
ثانيا: محكات المشكلات الاجتماعية 10
ثالثا: خصائص المشكلة الاجتماعية وأنواعها.....12
1- خصائص المشكلة الاجتماعية:.....12
2- أنواع المشكلات الاجتماعية.....13
رابعا: مواقف الأفراد من المشكلات الاجتماعية 18
خامسا: أفكار خاطئة ومغالطات حول المشكلة الاجتماعية 20
المحور الثاني: المشكلات الاجتماعية من منظور سوسيولوجي.....22
أولا: المراحل التاريخية التي مرّبها مفهوم المشكلات الاجتماعية 22
1- الباثولوجية الاجتماعية (العلّة الاجتماعية) 22
2- التفكك الاجتماعي(الوهن التنظيمي).....24
3- الصراع القيمي(صراع القيم الاجتماعية).....26
4- السلوك المنحرف 27
5- الوصم الاجتماعي 28
ثانيا: النظريات المفسّرة للمشكلات الاجتماعية.....29
1- النظرية البنائية الوظيفية 29
2- نظريـــات الصـــراع 33
3- النظرية التفاعلية الرمزية.....38
ثالثا: المداخل العلاجية للمشكلات الاجتماعيـة 42
1- المدخل التنموي.....42
2- المدخل العلاجي 43
3- المدخل الوقائي 43
رابعا: الخطوات العلمية لدراسة المشكلات الاجتماعية 44

1- خطوات الأسلوب العلمي لتحليل المشكلات الاجتماعية 44
2- الصعوبات التي تعرقل حل المشكلات الاجتماعية 45
المحور الثالث: أهم المشكلات الاجتماعية والأكثر انتشارا في المجتمع 47
أولا: مشكلـــــــــــة الفقـــــــــــر 47
ثانيا: مشكلة الجريمـــــــــــة والانحـــــــــــراف 52
ثالثا: مشكلـــــــــة العنـــــف 69
رابعا: مشكلة التنمر الالكتروني 82
خامسا: مشكلة الاستلاب والعنف ضد المرأة 89
سادسا: مشكلة التمييـــــــــز العنصـــــــــــري 97
سابعا: مشكلة الإقصاء الاجتماعي 105
سابعا: مشكلة التخلّف 111
ثامنا: مشكلة التلوث 117
خاتمـــــــــــــــــة 120
قائمة المراجع 121

مقدمـــــــة:

إنّ الانسان اجتماعي بطبعه يبحث آليا عن الجماعة وعن سبل اشباع حاجاته المختلفة، اشباع الحاجات التي تعد معيارا أساسيا يقاس به حدوث المشكلات الاجتماعية، مثل الحاجات المادية المتمثّلة في متطلبات الحياة الكريمة...والحاجات المعنوية المتمثّلة في العلاقات الاجتماعية وقوة التفاعل التي تمكّنه من استثمار موارده وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. وفشل الفرد في اشباع هذه الحاجات يعد سببا قويا في حدوث المشكلات الاجتماعية.

يحظى موضوع المشكلات الاجتماعية بأهمية كبيرة في الدراسات الاجتماعية وقد قام العديد من علماء الاجتماع بإثرائه وقد اتضح ذلك من خلال التعاريف المتعدّدة التي حاولت تحديد أساسياتها بغية تمييزها عن مفاهيم أخرى قريبة منها في المعنى والمحتوى مثل مفهوم الظاهرة الاجتماعية، القضية الاجتماعية...إلخ

ترتبط المشكلات الاجتماعية بالمجتمع بحيث تؤثر فينا وعلينا جميعا أو البعض منّا. وتتحكّم في تطور مجتمعنا وازدهاره أي قد تعيق تطور حياتنا وطموحاتنا القائمة على العيش بكرامة وسلامة واستقرار داخلي وخارجي ودراسة المشكلات الاجتماعية عن طريق معرفة أسبابها، من المسؤول عن وقوعها ومن المنتفع منها والمتضرر بها وطرق علاجها وسبل مواجهتها. يهدف إلى نشر الوعي بين افراد المجتمع التي تختلف درجاتهم العلمية وتتباين مستوياتهم المعيشية وبالتالي تتفاوت درجات وعيهم بموضوع المشكلات الاجتماعية.

وفي إطار ذلك نتناول هذه المطبوعة موضوع المشكلات الاجتماعية التي قسّمناها إلى ثلاث محاور أساسية، الأول بعنوان: ماهية المشكلات الاجتماعية ويضم تعريفها وتحديد أساسياتها، محكّاتها، خصائصها وأنوعها، حصر المواقف والأفكار الخاطئة حولها.

ويوضّح المحور الثاني المشكلات الاجتماعية من منظور سوسيولوجي بحيث نتناول فيه الأبعاد التاريخية لمفهوم المشكلات الاجتماعية، النظريات المفسّرة للمشكلات الاجتماعية، المداخل العلمية في دراسة المشكلات الاجتماعية، الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية والصعوبات التي تواجهها.

ويبيّن المحور الثالث أهم المشكلات الاجتماعية والأكثر انتشارا في المجتمع، مشكلة القفر، مشكلة الجريمة والانحراف، مشكلة العنف، مشكلة الاستلاب والعنف ضد المرأة، مشكلة التخلف، مشكلة التمييز العنصري، مشكلة الاقصاء الاجتماعي، مشكلة التلوث، مشكلة التنمر الالكتروني.

المحور الأول: ماهية المشكلة الاجتماعية

أولا: تعريف المشكلة الاجتماعية وأساسيات تحديدها

1- تعريف المشكلة الاجتماعية

تعتبر المشكلات الاجتماعية من أهم المواضيع التي تنال اهتماما من قبل علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية بشكل عام. نجدّ مفهوم الظاهرة الاجتماعية من أهم المفاهيم المرتبطة بمفهوم المشكلة الاجتماعية. بحيث كل مشكلة اجتماعية تمثّل ظاهرة اجتماعية ولكن ليس كل ظاهرة اجتماعية تمثّل مشكلة اجتماعية، لذا ارتأينا تقديم الخصائص الاساسية للظاهرة الاجتماعية. وهي كالتالي:

- "أنّها تتمثّل في نظم عامة يشترك في اتباعها أفراد مجتمع ما، ويتخذونها أساسا لتنظيم حياتهم الجمعية، وتنسيق العلاقات التي تربطهم بعضهم ببعض والتي تربطهم بغيرهم.
- أنّها ليست من صنع الأفراد، وإنّما تخلقها طبيعة الاجتماع، وتنبعث من تلقاء نفسها عن حياة الجماعات، ومقتضيات العمران. وهذا ما يعنيه علماء الاجتماع إذ يُقِرون أنها من "نتاج العقل الجمعي".
- أنّ خروج الفرد من أي نظام منها يلقي من المجتمع مقاومة تأخذه بعقاب مادي أو أدبي، أو تلغي عمله وتعتبره كأنّه لم يكن، أو تحول بينه وبين ما يبتغيه من وراء مخالفته وتجعل أعماله ضربا من ضروب العبث العقيم، أو تسلّط عليه أكثر من جزاء واحد من هذه الجزاءات."(وافي، 1983: ص[5])

تعتبر الظاهرة الاجتماعية موضوعا للدراسة في علم الاجتماع وتتميّز بخصائص أساسية وقد تفوق العالم الفرنسي **"اميل دوركايم "** **"Emil Durkeim** في تحديد خصائصها حيث نجدها انسانية، جماعية، تلقائية، تراكمية، قهرية، متطورة. أمّا المشكلة الاجتماعية كحدث اجتماعي له أساسيات أخرى تتحدّد بها، قد تتفق أو تختلف عن خصائص الظاهرة الاجتماعية.

هناك من يرى أنّ المشكلات الاجتماعية والظواهر الاجتماعية والقضايا الاجتماعية كلمات تحمل نفس المعنى، لكن في المقابل هناك من يؤكد أن الحدث الاجتماعي بسلبياته وإيجابياته ينتشر في المجتمع يبدأ كظاهرة، ثم يصبح قضية رأي عام إذا فاقت سلبياتها إيجابياتها وكانت السلبيات غير واضحة وغير محدّدة، ثم تتحول إلى مشكلة اجتماعية إذا فاقت سلبياتها إيجابياتها وكانت السلبيات ملموسة ولها تأثير سلبي في المجتمع محدّد وواضح.

"لاشك أنّ هناك عدّة مراحل تمر بها الظاهرة الاجتماعية لتتحول إلى مشكلة اجتماعية:

1- السلوك السوي المقبول من المجتمع.
2- السلوك الغير سوي والمنحرف قليلا.
3- السلوك المنحرف تماما (المشكلة الاجتماعية)
4- انتشار السلوك المنحرف وظهور مشكلات اجتماعية أخرى نتيجة للسلوك المنحرف الأول.
5- ظهور الأثار السلبية على مستوى الفرد أولا، ثم المجتمع كنتيجة للمشكلة الاجتماعية.
6- ظهور مشكلات اجتماعية جديدة لم تكن في الحسبان وتترتب عنها آثار سلبية على الفرد والمجتمع أيضا.
7- معالجة الضرر الناتج عن المشكلات ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء على مسببات المشكلة والرقي بالمجتمع."(غربي، 2020: ص23)

في حقيقة الأمر لا يوجد تعريف شامل وموحّد أو مطلق لما يسمى بالمشكلة الاجتماعية، من منطلق أنّ المشكلة الاجتماعية تعرّف من خلال مجموعة من المعايير الموضوعية والذاتية التي يختلف بين المجتمعات وبين الجماعات داخل المجتمع الواحد وعبر الفترات زمنية التاريخية.

نجد أنّ هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تتحكم في تحديد المشكلة الاجتماعية وتجعلها نسبية ليست مطلقة ؛ نجد المؤسسات المختلفة منها: الأسرة، الدين، السياسة، الاقتصاد، التعليم، وسائل الاعلام، المنظومة الصحية، المؤسسة العسكرية. بالإضافة إلى المنظومة الثقافية والقيمية...إلخ

تتعدّد التعاريف التي تناولت مفهوم المشكلة الاجتماعية كحدث اجتماعي يتميّز بقوة التأثير في المجتمع كلّما تطور المجتمع أو تغيّر. "يمكن النظر إلى المشكلة الاجتماعية –بصفة عامة– على أنّها تباين له أهميته بين المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعي."(تايمز،1997: ص[35])

"يذهب **Poplin** **"بوبلان"** (1987) في تعريفه للمشكلة الاجتماعية إلى أنّها نمط من السلوك يشكّل تهديدا للجماعات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع." (السمّري وآخرون، 1998: ص[24]) وبالتالي تعد المشكلة الاجتماعية كحدث اجتماعي سلوكا انسانيا مهددا للمجتمع ومعاييره. "فهي الحالة الاجتماعية التي تعكس انتهاكا لقيم الفرد أو انعكاس أحكامهم عليها، شاعرين بها فيحكمون عليها بأنّها تشكّل مشكلة لهم" (العمر، 2005: ص[84]).

"يعرّف **"بيتر ولسلي"** **Peter wolsley**" المشكلة الاجتماعية بأنها جزء من السلوك الاجتماعي الذي ينتج عنه تعاسة أو شقاء خاص أو عام ، ويتطلب بالتالي إجراء جماعيا لمواجهته. ويعرّف المفكر **"فرانك Frank"** المشكلة الاجتماعية على أنّها صعوبة أو تصرف سيئ لعدد كبير من الناس يرغبون في إزالته أو إصلاحه والذي يتطلب اكتشاف الوسيلة الكفيلة بهذا الحل أو الإصلاح."(غربي، 2020: ص[18]) وتعرّف "أنّها حالة اجتماعية يرى جزء من المجتمع أنّها ضارة بأفراد المجتمع وتحتاج إلى علاج " (Mooney and others, 2011, p3)

كما تم الاشارة الى "أنّها الحالة التي تعبّر عن عدم الاستقرار واضطراب نمط العلائق الاجتماعية التي تهدد وجود إحدى قيم المجتمع أو إحدى مؤسساته يجعلها غير ملائمة داخل مجتمعها، الأمر الذي يدفع الأفراد بمطالبة إعادة استقرار النمو المهدد أو ردع مسبّبات اضطرابه" (العمر، نفس المرجع السابق: ص[38]).

يشير **"بول هرتون" Paul Horton**(عالم اجتماع أمريكي معاصر) إلى ثلاث أفكار أساسية: "إنّ المشكلة الاجتماعية نتاج ظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد تجعلهم يعدن الناتج عن الظروف المؤثرة عليهم غير مرغوب فيه ويصعب علاجه بشكل فردي إنّما يسير علاجه من خلال العقل الاجتماعي الجمعي" (العمر، نفس المرجع السابق: ص[19]). في نفس السياق قد ذكر **"هارت" Hornell Hart** " أن المشكلة الاجتماعية تتطلّب عملا إنسانيا منظما

ومتضافرا يؤثر بالفعل أو يحتمل أن يؤثر على عدد كبير من الناس بطريقة متشابهة، بحيث قد يكون من الأفضل اتخاذ إجراء أو أكثر لحل المشكلة ككل بدلا من معالجة كل فرد على حدا باعتباره حالة منعزلة."(Rinaudo, 1995 : p73) إنّ الطابع الاجتماعي للمشكلة يتحدّد من خلال العمل الاجتماعي المنظم والمتظافر لحلّها، تتوقف المشكلة عن كونها شخصية منذ اللحظة التي يتم فيها اتخاذ إجراء جماعي لحلّها.

يعرّفها " **فير تشايلد**" **Fairtchild** أنّها موقف يحصل بفعل عوامل وظروف تتعلق بالبيئة الاجتماعية ويستلزم معالجة إصلاحية تتطلب تجميع لوسائل وأساليب اجتماعية للتصدي له ومعالجته." (الزيود، 2011: ص[153]).

نجد أنّ معظم التعاريف تصب في وصف المشكلة أنّها إمّا موقف معيّن بأنّه شنيع، مزعج، يحتاج إلى حل. أو هي كل صعوبة تواجه أنماط السلوك السويّة. أو هي خروج الفرد عن المتعارف عليها من العادات والتقاليد. أو هي حالة عدم الاستقرار في نمط العلاقات الاجتماعية التي تهدد إحدى قيم المجتمع أو مؤسساته يجعلها غير ملائمة داخل المجتمع، الأمر الذي يدفع الأفراد لمعالجة هذا الوضع.

نجد فئة من علماء الاجتماع الذين ركّزوا كثيرا على أنّ المشكلة الاجتماعية هي عبارة عن انحراف نذكر منهم:" **ليمرت**" « **Lemert** » "الذي ينظر إلى المشكلة الاجتماعية على أنّها انحراف يتم داخل إطار المجتمع ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة". (غيث، 1991: ص[20]). نجد كذلك العالم "**جورج لندربرج**" " **lundberg Georg**"الذي يرى "أنّ المشكلة الاجتماعية هي أي سلوك انحرافي في اتجاه يثير موافق عليه له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى حد المتسامحين للمجتمع، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي إلى فعل عام، يهدف إلى حماية المجتمع وإصلاح المخالف أو الجاني وتحذير كل إنسان من أنّ الانحراف الذي يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه" (غيث، نفس المرجع السابق: ص[21]). قد تبيّن من خلال هذه التعاريف أنّ المشكلة الاجتماعية هي عبارة عن اختلال للتوازن الناتج عن الانحراف والتفكك الاجتماعي، يكون خللا ملموسا يمس عدد كبير من الأفراد.

"يقدّم الدكتور "**أحمد زكي بدوي**" في معجمه "معجم العلوم الاجتماعية" تعريفا للمشكلات الاجتماعية ينص على أنّ المشكلات الاجتماعية من المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية، فهي مشكلات بمعنى أنّها تمثل اضطرابا وتعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة... وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عددا من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يتماشى مع المستويات المألوفة للجماعة" (استيتية/ سرحان، 2012: ص[17]). "وهكذا يذهب بعض الباحثين إلى أنّ المشكلة الاجتماعية هي مسألة أو قضية تتعلق بنشوء اتجاه أو ميل أو موقف من المواقف الإنسانية يهم جماعة أو أكثر. فهي صعوبة تستدعي الانتباه والمناقشة والجدل وربما تقتضي الإشارة والبحث واتخاذ القرار، كما تؤدي إلى فعل إصلاحي أو تعويضي أو تكيفي" (استيتية / سرحان،نفس المرجع السابق: ص[18]).

"أمّا "**روبرت ميرتون" Merton. R** فيقول أنّ المشاكل الاجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع وبين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون به."(غيث/سعد، 2003: ص[86])

بهذا يمكن أن تعرّف المشكلة الاجتماعية على أنها موقف يوجه وحدات المجتمع الأساسية (الفرد، الجماعة، المجتمع، يصعب مواجهته بطريقة فردية انما يحتاج إلى مختلف الدعائم الخارجية الرسمية والغير رسمية.

2- أساسيات تحديد المشكلة الاجتماعية

نجد أنّ أساسيات تحديد المشكلة الاجتماعية تتجلى في كل حالة غير مرغوب فيها أو متعارضة مع القيم والمعايير لدى عدد كبير من أفراد المجتمع ويتطلب الأمر تغييرها والتصدي لها. أي تكون حادثة فعلا في حياة الناس أي واقعية. كما يتوجب شعور الناس بها وإدراكهم لها، وتبعا لذلك عند غياب هذا الشعور ينعدم اعتبار الحالة مشكلة. مثال: إذا اعتبر الناس الفقراء أنّ الفقر قدر لا مفر منه، هذا لا يعبّر عن وجود حالة أو مشكلة اجتماعية. مثال آخر: إذا غاب الشعور بالتعصب والتمييز العنصري بين الجماعات العرقية، كذلك هذا الأمر تنعدم فيه الشروط الأساسية للمشكلة.

"تبرز أمامنا ثلاث محاور أساسية في تعريف المشكلات الاجتماعية هي "الظرف الموضوعي" الذي يخلق "التحديد الذاتي"، وهو بدوره يُبلور حُكما على الظرف الموضوعي معبّرا عن وجود إشكالية للفرد، وهذا يجعلنا نقول أن هناك مشكلة اجتماعية. وفقدان أحد هذه المحاور يعني غياب المشكلة أو عدم وجودها في الواقع ." (استيتية/سرحان، نفس المرجع السابق: ص[26]) بالإضافة الى المحور الثالث الذي يبحث في وجوب "اصدار الحكم عليها" بحيث يجب معالجتها من خلال الفعل الجماعي.

ومن خلال هذا نستطيع استنتاج أهم الشروط الواجب توافرها في تعريف المشكلات الاجتماعية. "تنبع المشكلات الاجتماعية —ولو جزئيا– من خلل واضطراب يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع. فكل المجتمعات بها العديد من الظروف أو الأحوال السيئة التي يتولّد عنها وجود مشكلات." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[18]) "ولا بدا أن يتأثّر بالمشكلة الاجتماعية عدد كبير من الأفراد، أو أن يعاني منها أفرادٌ وأهمية في المجتمع. وهنا يبرز تساؤل حول حجم عدد الأفراد الذين تؤثر فيهم المشكلة الاجتماعية، وبصفة عامة كلّما زاد عدد الأفراد الذين يعانون من المشكلة كلّما اتّسمت المشكلة بالطابع الاجتماعي." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[20])

يوضّح الشكل التالي باختصار أساسيات تحديد المشكلة الاجتماعية.

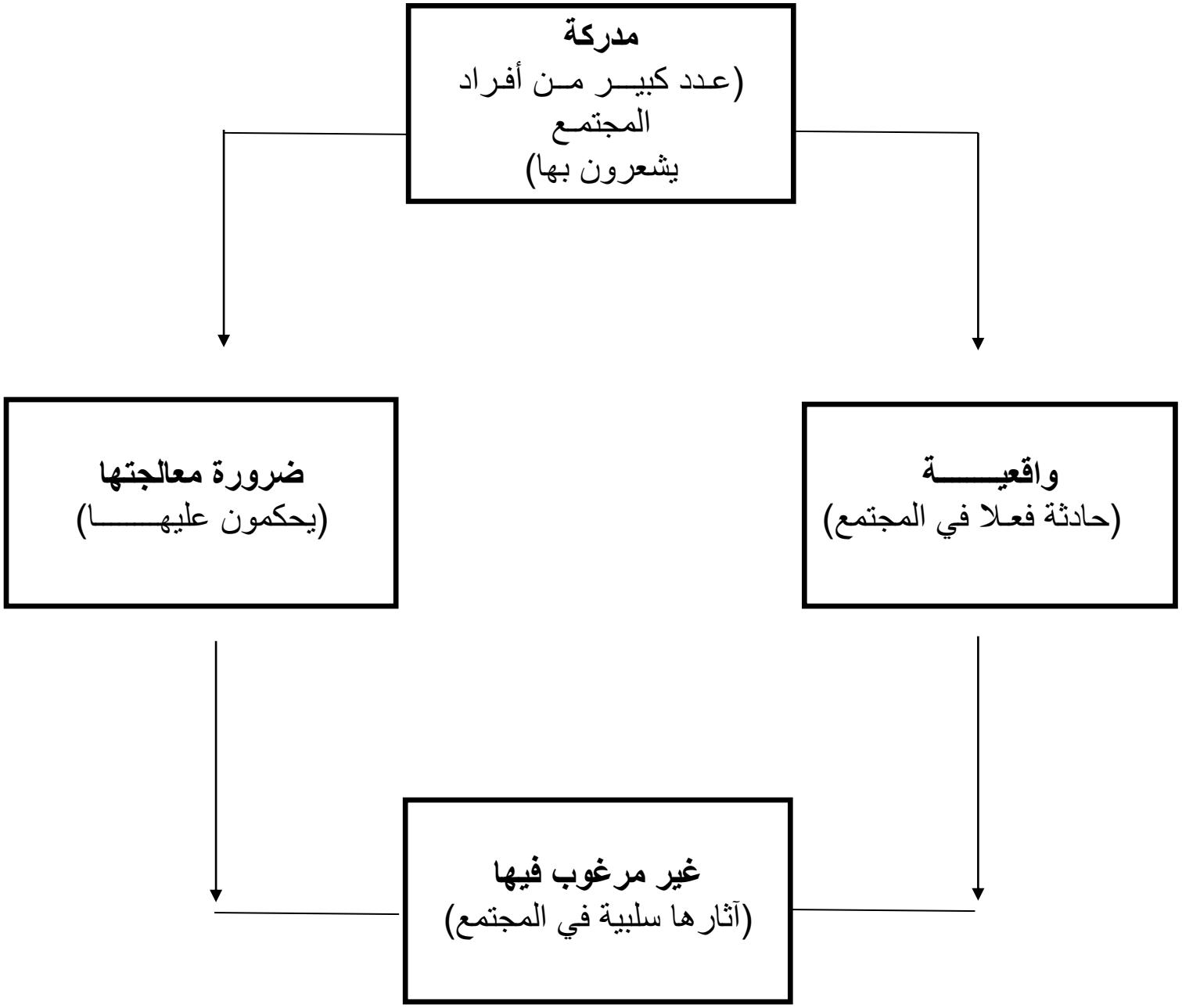

ثانيا: محكات المشكلات الاجتماعية

هي عبارة عن عناصر أساسية تحدد معالم المشكلة الاجتماعية بعيدا عن كلام الناس وأحكامهم الذاتية وهي الدين، القانون، الصحافة، الآداب الفنية).

1- "الدين: يحدد الدين مثلا المحرمات والمسموحات في السلوك والعلاقات الاجتماعية والجنسية، أي يوضح ما هو محلّل وما هو محرّم.... هذا فضلا عن دعم الدين للشعور الجمعي لأنّه هو الدين الذي يقرر ما هو خير وما هو شر.

2- القانون: غالبا يستمد القانون بعضا من بنوده من الدين السائد في المجتمع، إذ يعمل على منع وقوع الخروقات القانونية أكثر من كونه قانونا عقليا، وهو يمنع الناس من الانحراف أو الوقوع في تجاوزات وجرائم يعاقب عليها القانون، بمعنى أنّه يعزز النظام الأخلاقي والأدبي في المجتمع.

3- الصحف: إنّه محك إعلامي لا عقابي، هدفه توجيه أنظار الناس نحو المشكلات الاجتماعية في المجتمع، سواء كان ذلك على شكل رسوم كاريكاتيرية أو عرض وتحليل أحداث اجتماعية، تكشف الفساد الأخلاقي أو تلفت أنظار الناس إلى حالات الفقراء والعاطلين عن العمل ومختلف الاختلالات السلوكية لإبراز معاناة الناس وهمومهم وشجونهم والمطالبة بمعالجتها وإيقاع العقوبات على المسببين لها.

4- الأدب الفني: يتمثّل في الرسوم والمسرحيات الدرامية والشعر والنشر للتعبير مثلا عن الظلم وغياب العدالة الاجتماعية وفقدان المساواة بين فئات الناس والذين يعانون من التمييز العرقي وسواهم من أصحاب المشكلات والهدف هو جلب انتباه الناس للمعاناة التي يعيشها أبناء المشكلات الاجتماعية ويعني ذلك أنّه جانب إنساني لا عقابيا ولا علاجيا. (هدفه التوعية بأوضاع الآخرين) أصحاب لمشكلات." (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[33]) إنّ هذه المحكّات تمثّل سلطة فوقية تتحكّم في تحديد خصائص المشكلة الاجتماعية بشكل موضوعي وثابت يخدم المجتمع ومحاولات تحديدها والتخفيف من وجودها.

وتبعا لذلك يتبادر إلى الأذهان من الذي يقرر أو يحدد أو يحكم على حدث اجتماعي أنّه يمثل مشكلة اجتماعية؟ الفرد أم الجماعة أم أصحاب القرارات. الفوقية أو المجتمع بنفسه، فلا يوجد بين أفراد المجتمع من الذي يقرر وجود مشكلة أم لا داخل المجتمع. قد بيّن " **كلارنيس مارش كيس**" **K.M.KISS**" (عالم اجتماعي أمريكي حديث) أنّ تحديد الحدث الاجتماع أنّه يمثل مشكلة اجتماعية من قبل التفكير الاجتماعي" (العمر، معن خليل، 2005، ص[25]).

ثالثا: خصائص المشكلة الاجتماعية وأنواعها

1- خصائص المشكلة الاجتماعية:

يصعب تحديد المشكلة الاجتماعية وبناء على ذلك سنحاول الإشارة إلى أهم الخصائص التي تتميّز بها المشكلة الاجتماعية.

- "إنّها تظهر في كافة المجتمعات الإنسانية سواء كانت كبيرة أو صغيرة، معقدة البناء أو بسيطة متخلفة أو متحضرة، تقليدية أو متمدنة.
- تختلف في سعة حدودها وتكرار وقوعها ودرجة توزيعها وكثافة الاضطراب الفكري والعاطفي المصاحب لها.
- تتشكّل تدريجيا على مراحل مترابطة لذا فإنّها لا تظهر فجأة أو عفوية وبناء على ذلك فإنّها متطورة اجتماعيا.
- تظهر نتيجة تمزقات تحصل داخل المجتمع وهذا يعني أنّها ملتصقة بالفساد والتفسخ الاجتماعي داخل المجتمع.
- يساعد التطور التقني على خلقها داخل المجتمع.
- يعكس صرامة الضغوط في بعض الأحيان كالفقر، الاتكالية، الضغوط السكانية (زيادة الولادات والوفيات) والصراعات العرقية والبطالة وارتفاع معدل الجريمة والانحرافات السلوكية والحرب...
- لا يمكن شرحها وتشخيص حدوثها من خلال سبب واحد بل عدّة أسباب مترابطة.
- مرتبطة بالقيم الاجتماعية في أغلب الأحيان." (العمر، نفس المرجع السابق: ص[19]).

"ويرى "**روبرت" Robert**و **"بارك" Park** أنّه تكشّفت لنا خصائص عامة بعد دراسة مشكلات عديدة:

أ- أنّها تؤثر في عدد كبير من النّاس بطريقة ما.

ب- أنّها تؤثر تأثيرا سلبيا في تفصيلات القيم عندهم، وتعبّر هذه القيم عن أوضاع مقبولة.

ت- يعتقد النّاس أنّ هذه المشكلات يمكن أن تحقق فعلا معينا، ولكن ليس هناك ضرر يلحق المجتمع من وجود هذه المشكلات."(فرح، 2012: ص[300])

تختص المشكلة الاجتماعية بالنسبية، وقد تكون المشكلة خاصة بجماعة معينة أو مجتمع معين مثلا: بائعين المشروبات الكحولية لا يعتبر مشكلة عند جماعة معينة ولكن في مجتمع آخر يعتبر مشكلة. الإجهاض مشكلة اجتماعية لكن جماعة أصحاب الدخول المتدنية أو الذين لديهم مشاكل صحية لا يعتبرونها مشكلة. زيادة المواليد لا تعد مشكلة اجتماعية لكن في المجتمعات التي تعاني من الانفجار السكاني تعتبر مشكلة.

2- أنواع المشكلات الاجتماعية

إذا قمنا بتصنيف المشكلات تبعا للمجالات الأساسية الموجودة في المجتمع، نجد المشكلات الاجتماعية، مشكلات اقتصادية، مشكلات صحية، مشكلات سياسية، مشكلات تربوية...إلخ "وتبيّن لنا هذه المشكلات أنّ أنّها ليست هي المشكلات التي تنشأ عن الخروج على القانون فقط. فهناك مشكلات تنجم عن الخروج على معايير الجماعة أو الفرد على المجتمع أو العجز عن إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء المجتمع. كذلك فهناك مشكلات تظهر نتيجة للفشل في التوحد مع القيم الاجتماعية أو العجز عن التوافق مع المجتمع المتغير." (فرح، نفس المرجع السابق: ص[292])

"وهناك مشكلات اجتماعية عديدة تعاني منها المجتمعات الإنسانية تنشأ نتيجة العجز عن التوافق في موقف التفاعل. مثل مشكلات الطلاق أو عدم تكيّف العمال مع الإدارة ومشكلات ازدحام المناطق المتاخمة لمراكز الصناعة ورفض التجديد...الخ"(فرح، نفس المرج السابق: ص[293])

"نجد المشكلات الاجتماعية دائما وليدة ظروف اجتماعية ومحصلة اخفاق الناس في تحقيق أهدافهم وحاجاتهم نتيجة تعقد البناء الاجتماعي، كذلك فالمشكلات الاجتماعية أمر لا مفر منه مادامت هناك حياة اجتماعية وتغير اجتماعي ولو بدرجات متفاوتة، فعندما تتعثر الجماعات في التوافق مع التغير، وتعجز عن تحقيق مطالبها وحاجاتها تولد المشكلات الاجتماعية. وهي في البداية تبدو كامنة ولكن سرعان ما تطفو على السطح وتطفو في وقت معين وتؤثر على درجة تكيّف المواطنين وتوافقهم مع البناء الاجتماعي. "(فرح، نفس المرجع السابق: ص[293])

أي نستطيع تصنيفها حسب أسباب حدوثها في المجتمع ومن بين أهم تلك الأسباب عمليات التغيّر الاجتماعي، التي تبنّت التحضر والتطور التكنولوجي كعاملين أساسين ساهما في خلق حاجيات جديدة لدى الأفراد. وعدم إشباعها هو المسئول عن انفجار عدد هائل من المشكلات.

كما نجد تصنيف آخر مرتبط بمعيار مجال اهتمام الجماعات المختلفة الموجودة داخل المجتمع وهو كالتالي:

- "المشكلات الاجتماعية التي تتضمن الاهتمام المتزايد الذي ينبثق من الخبرة الجماهيرية.
- المشكلات الاجتماعية التي تتضمن مجال اهتمام واسع المدى وتنبثق من خلال وسائل الاتصال الجمعي مثل انحراف الأحداث.
- المشكلات الاجتماعية التي تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة يهدّدها المجتمع الأكبر وهنا يمكن النظر في التنظيمات الآلية التي تتناقض مع نظام الحوافز على أنّها مشكلات من هذا النوع.

- المشكلات الاجتماعية التي تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف انسانية.
- المشكلات الاجتماعية التي تتضمن اهتمام أنشطة الصفوة المختارة والمديرين الذين تصل اليهم المعلومات عن طريق أوضاعهم الاستراتيجية في البناء الاجتماعي ومن ثم يستطيعون صياغة المشكلة الاجتماعية." (تايمز، نفس المرجع السابق: ص[36])

من زاوية أخرى، "يقسّم "**رايت ميلز**" **Wright Mills** لمشكلات الاجتماعية إلى نمطين أساسين، الأول هو المشاكل الخاصة، والنمط الثاني وهو القضايا العامة، مع تحوّل تدريجي دائما من المشكلة الخاصة إلى القضية العامة." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[17]) تتعدّد معايير تصنيف المشكلات الاجتماعية فالتقسيم الأول مرتبط بمصادر الاهتمام سواء جماعات أو أنشطة. أما التقسيم الثاني مرتبط بسعة الشمول.

"صنّف "**فريديريك انجلز**" **Friedrich Engels** المشكلات الاجتماعية المذكورة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية تتعلق كل منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع الحياة الاجتماعية وتتمثل هذه التصنيفات في التالي:

1- المجموعة الأولى: من المشكلات المتكررة التي تواجه المجتمع، هي المشكلات الناتجة عن التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء مثل السلوكيات الإجرامية مثل: القتل، العنف الاغتراب، الانعزال.

2- المجموعة الثانية: من المشكلات التي تتعلق بالاحتياطات الإنسانية الفردية لأعضاء المجتمع مثل: البطالة، الفقر.

3- المجموعة الثالثة: من المشكلات التي يتحتم على كل مجتمع مواجهتها والعمل على حلها هو مشكلات الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعي مثل: الفساد." (تركية، 2015: ص100) "كما صنّف "**العادلي**" المشكلات الاجتماعية إلى ثلاثة مجموعات:

مشكلات أساسية: ترتبط بعدم كفاية الخدمات المتوفرة في المجتمع لإشباع حاجات الأفراد مثل: نقص المدارس والمستشفيات عن الحاجة الفعلية للمجتمع.

مشكلات تنظيمية: ترتبط بتركيز الخدمات في مناطق دون الأخرى، فتصبح المشكلة تسن عدم العدالة في التوزيع للخدمات.

مشكلات مرضية: مثل السلوك الإجرامي كالسرقة، القتل، التسول، التشرد.....الخ

مشكلات مجتمعية: وترتبط بسوء العلاقات بين الجماعات في المجتمع وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم وتركها للظروف مثل: عدم وجود تماسك اجتماعي – التنافس ونقص الإبداع، تغليب المصلحة العامة." (عبد اللطيف، 2001: ص 49) "كما حدّد "**مانيس**" Manis ثلاث مستويات من المشكلات الاجتماعية:

الدرجة الأولى: وهي المشاكل تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها. ولها نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع مثل: مشاكل الحرب، التمييز العنصري، الفقر.

الدرجة الثانية: وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة والتي تولّد عنها بدورها مشاكل إضافية أخرى مثل سوء التغذية الناتج عن الفقر، الانحراف، عدم الاستقرار الناتج عن البطالة.

الدرجة الثالثة: وهي تلك الظروف الضارة والتي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاج للمشاكل الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى مثل: البطالة الناتجة بسبب التفرقة العنصرية." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[22])

يمثّل الشكل التالي ثلاثة نماذج من العلاقة بين الدرجات الثلاثة للمشكلات الاجتماعية على النحو التالي:

(السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[22])

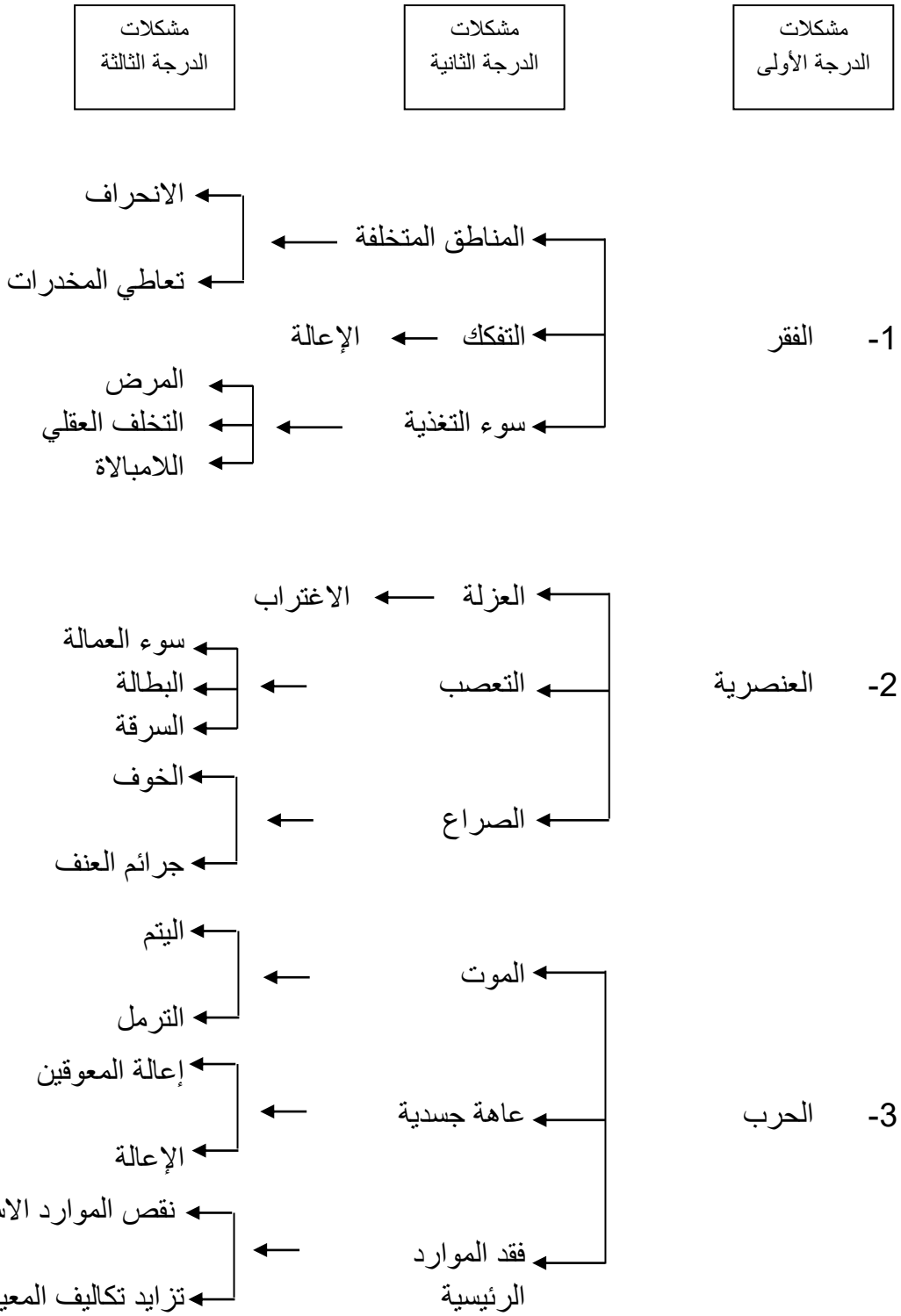

رابعا: مواقف الأفراد من المشكلات الاجتماعية

تتعدّد مواقف الفرد وتتنوع اتجاه المشكلة الاجتماعية، فيدركون وجودها لكن وجهات نظرهم تختلف كلٌ حسب بعده أو قربه الاجتماعي منها.

- "عدم الاكتراث (اللاّمبالاة): قد يُبدي الفرد عدم اهتمامه بالمشكلة الاجتماعية إلا إذا مسّت مصلحته أو أضرت به، عندئذ يتخذونها موقفا ويبدي اكتراثا بها.
- الاستسلام القدري: هي الفئة المقتنعة تمام الاقتناع بأنّ ما يحصل له هو مقدر له مكتوب عليه، وبالتالي لا يسعى إلى البحث عن أسبابها وسبل علاجها مؤمنا بالقول ما يصيبك إلا نصيبك.
- الشك الساخر: أصحاب هذا الموقف لا يهتمون لما يحصل داخل المجتمع من مشكلات لأنّ مصالحهم مشبعة ودائرة تفكيرهم ضيقة، أنّه موقف يشك في طبيعة الدوافع البشرية، إنه موقف متشكك بأسلوب ساخر" (العمر، نفس المرجع السابق: ص[19]).
- "الجزاء الديني: يعرض هذا الموقف اتجاها مفاده أنّ المشكلة الاجتماعية التي حصلت داخل المجتمع ما هي سوى عقوبة الله على خطيئة الإنسان أو كفره أو إلحاده أو عدم إيمانه بالله مثل: الحروب، الكساد الاقتصادي، يعدها أصحاب هذا الموقف عقوبة الله على الذين كفروا كأنّها لعنة على أعمالهم.
- الإفراط العاطفي: يعكس هذا الموقف أفرادا يعيشون في ثورة المشكل الاجتماعي ويتفاعلون معه ويتحمسون لمعالجته أو حلّه ويكون شغلهم الشاغل الحديث عن المشكل والمبالغة بوصفه وتهويل صورته والإسراع لمعالجته وبتركيز حديثهم عن معاناة الفرد الأكثر من معاناة المؤسسة الاجتماعية أو المجتمع بأكمله ويخلقون من الأفراد الذين يعيشون فيه رموز نبيلة وذات شأن رفيع المستوى.
- الموقف الاجتماعي العلمي: إنّه موقف علماء الاجتماع المتخصص بالعمل والرعاية الاجتماعية كخبراء محترفين لأنّه يركّز على تحديد المشكل، أسبابه، أبعاده....الخ (العمر، نفس المرجع السابق: ص[22])

"يجب الإشارة إلى أنّ التحديد الذاتي يعد معيارا زئبقيا تؤثر فيه عدد من العوامل والمتغيرات ويكفي أنهّ ذاتي لتوضيح عدم ثبوته وغياب صدقه من حيث استجابته للظرف الموضوعي، فلا يمكن استعماله كمعيار مكتمل ومعتمد عليه في كل الحالات لتحديد المشكلة الاجتماعية لأنّه منفعل بالمصلحة والموقع والتحصيل التربوي، فهو قد يشعر الفرد بالظرف الموضوعي لكنّه لا يقرّه بسبب مصلحته الذاتية الظرفية أو بسبب موقفه التنظيمي. الذي يحول دون الإفصاح عن حقيقة الظرف الموضوعي أو بسبب معتقده الديني". (استيتية/ سرحان، نفس المرجع السابق: ص[27]) لكن في المقابل "نجد طرح آخر للعالم "**ديفيد دريسلر"david Dresler** يشير إلى أنّ النظرة الموحدة لعدد كبير من الأفراد للظروف التي يعيشونها ويعدونها غير مرغوب فيها ويحكمون عليها أنّها مصدر مشكلاتهم الاجتماعية،"(استيتية/ سرحان، نفس المرجع السابق: ص[28]) كفيلة بتدعيم التحديد الذاتي والإفصاح عن حقيقة الظرف الموضوعي.

خامسا: أفكار خاطئة ومغالطات حول المشكلة الاجتماعية

- ✓ " ترى الناس أنّ مشكلة اجتماعية ما لا تعتبر مشكلة اجتماعية: مثل الفقر، البطالة هناك من يراها أنّ لها مردود حسن للإنسان لأنّها تساعده على إدراك حالة البؤس الإنساني، فالأغنياء يرون أنّ الفقر ضروري للمجتمع ويرى البعض الآخر أنّ وجود العاطلين عن العمل ضروري للعاملين كي يزيدوا من اندفاعهم للعمل وحرصهم عليه.
- ✓ بعض الناس ترى أنّ المشكلات الاجتماعية حالات طبيعية محتومة يتعذر اجتنابها: في الواقع لا توجد مشكلة محتومة، وإنّما هناك ظروف تعمل على انتاجها وافرازها ناتج لا مجال لا يمكن اجتنابه.
- ✓ قد تتسبّب المشكلة اجتماعية من قبل الأشرار والمسيئين من الناس: تمثل أوسع مغالطة لأنّ هناك من الناس الأخيار ويتسببون في حدوث المشكلات الاجتماعية مثلا: انتقال بعض الناس من المدينة إلى ضواحيها ليعيشوا فيها ابتعادا عن مناطق الفقراء والمربوءة بالجريمة، هذا الفعل في الواقع يعزز التعصب العرقي." (العمر، نفس المرجع السابق: ص 44/ 45)
- ✓ "تتسبّب المشكلة من كثرة الحديث عنها: إنّ الحديث عن مشكلة اجتماعية ين الناس، يعمل على إثارة مشاعرهم وهواجسهم ويوسع حجمها أو يبالغ في خطورتها بحيث تُصور وكأنّها معضلة مستعصية الحل، وهذا التضخيم مشكلة أكبر من حجمها المغالطة هناك أنّها تنتشر بفعل الحديث الكثير وليس أنّ الحديث عنها هو المتسبّب فيها مثل: إذاعة الشعب الجماهيري على التلفاز يزيد من إثارة المشاهدين إنّما عدم عرضه يعني تأجيل أو إرجاء تأثيراته السلبية.
- ✓ الاعتقاد بأنّ الزمن من سيحل المشكل: إنّ خضوع المجتمع لقانون التغيير والتطوّر، فإنّ المشاكل القائمة ستكون في طريقها إلى الزوال. وهذه رؤية ساذجة وغير واقعية وإن لم تكن وهمية.

- ✓ يمكن معالجة المشكلات الاجتماعية بعيدا عن تغيير المؤسسات الرسمية: يعتقد البعض بأنّه يمكن معالجة المشكلة الاجتماعية دون دفع تكاليف معالجتها–ماديا ومعنويا–هذا اعتقاد بعيد عن الواقع لأنّ معالجة أيّة مشكلة يتطلب تغيّرا سريعا وجادا من طرف المؤسسات." (العمر، نفس المرجع السابق: ص[47/46])

يشترك أغلبية أفراد المجتمع في هذه المغالطات، لذا من الضروري دائما توعية الأفراد وتنمية مداركهم من أجل تجنب تزايدها وتشابكها. الأمر الذي يساهم في تصاعد صعوبة مقاومة المشاكل الاجتماعية وعلاجها.

المحور الثاني: المشكلات الاجتماعية من منظور سوسيولوجي

أولا: المراحل التاريخية التي مرّبها مفهوم المشكلات الاجتماعية

لقد بدأ علم الاجتماع الأمريكي في دراسة المشكلات الاجتماعية مع بداية التصنيع السريع والتحضّر في المجتمع الأمريكي، حيث ظهرت مفاهيم أساسية تشير إلى مفهوم المشكلات الاجتماعية، أطلق عليها مصطلح العلّة الاجتماعية، ثم تبعه مصطلح الوهن التنظيمي (التفكك الاجتماعي)، ثم مفهوم الصراع القيمي، ثم مصطلح السلوك المنحرف. وكذلك مصطلح الوصم.

1- الباثولوجية الاجتماعية (العلّة الاجتماعية)

"دخل مصطلح الباثولوجية الاجتماعية إلى علم الاجتماع كجزء من منظور سوسيولوجي أكبر. ويسلم تصور الباثولوجيا بالمدخل التطوري الذي اشترك في قبوله الجيل الأول من علماء الاجتماع."(جبلي وآخرون، 2003: ص[10]) فقد تأثّروا بالنظرية التطورية لداروين، وقد استعانوا بها بقصد المشابهة والمماثلة بين المجتمع الإنساني وعضو الجسم من منطلق اقتناعهم بالتشابه الموجود بينهما من حيث التطور والعلاقة المرتبطة بين أجزاء كل منهما.

"وفي هذا السّياق تعتبر العلّة الاجتماعية الخروج عما هو مألوف في الوضعية السويّة والسائدة في التنظيم." (العمر، نفس المرجع السابق: ص[56]) "انكبّ علماء الاجتماع الأمريكان الروّاد على دراسة حال المهاجرين الفقراء الآتين من أوروبا وآسيا وأفريقيا واستوطنوا في المدن ذات النمو الحضري السريع والواسع والحراك الاجتماعي العمودي الحيوي التي لها حياة اجتماعية منفصلة عن المعيشة التقليدية التي ألفها المهاجرون قبل الهجرة مثل: القرية، الأسرة والعلاقات القرابية-الدموية." (العمر، نفس المرجع السابق: ص[57]) كان يعيش المهاجرين بالأحياء الفقيرة التي تعج بالمشاكل الاجتماعية مثل: الجريمة، الفقر، الانتحار...الخ وقد سميّت هذه الحالات بعد دراستها بالعلل الاجتماعية.

قد بيّنت الدراسة التي قام بها " **رايت ميلز" Wright Mills** أنّ كل السلوكيات التي أتى بها المهاجرون الأوروبيون إلى مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المدن الحضرية ساهمت في تفاقم العلل الاجتماعية خاصة أنّ في تلك الفترة رافقت (مرحلة ما بعد الحرب) حركة من التحضر والتصنيع السريع. وكان حافزا لزيادة الهجرة سواء داخليا أو خارجيا." هؤلاء الرواد أرادوا تشبيه مجتمعهم ومشكلاته بأعضاء جسم الإنسان المترابطة عضويا ووظيفيا لكي يصلوا إلى كيفية المحافظة على صحة وتوازن جسم الإنسان والمجتمع، وقاموا بدراسة ارتباط المؤسسات الاجتماعية وتكافل وظائفها من أجل استقرار البناء الاجتماعي. وكيف تمّ ومتى تحصل الاعتلالات الاجتماعية وتكافل وظائف تلك المؤسسات وما تؤول إليه من آثار على صحة المجتمع وحيويته"(العمر، نفس المرجع السابق: ص[58]) لذلك اعتبروا عدم قدرة المهاجرين على التكيّف علّة اجتماعية. وفي الواقع المنادون بهذا المفهوم يعتبرون مصدر المشكلات الاجتماعية الفرد ذاته، لأنّه فشل أو رفض الالتزام بمعايير مجتمعه وأكّدوا على أنّ تربية هؤلاء المهاجرين من جديد هو الذي من شأنه حل جميع مشاكلهم.

"وفي هذه الأثناء طوّرت مجموعة قليلة من العلماء تفسيرات أرجعت أسباب الانحراف إلى عوامل ذاتية في الفرد، فأرجعها البعض إلى قصور فيزيقي، وأرجعها البعض الآخر إلى انخفاض مستوى الذكاء. ولحسن الحظ فإنّ مثل هذه التفسيرات لم تلقى قبول بعض علماء الاجتماع في ذلك الوقت، هؤلاء العلماء الذين أدركوا أنّ العوامل الخارجية عن الفرد هي السبب الأساسي في الانحراف." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[17]) بالاظافة الى التراجع الذي واجه منظور التطور الاجتماعي في علم الاجتماع مسّ مفهوم الباثولوجية الاجتماعية ومهّد الطريق أمام ظهور مفهوم آخر هو مفهوم التفكك الاجتماعي.

2- التفكك الاجتماعي(الوهن التنظيمي)

"ظهر هذا المصطلح بديلا للعلّة الاجتماعية دون تغيير أو تعديل في محتوى المفردة وبقيت معبرة عن الحالة الغير سويّة مثل: الطلاق، الانفصال الزوجي اللذين يمثلان الوهن الأسري وعدم انتظام العلائق الأسرية المنظمة والمستقرة. أي الخروج عن نمط الحياة الأسرية السوية الطبيعية السائدة في الأسرة ثم سحبت هذه المفردة الاصطلاحية على كل حالة تخرج من وضعيتها التي تقوم بها بشكل دوري ومستمر، فالحالة العضوية السّوية للعضوية الاجتماعية إذن وصفت على أنّها تنظيم اجتماعي، والخروج عنه يعني وهنا تنظيميا. وهذا التوصيف يشبه ما قيل عن العلّة الاجتماعية."(العمر، نفس المرجع السابق: ص[59]) "ظهرت في هذه الفترة المدرسة الايكولوجية التي اهتمت بدراسة التفكك الاجتماعي، وكان من أبرز رواد هذه المدرسة **Robert Park, louisWirth, Ernest Burges**" ويرى أنصار هذه المدرسة أنّ التفكك الاجتماعي ينشأ عندما يتعرض المجتمع لتغير اجتماعي سريع وحاد يؤدي إلى انهيار النظام القيمي في المجتمع." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[28])

كانت هناك أحداث تاريخية ساهمت في استبدال كلمة العلّة الاجتماعية بكلمة أخرى " التفكك الاجتماعي"، حيث بدأ الاستبدال مع بداية القرن العشرين أي مع بداية التصنيع والتحضر، الأمر الذي زاد من حدّة المشاكل الاجتماعية مثل: الجريمة، البغاء، وكذلك الأمراض العصبية والعقلية، وأصبحت تحدث بشكل مستمر ومتكرر بسبب آثار التصنيع والتحضر، حيث اعتبرها الجيل الأول من علماء الاجتماع علّة اجتماعية واعتبرها الفريق الثاني، "وهن تنظيمي". بدأ الأمر مع الهجرة الخارجية من أوروبا إلى أمريكا (المهاجرون من الجنس الأبيض، الزنوج من الولايات المتحدة الأمريكية).حيث تفاقم الأمر بسبب صعوبة الاندماج بسبب التنوع الثقافي الذي ساد تلك الفترة الزمنية، ظهور معايير سلوكية جديدة في الحياة الحضرية والثقافية، انتشار مشكلة التمييز العنصري والثقافي، وجود أعمال جديدة مختلفة فيما تدرّب عليه سابقا. فالتقدم التكنولوجي قلّل من قدرات ومهارات المهاجرين الأوروبيون واحتلت المرتبة الثانوية، في ظل

ذلك بحثوا عن بدائل للتخفيف من الإحباط الذي أصابهم من جرّاء ذلك، ممّا انتشرت حالات الإدمان، الطلاق، الجرائم،.....كل هذه الأحداث ساهمت في تسميتها بالوهن التنظيمي.

إنّ الوهن التنظيمي كمفهوم "يعبّر عن عدم الاتساق والانتظام بين دور الفرد وتوقعات موقعة الذي يشغله، فضلا عن فشل العديد من المهاجرين في إنجاز أدوارهم بعدم تفهمهم للتوقعات الاجتماعية الخاصة بأدوارهم."(العمر، نفس المرجع السابق: ص60) كما "يشير إلى تهشيم الاجتماعي الخاص بالأدوار والمكانات الاجتماعية."(العمر، نفس المرجع السابق: ص62) وعليه "الوهن الاجتماعي نابع من عدم ترابط الحقوق والواجبات والدور الاجتماعي والموقع الاجتماعي دون تقديم مجتمعه أحد البدائل لتحقيق طموحه الأمر الذي يؤذي به إلى الإحباط والانخراط في سلوكيات إشكالية لا تفيد المجتمع."(العمر، نفس المرجع السابق: ص61)

"التفكك الاجتماعي لا يعبّر عن معايير أو مستويات مطلقة، ولكنه يشير إلى ظروف واقعية يمكن التحقق منها واختبارها. فعندما نقول أنّ الجماعة أو التنظيم أو المجتمع المحلي أو المجتمع عامة قد أصابه التفكك، فإنّنا نقصد من ذلك أنّ بناء المكانة والأدوار لم يعد يؤدي وظائفه بالدرجة المطلوبة." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص31) أي أنّه يشير إلى أوجه القصور في أداء الانساق الاجتماعية لوظائفها. نستنتج أنّ الوهن الاجتماعي يحدث حين تنعدم القدرة على أداء الأدوار بالمعايير المطلوبة، ويحدث الانحراف السلوكي عندما لا يحصل الفرد على حقوقه.

وقد أخذ الفشل ثلاثة أشكال تتمثّل فيما يلي:

"الفشل المعياري الذي يشير إلى أنّ المهاجر يفشل في عثوره على منظّم اجتماعي يوجّه سلوكه أمام الخصم الهائل من الأنماط السلوكية الجديدة بحيث يكون مناسبا ومتساو قامع موقعه الاجتماعي الذي يشغله.

الفشل الثقافي: عندما يواجه الفرد ثقافة جديدة عليه بمختلف عناصرها ومكوناتها الأمر الذي يجعله متمسك بعناصر ثقافته.

الإحباط: عدم وجود بديل لما ترك من سلوك أو معتقد أو تقاليد، فضلا عن غياب المكافئات للذين تركوا السلوك القديم وارتفاع العقوبات على كل من لم يترك سلوك معينا وتركه دون تقديم له البديل لذلك السلوك."(العمر، نفس المرجع السابق: ص[61]) مثل "الزنجي الأسود في المجتمع الأمريكي قد ينجح في المدرسة ويتفوق على زملائه لكن بعد حصوله على الإجازة المدرسية لا يستطيع أن يحصل على عمل استنادا إلى اجازته لأنّه يواجه تمييزا عنصريا في حصوله على عمل فيحصل عنده إحباط". (العمر، نفس المرجع السابق: ص[61]) كذلك مثل الفلاح المهاجر عندما لا يجد سلوك التعاون ساري في المجتمع، يبحث عن السلوك البديل دون توجيهه وإنّما تبقى مجهوداته مركّزة على البحث عنه لوحده وحينها قد يعجز عن ذلك ويؤدي به الأمر إلى وهن في شخصيته. وقد يتسبّب مثلا في ادمانه...الخ

"لقد زوّد مفهوم التفكك الاجتماعي علماء الاجتماع –الذين قلّ اهتمامهم بالإصلاح الاجتماعي بالمقارنة باهتمامهم بالتغير الاجتماعي–زوّدهم بمنظور نظري. ومال هؤلاء العلماء إلى تحليل عملية التنظيم الاجتماعي والاستفادة من مفهومات التفكك الاجتماعي وإعادة التنظيم– وظل مفهوم التفكك الاجتماعي هو المنظور الشائع بين علماء الاجتماع إلى أن نشر **"فولر"Fuller و"ماير" Mayer**عام 1930 من جامعة ميتشجان مقالا يدافعان فيه عن مفهوم المشكلات الاجتماعية."(جلبي وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[13])

3–الصراع القيمي(صراع القيم الاجتماعية)

من المتعارف عليه أنّ في كل مجتمع توجد مجموعة من القيم المتفق عليها، كما أن هناك قيم مرتبطة بجماعات معينة داخل المجتمع وكلها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى. وما يجب الإشارة إليه أن صراع القيم يعتبر من أخطر الصراعات لأن كل جماعة مقتنعة بآرائها ومتمسكة بها ويستحيل التنازل عنها بأي شكل من الأشكال.

"الذي ينطوي على تنافس السلوك الفردي من أجل اكتساب أو تحقيق منافع مادية. على حساب النوازع الأدبية الخلقية، إذ أنّ العيش في مجتمع صناعي أو رأسمالي يحفز الفرد للحصول على ثروة أو مال لكي يستطيع أن يعيش بمستوى معاشي

جيّد حتى لو أدى ذلك إلى انحراف سلوكه."(العمر، نفس المرجع السابق: ص[63]) أصبح الهدف المادي بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمع الأمريكي سبيلا أساسيا للتفوق وكان التنافس السمة الغالبة لتلك الفترة، وهذه حالات تعتبر حالات صراعية أساسها الدوافع المادية وليست العلّة الاجتماعية أو الوهن التنظيمي.

4-السلوك المنحرف

"مال الباحثون إلى استقراء سلوك الفرد المنحرف بعيدا عن بناءه الاجتماعي وثقافة مجتمعه فضلا عن إقامة مقارنات بين الذين انحرفوا والذين لم ينحرفوا عن المعايير والقواعد السائدة في المجتمع."(العمر، نفس المرجع السابق: ص[64]) "فقد ميّز **"روبرت ميرتون" R. Merton** السلوك المنحرف عن التفكك الاجتماعي، وذلك في مناقشة مستفيضة للمشكلات الاجتماعية، فالسلوك المنحرف -في نظره- سلوك يبتعد عن المعايير السائدة ولكن التفكك الاجتماعي يشير الى عدم توافق النسق الاجتماعي للمكانات المترابطة وللأدوار المترابطة عندما لا تحقق الأهداف الجمعية تلك الرغبات والتميزات الفردية لأعضاء النسق."(تايمز، نفس المرجع السابق: ص[38])

"وقد نشر **"ميرتون"** مقالا مؤثرا أكّد فيه أنّ مصدر الانحراف يرد الى البناء الاجتماعي. وأنّ البناء الاجتماعي يولّد الانحراف عندما يحصل انفصال بين الأهداف المحدد ثقافيا والوسائل المجازة اجتماعيا (أساليب السلوك) من أجل انجاز هذه الأهداف."(جلبي وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[18])

ويتبلور السلوك المنحرف بسبب بعض الأفراد التي تحبط طموحاتهم وآمالهم ويصلون إلى طرق مسدودة ولا يجدون موقفا لتوظيف مهاراتهم أو طاقاتهم فيميلون نحو الانحراف والانخراط فيه. أمّا علاج المشكلة من هذا المنطلق يقوم على إعادة تنشئة الفرد من خلال إزالة ما تمّ اكتسابه من سلوكيات غير سويّة من خلال خلق أهداف اجتماعية جديدة ومتنوعة تخدم عيش الفرد بكرامة داخل مجتمعه.

5-الوصم الاجتماعي

يعد هذا المنطلق من الرؤى الحديثة في دراسة المشكلات الاجتماعية وهي "تفسر لماذا أو تحت أي ظرف تتحقق أفعال اجتماعية معينة وتحدّد على أنّها منحرفة وتشكّل مشكلة اجتماعية. استنادا إلى هذا المنطلق الذي لا يعير أهمية لما يفعل بل إلى كيف يستجيب المجتمع للفعل الاجتماعي الذي يعده منحرفا عن معاييره أو قواعده أو قيمه الاجتماعية لأنّ المجتمعات تختلف في هذا الاعتبار وبالتالي تتباين في وصمها للسوكيات الجارجية عن معاييرها."(العمر، نفس المرجع السابق: ص[65]) مثال: المدمن قد يدفعه الوصم الاجتماعي إلى الانخراط في السلوك الاجرامي نتيجة الوصم وليس بدافع الإجرام أو أسباب أخرى ولعلاج هذه المشكلة يجب بتغيير الوصم أو تخفيفه كي لا ينخرط الموصوم أكثر.

بصفة عامة هو "نعت بشع يرافق الذين ارتكبوا عيبا ما، في مختلف التصرفات يحرص الناس ليس على أن يكونوا في المظهر اللائق وحسب وإنّما في صورة الذات النقية (سمعة نظيفة)... أمّا معنويا حيث يصبح الفعل المنافي الذي ارتكبه بمثابة "اللعنة" التي ترافقه طوال حياته رغم توبته عنه، وأحيانا قد لا يكون له علاقة به إنّما هو مجرد "حكم قياس" تراكم مع الزمن ليحمل بعضهم وِزر بعض من سبقه (جده الذي حرق/ أبوه الذي سرق/... هذه العائلة معروف عنها.../أساس بيتهم قائم على...وأمّا اجتماعيا حيث تهبط مكانته الاجتماعية ويُدرج على اللائحة السوداء، لأنّه خالف الأعراف فيتجنب الناس التعامل معه، حتى يشعر بالعزلة."(طربية، 1996: ص [126/125])

إنّ الوصم يختلف من مجتمع إلى لآخر بحيث دلالته تخضع للمعايير والقيم المتفق عليها في المجتمع ما. فقد يؤخذ بها في مجتمع ما ولا يؤخذ بها في مجتمع آخر. مثل مريض الايدز يعتبر شخص منبوذ في مجتمعاتنا العربية وفي مجتمعات أخرى لاتعد كذلك إنّما يُنظر إليها كحالة مرضية يتوجّب علاجها.

ثانيا: النظريات المفسّرة للمشكلات الاجتماعية

تتباين الاتجاهات النظرية تجاه تفسير المشكلات ذلك أنّ المشكلة الاجتماعية يمكن تحديدها وتعريفها من خلال طرق مختلفة. من منطلق أنّ كل عالم يتبنى مدخل أو مدرسة فكرية معينة من بين المدرس الفكرية المتعددة التي تخص علم الاجتماع. تفرض طرح معين لمشكلة الدراسة ومنهجها وإطارها النظري بشكل يتوافق معها.

1- النظرية البنائية الوظيفية

"تعد النظرية البنائية الوظيفية من النظريات الأساسية في علم الاجتماع وقد انبثقت فكرة الوظيفية (Fonction) لدى الصينيين عند "كونفشيوس" وتلاميذه. حيث اهتم الفكر الصيني القديم بوظيفة الدين والطقوس الدينية في الحياة الاجتماعية، مع الإشارة إلى الدين كرابطة ضرورية للعلاقات الاجتماعية وتنظيمها." (حامد، 2008: ص[98]) نجد كذلك أفلاطون، الفرابي استخدموا "المماثلة العضوية" في بحوثهم واسهاماتهم العلمية.

"ومع ظهور الفلسفات الحديثة تطورت فكرة المماثلة عند الفلاسفة الأخلاقيين مثل: **"دافيد هيوم" David hume** و **"آدام سميث" Adam Smith** وغيرهم، إذ نظروا إلى المجتمع على أنّه نسق طبيعي باعتباره كائنا عضويا طبيعيا". (حامد، نفس المرجع السابق: ص[98]) وقد تأثر كل من **"اوجست كونت" A.Comte** **"هربرت سبنير" H.SPENCER** بالنزعة البيولوجية أو ما تسمى بالمماثلة العضوية وقد اعتمدها هذا الأخير كمبدأ معروف ينم عن تشبيه المجتمع بالكائن الحي.

"لقد فهما الجسم الإنساني بوصفة نسقا يتكون من أعضاء مترابطة ومتفاعلة وظيفيا القلب والمخ والأطراف وغير ذلك. وكل عضو من هذه الأعضاء يؤدي وظيفة أو وظائف إنسانية من أجل بقاء الكائن الحي أو بقاء النوع الذي ينتمي إليه الكائن الحي فالأعضاء تمثل بنيات تواجه متطلبات بقاء الكائن الحي... كل الوظائف تتساند وتتكامل وتتفاعل من أجل استمرار بقاء الكائن ككل. فلقد فهم علماء الاجتماع الوظيفيون النظم الاجتماعية بوصفها مماثلة

للكائنات العضوية على أساس أنّ تلك البنيات الاجتماعية تشبع وتحقق المتطلبات الضرورية اللّازمة لبقاء المجتمع واستمراره." (محمود عودة، دتا: ص[90])

- المقولات الأساسية للنظرية البنائية الوظيفية

النسق: "يفهم هذا الاتجاه المجتمع بوصفه "نسقا" يتم بسمات أساسا هي التوازن، التحديد، الترابط. فالنسق الاجتماعي هو نسق متوازن (غير متصارع) أو هو يتجه باستمرار نحو التوازن والتعليل وهنا فإنّ أي قوى تهدد استقرار النسق وتوازنه تصبح موضوعا لفعل القصور الذاتي لأجزاء النسق الأخرى. إنّ النموذج التعادلي أو التوازني يمثل عنصرا أساسيا من عناصر التطور الوظيفي للمجتمع."(محمود عودة، نفس المرجع السابق: ص[92]) "وتؤكد هذه النظرية على أنّ المجتمع في ظل الظروف المثالية يميل إلى التوازن والاستقرار، حيث تنتظم عناصره المختلفة في نعومة ويسر من أجل تحقيق الاستقرار."(السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[41]) بمعنى يجب الحفاظ على توزان النسق والمحافظة على مكوناته، بالإضافة إلى الإدراك التام أنّ جميع عناصر النسق الاجتماعي ترتبط ببعضها البعض وأي تغيّر يطرأ على عنصر واحد فإنّ على جميع العناصر الأخرى أن تتغيّر استجابة لذلك.

الوظيفـــــــــة: "يذهب الوظيفيون إلى أنّ جميع أجزاء النسق الاجتماعي أو عناصره هي إمّا وظيفية أو لا وظيفية لكن الغالبية العظمى من هذه العناصر هي عناصر وظيفية. لأنّها تلعب أدوار إيجابية تحافظ بها على توازن النسق، أمّا العناصر اللاوظيفية فهي إمّا أن تتمثل في أدوار غير نافعة أو غير مفيدة أو أن تتمثل في نتائج سلبية وضارة مثال: القلب يؤدي وظيفة إيجابية لكن قصور في القلب هو مسألة لا وظيفية لأنّه يهدد وظائف الأعضاء الأخرى والحياة ككل." (محمود عودة، نفس المرجع السابق: ص[94]).

وقد ميّز **"ميرتون" R .MERTON** بين نوعين من الوظائف:

الوظائف الظاهرة: وهي الوظائف أو الآثار المقصودة والمعترف بها اجتماعيا، وهي الوظائف التي يمكن ملاحظتها وتسجيلها بصورة سهلة وسريعة والتي تعكس عموما أهداف مؤدية للحفاظ على النسق أو الأعضاء الذين يشاركون فيه.

الوظائف الباطنة: (كامنة) وهي آثار غير مقصودة وغير معترف بها إلى حد كبير، فالوظيفة الظاهرة للسيارة هي نقل الناس والسلع... إلاّ أنّ لها وظيفة كامنة فهي تمكّن الشخص من العزلة والاستقلالية كما تعبّر عن رموز المكانة.. وقد أشار "روبرت ميرتون" إلى ظهور ما يسمى بالمعوّقات الوظيفية أو نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة للسيارة قد يؤذي الانتشار الواسع لها إلى التلوث البيئي وبالنسبة للنظام السياسي قد تظهر الصراعات السياسية أو انتشار الفساد. (حامد، نفس المرجع السابق: ص[109])

"ويعتمد التحليل البنائي الوظيفي على تطبيق هذا الفهم على المجتمع أو على النسق الاجتماعي. فالمهتمون بالمشكلات الاجتماعية من أصحاب الرؤية الوظيفية يفهمون الجريمة بوصفها خللا وظيفيا في المجتمع خطيرة ومدمرة في أقل تقدير وقد تحطم النسق كلّه في أقصى حالاتها حدّة وانتشارا وفي الوقت ذاته فإنّ لها وظائف إيجابية تؤديها، فقد فهم **"دوركايم"DURKHEIM** الذي يعد بحق الرائد الأول للاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع. فهم الجريمة بوصفها تؤدي وظائف إيجابية تتمثل في تدعيم وتقوية النظام الأخلاقي أو الضمير الجمعي، وذلك حين تضطرنا الجريمة في حال وقوعها إلى إدراك أهمية القوانين والقواعد التي تمّ انتهاكها وتضطرنا في أحيان أخرى إلى توضيح وتحديد وتفصيل القوانين الأخلاقية والنظام المعياري."(محمود عودة، نفس المرجع السابق: ص[94])

وبذلك يمكن أن نجمل تفسير البنائية الوظيفية للمشكلات الاجتماعية ويظهر الأمر كالتالي:

"- احباط تحقيق طموحات ثقافية اجتماعية لأفراد المجتمع، الأمر الذي يدفعهم للذهاب إلى حدّ المسالك غير الشرعية أو العرفية مثل الإدمان على المخدرات كوسيلة لرفع معنوياتهم وجعلها في مستوى طموحهم المنشود.

– فشل النسق الاجتماعي في مساعدة الأفراد لتحقيق أهدافهم أو طموحاتهم.

– عدم التوازن بين أقسام النسق الاجتماعي الذي يخلق حالة من الارتباك داخل النسق فتسبب اعتلالا اجتماعيا وانحرافا أوليا مبتدئا بالإدمان على المخدرات ومنتهيا بالسرقة أو القتل، أو عندما يؤكد النسق على النجاح الاقتصادي وبالوقت ذاته يمنع أقليات مجتمعة من الإسهام في اكتساب هذا النجاح بسبب التمييز العنصري فإنّ الانحرافات والسلوك الإجرامي يكون تحت هذا الظرف تحصيل حاصل (نتيجة)." (العمر، نفس المرجع السابق: ص[68])

"ويرى أنصار المدرسة الوظيفية أنّ هناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث المشكلات الاجتماعية وهي:

- نظرا لأنّ أجزاء المجتمع تتميّز بالترابط فأي تغيّر في جزء منها يستتبعه بالضرورة تغيّر في الاجزاء الاخرى. وهذا التغير في حدّ ذاته لا يسبّب مشكلات اجتماعية طالما أنّه يحدث ببطء، وكن عندما يتعرض المجتمع لحالة من التغير السريع والمفاجئ فإنّ المجتمع يفقد توازنه لأنّ تنظيمات المجتمع لم يتح لها الوقت الكافي لتستجيب بصورة ملائمة وبالتالي يصاب المجتمع بالاضطراب أو ما يسمى بالخلل الوظيفي.
- عندما يفشل الأفراد في تمثّل قيم المجتمع المتفق عليها أي يخالفون ما يسميه الوظيفيون بالإجماع القيمي.
- يرى الوظيفيون أيضا أنّ المشكلات الاجتماعية يمكن أن تنتج عن الاجتياحات الوظيفية عندما تصاحب هذه الاحتياجات بما يسمى بالأداء الوظيفي عن الحد المطلوب." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[41])

ونستطيع أن نستنتج من خلال ذلك أنّ حدوث المشكلات الاجتماعية حسب التحليل البنائي الوظيفي يقوم بسبب خلل وظيفي في النسق الاجتماعي إمّا نتيجة التغيير السريع والمفاجئ في المجتمع الذي يخلق اللاّتوازن في المجتمع وأفراده أو قد يكون نتيجة افتقاد الأفراد للمعايير والقيم المتفق عليها.

2- نظريـات الصـراع

"نجد نوعان من نظريات الصراع التي تفسّر المشكلات الاجتماعية؛ الماركسية والغير ماركسية. تركز الماركسية على الصراع الاجتماعي الناتج عن التفاوت الاقتصادي. وتركز النظريات الغير مركزية على الصراع الاجتماعي الناتج عن القيم والمصالح المتنافسه بين المجموعات الاجتماعية. (Mooney and others, 2011, p12) تؤكد نظريات الصراع الماركسية على أن المشاكل اجتماعية تنشا عن الصراع الطبقي المتأصل في النظام الرأسمالي وتركّز على مشكله الاغتراب أوعدم القدرة على تحقيق الأهداف. رفضت المجتمعات الصناعية تمتع العمال بقدر من السلطة أو السيطرة في ميدان العمل.

"تستمد نظريات الصراع أفكارها الأساسية من أعمال **"كارل ماكس" K . Marx** الكلاسيكية، والآراء المعاصرة لعالم الاجتماع **"رايت ميلزMills . W** . فقد أكّد كلاهما على دور القوة، خاصة القوة الاقتصادية والسياسية في فهم الحياة الاجتماعية اليومية كمشكلات اجتماعية –فالقوة- هي القدرة على فرض رغبة أو رأي شخص ما على الآخرين." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[45]) لقد تمّ تطوير نظرية الصراع (نظرية ماركس) لأنّ مفاهيم هذه النظرية لم يعد بمقدورها تفسير واقع المجتمعات المعاصرة، بينما كانت النظرية الماركسية تركّز على الحتمية الاقتصادية وجعل الصراع الطبقي هو المعيار الأساسي للتطور الاجتماعي لبناء المجتمع.

"توسّعت هذه النظرية من مجال الصراع الاجتماعي إلى مجالات متعددة، فقد يكون الصراع على المستوى الطبقي (صراع الطبقات) قائما أساسا على خلفية اقتصادية أو قد يكون لخلفيات طائفية أو دينية أو سياسية."(حامد، نفس المرجع السابق: ص[106]) نجد من روّاد هذه النظرية **"رايت ميلز"** وأبرز الروّاد المعاصرين نجد**"رالف داهرندروف" R.Dahrendorf "لويس كورز" L.Cozer**." قد ركّزوا على الوظائف التكاملية للصراع (أي الصراع بوصفه يؤدي إلى التكامل الاجتماعي ليس إلى التفكك والتحول)." (عودة، نفس المرجع السابق: ص[107]) "يركّزون على أهمية

الصراع والاختلاف داخل المجتمع: كالاختلاف حول المصالح أو السلطة أو الثورة، ويميل هؤلاء إلى أنّ المجتمع يتألف من فئات وجماعات متميزة تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة أي أنّ اختلاف الجماعات يترتب عنه اختلاف وتعارض المصالح والأهداف، ممّا يترتّب عنه احتمال قيام الصراع بين هذه الفئات نتيجة استئثار الفئة المسيطرة على المصالح على حساب الفئات المستضعفة في المجتمع." (حامد، نفس المرجع السابق: ص[107])

1- الصراع والتنظيمات الاجتماعية:

"يذهب "داهر ندروف" إلى أنّ ضعف قوة رأس المال وقوة العمل في المجتمعات الحديثة بظهور فئات اجتماعية وظهور طبقة متوسطة، تستند على مصادر قوة جديدة تضاهي أو تفوق المجال الاقتصادي (الاعلام والاتصال، المعلومات الخدمات ...).وأنّ الصراع والسلطة يشكلان عنصرين أساسيين في كافة التنظيمات الاجتماعية، في أي تنظيم اجتماعي يتواجد شكل من أشكال السلطة وذلك لأنّ هذا التنظيم يتكون من فئتين: أولئك الذين يمتلكون السلطة وأولئك الذين لا يملكونها وحينما تعي هاتين المجموعتين مصلحتها الخاصة فإنّها تتحول إلى جماعات مصلحة أو طبقات وتزداد بالتالي احتمالات الصراع الاجتماعي بين هذه الجماعات المتعارضة المصالح." (حامد، نفس المرجع السابق: ص[108]).

2- القوة والسلطة:

"القوة تعني إمكانية قيام فاعل معين بتنفيذ ارادته بغض النظر عن عناصر المقاومة والمعارضة. كما أنّ مفهوم السلطة هو أيضا مفهوم محوري بالنسبة لهذه النظرية، ويعني هذا المفهوم إمكانية أن تجد الإدارة القادة والحكام أذانا مطيعة صاغية، فالسلطة إذن هي القوة الشرعية وهي مرتبطة بالأدوار الاجتماعية والقوة الشرعية من المفترض أن تكون سمة ضرورية وعامة للحياة الاجتماعية، وانطلاقا من ضرورة السلطة والقوة في الحياة الاجتماعية تفترض نظرية الصراع بمعنى ما أنّ الناس إمّا أن يكونوا في مراكز مسيطرة ومتحكمة أو يكونوا خاضعين وتابعين للآخرين. وهذا مصدر من مصادر الصراع الاجتماعي." (عودة، نفس المرجع السابق: ص[107])

3- الصراع والمجتمع والتغير الاجتماعي:

"إنّ الصراع هو القانون الذي يحكم كافة أشكال الحياة الاجتماعية، فقد أقام "**كولتر**" **Coulter** نظريته على افتراض مؤداه: توجد مجموعة من السلع تتمثل في الثروة، القوة، الهيمنة، يسعى الناس الحصول عليها في كل المجتمعات، كما يفترض أنّ للناس مصالح أساسية يسعون إلى تحقيقها وأنّ الصراع يحدث نتيجة لعدم توزيعها بصورة عادلة. (حامد، نفس المرجع السابق: ص[109])

"ولقد وصف "**لويس كوزر**" **Louis Coser** بعض نتائج الصراع الاجتماعي في شكل افتراضات مجردة على النحو التالي:

أ- كلما كانت أهداف الأطراف المتنازعة غير محدودة طالت عملية الصراع الاجتماعي.

ب- إذا اعتقد الناس أنّ انجازهم الكلي لأهدافهم سوف يكلّفهم ما يفوق الانتصار الذي يتطلعون إليه فإنّ الصراع لن يستمر طويلا.

ت- كلّما كان الصراع جادا عنيفا ومكثفا كانت الجماعات المتصارعة بالغة التحديد والوضوح وزادت الحاجة إلى التمييز الدقيق بين معسكر كل جماعة أو كل طرف ومعسكر أعدائه.

ث- كلما تزايدت حدة الصراع تزايد تضامن كل طرف من الأطراف المتصارعة، حيث يشعر كل طرف اجتماعي أنّهم في سفينة واحدة وأنّ من ليس معهم هو ضدهم وأنّ مصيرهم واحد مشترك." (عودة، نفس المرجع السابق: ص[109])

"إنّ التحليل الصراعي للمشكلات الاجتماعية يعتمد على المسلّمات الأتية:

يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها، وبالتالي فإنّ نجاح جماعة ما يعني وجود مشكلة لجماعة أخرى.

- إنّ أي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لإحداث تغييرات لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القوة.
- إنّ قدرا معينا من الصراع يمكن أن يكون مفيدا بالمجتمع، لأنّه يُعد دافعا للتغيرات الاجتماعية الضرورية." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[45])

نستنتج انّ وجهة نظر الاتجاه الصراعي تربط ظهور المشكلة الاجتماعية حين تشعر جماعة ما بأنّ مصالحها مهدّدة، حيث يؤكّدون على أهمية الصراع في الحياة الاجتماعية.

شكل يوضّح طبيعة المجتمع حسب أصحاب نظرية الصراع الاجتماعي

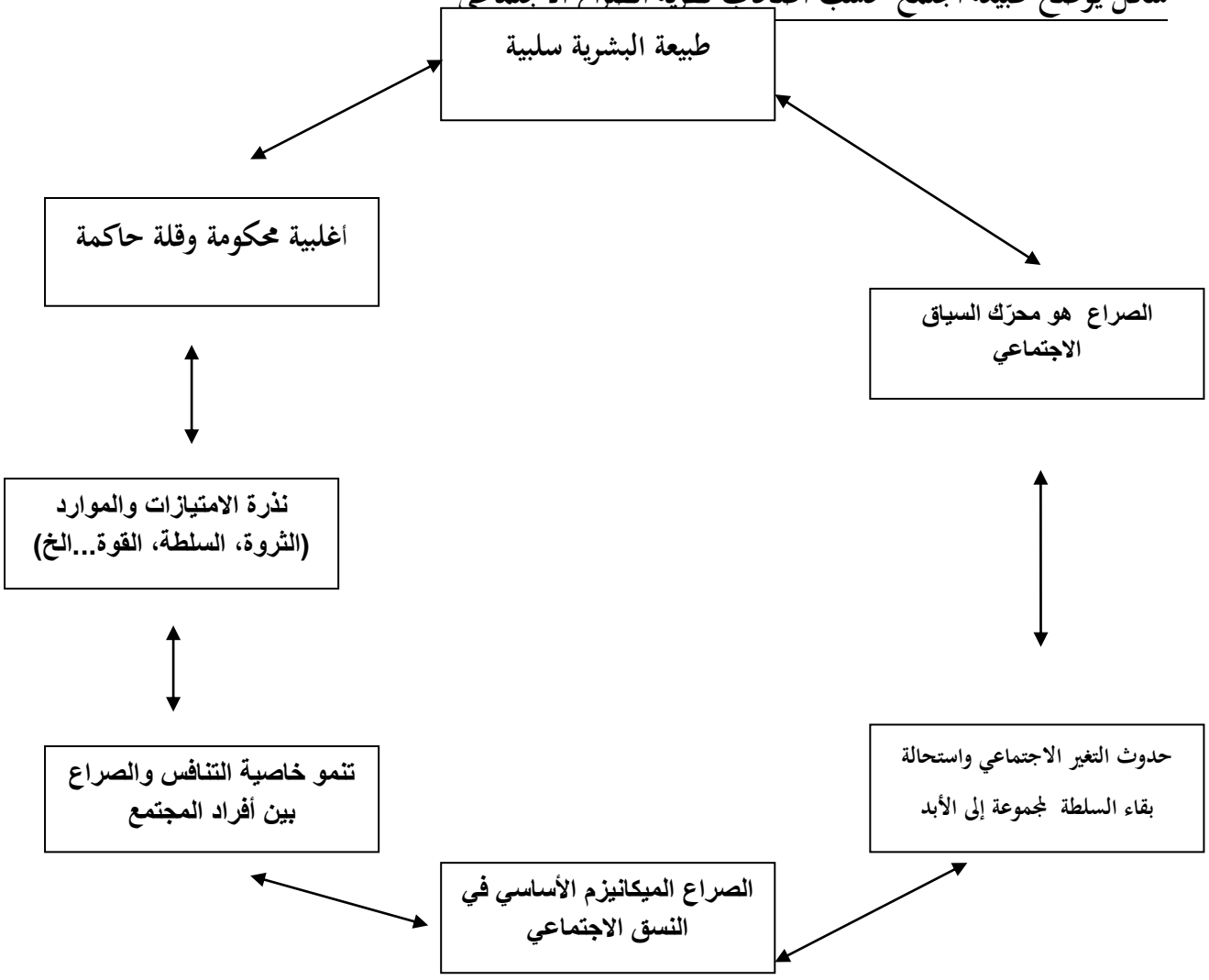

ومن الجدير بالذكر، أنّ نظرية الصراع الاجتماعي هذه تختلف عن التصور الماركسي لعملية الصراع بوصفها صراعا طبقيا أساسيا وباعتبار الصراع الطبقي هو محرك التاريخ في المجتمع الطبقي. "إذ توسّع هذه النظرية في مجال الصراع الاجتماعي، الذي تراه ممكنا في مجالات متعددة، الصراع العنصري أو الجنسي، والصراع الديني، والصراع السياسي، الصراع بين الأجيال والصراع بين الذكور والإناث والصراع بين التجار والعملاء، أو بين المنتجين والمستهلكين، وبين المدينة والريف وغير ذلك من أشكال الصراع الاجتماعي المتعددة." (عودة، نفس المرجع السابق، ص[109])

إنّ تفسير حدوث المشكلات الاجتماعية من خلال نظرية الصراع الاجتماعي، مرتبط بمسلّمة أساسية أنّ المجتمع يضم فئة تحكم واخرى محكومة والصراع يحدث عندما تتعارض المصالح والأهداف بين فئات المجتمع المختلفة ضمن مختلف الأنساق التي تنتمي إليها. أو عندما يكون هناك توزيع غير عادل للموارد (القوة، الثورة، الهيمنة...) الأمر الذي يولّد عدد هائل من المشكلات الاجتماعية.

3- النظرية التفاعلية الرمزية

يهتم المنظور الماركسي والبنيوي الوظيفي بما يسمى "علم الاجتماع الكلي. أمّا علم اجتماع الجزئي وهو مستوى اخر من التحليل الاجتماعي فهو يهتم بالديناميكيات الاجتماعية النفسية للأفراد المتفاعلين في مجموعات صغيره.

"تؤكد التفاعلية الرمزية على أنّ السلوك البشري يتأثر بالتعريفات والمعاني التي يتم انشائها والحفاظ عليها من خلال التفاعل الرمزي مع الآخرين. أكّد عالم الاجتماع " **توماس" W. I. Thomas** (1966 -1931) على أهمية التعاريف والمعاني في السلوك الاجتماعي ونتائجه واقترح أن البشر يستجيبون لتعريفهم للموقف وليس للموقف الموضوع نفسه, ومن ثمّ أشار توماس إلى أن المواقف التي نعرفها على أنّها حقيقية تصبح حقيقه في نتائجها." (Mooney and others, 2011, p13)

لقد ارتبط ظهور التفاعلية الرمزية مع العالم الأمريكي **"جورج هربرت ميد" George Herbert Mead**مع بداية القرن العشرين من جامعة شيكاغو في كتابه بعنوان " العقل والذات والمجتمع" » كذلك نجد **"هربرت بلومر" Herbert Blumer "ارفنغ غوفمان Erving Goffman**.

"يشير مفهوم التفاعلية الرمزية إلى عملية التفاعل الاجتماعي الذي يكون فيه الفرد على علاقة واتصال بعقول الآخرين وحاجاتهم ورغباتهم الكامنة ووسائلهم في تحقيق أهدافهم. فالفرد في تفاعله مع الآخرين يكون صورة ذهنية أو رمز عن كل فرد تفاعل معه، وهذا الرمز قد يكون محبّبا أو غير محبّب، وطبيعة الرمز الذي أعطاه الفرد للآخرين هو الذي يحدد علاقته معهم." (حامد، 2008: ص[122]). تشير التفاعلية الرمزية أيضا إلى أنّ التفاعل الاجتماعي يشكّل هويتنا أو احساسنا بالذات، فنحن نطور مفهومنا لذاتنا من خلال مراقبه كيفية تفاعل الآخرين معنا وتصنيفنا من خلال ملاحظه كيف ينظر الينا الآخرون نرى انعكاس لأنفسنا يسمية "**كولي "Cooley** "الذات التي تنظر الينا من خلال الزجاج."(Mooney and others, 2011, p13)

"يُعرّف انتوني غدنز التفاعلية الرمزية بأنّها تعني بالقضايا المتّصلة باللغة والمعنى لأنّها كما يرى "ميد" تنتج لنا الفرصة لنصل مرحلة الوعي الذاتي وندرك ذاتيا ونحس بفرديتنا كما أنّها تمكّننا من أن نرى أنفسنا من الخارج مثلما يرانا الآخرون. (غيدنز، 2005 ص[76])

"أ-" لقد وضع **"جورج هربرت ميد"** أسس النظرية التفاعلية الرمزية وحدّد مقولاتها الأساسية فيما يلي:

- الذات والعقل: إنّ الذات عضو نشط يستجيب للأشياء حسب نوعية الدافع الذي يسعى لإشباعه.
- التفاعل الاجتماعي: ركّز "ميد" على أهمية تحليل أنماط التفاعل أو محصلة الأفعال الاجتماعية التي عن طريقها يتم تشكيل المجتمع الإنساني، فالتفاعل يحدث من خلال العلاقات الاجتماعية بين الجماعات: كالأسرة، التنظيمات، النقابات، اللّعب.
- المعنى الرمزي: سعى "ميد" بتحليل المراحل الأولى التي يتم من خلالها تكوين الذات: مرحلة ما قبل اللّعب، مرحلة اللّعب، مرحلة الإلمام بقواعد اللّعب...

ب- يُعد**"هربرت بلومر"** (1900 – 1981) أول من أطلق تعبير التفاعلية الرمزية من خلال الفرضيات التي صاغها (1969) عن عملية التفاعل وتتلخص فيما يلي:

- ✓ إن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه تلك الأشياء لهم.
- ✓ هذه المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني.
- ✓ وهذه المعاني تحوّل وتعدّل ويتم تداولها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها. "(حامد، نفس المرجع السابق: ص[123]).ويمكن إجمال مفاهيم النظرية كالتالي:

(أ)" الرموز والمعنى: تنطلق فكرة "جورج هربرت ميد" من فكرة أساسية، إنّ الإنسان مثله مثل الكائنات الحيوانية هو كائن فعّال يقوم بحركات، إشارات، ويُصدر أصواتا لكن بالمقابل النوع الإنساني سرعان ما يحوّل تغيرات الوجه أو الإشارات إلى رموز تكون الأصوات والأفعال ذات معنى له ولمستقبلها، معنى موحّد بين المرسل والمستقبل. بمعنى أنّ للرمز يصبح معنى مشترك فهي تصبح من هذه الحالة رموزا اجتماعية تُكتسب من خلال التفاعل الاجتماعي مع الآخرين..... وبذلك نستطيع القول أنّ الإنسانية ظاهرة اجتماعية والناس هم كائنات اجتماعية أساسا، وانسانيتهم نتاج للتفاعل الاجتماعي الرمزي مع الآخرين. (عودة، نفس المرجع السابق: ص[96]).

(ب)" التوقعات والسلوك: إنّ المجتمع مجموعة من التفاعلات التي تجمع به أفراده، وتجمع الأفراد بالجماعات التي تنتمي لها، وتجمع الجماعات ذاتها بجماعات أخرى. ويتم تنظيم السلوك في خضم ذلك من خلال ما يسمى بالتوقعات وهي التوقعات التي تخلق وتتطور بواسطة "الآخر" (أي الآخر رمز عام) فالناس من خلال التفاعل يتعلمون أن يتصرّفوا بالطريقة التي يتوقعها الآخرون منهم ومن ثمّ فهم راعوا أن يكون سلوكهم مطابقا للأنماط السلوكية التي تحدث في المؤسسات والنّظم الاجتماعية التي خلقوها وهم يتعلمون أيضا أنّ الآخرين لديهم نفس التوقعات ومن هنا فإنّ أنماط العلاقات بين الناس وجماعاتهم تُشكّل البنية الاجتماعية، وتتجلى طبيعة المجتمع في أنّه جماع للتوقعات المتبادلة والسلوك الذي ينجز هذه التوقعات..."(عودة، نفس المرجع السابق: ص[97])

(ج): الأدوار والتفاعل: يؤدي المجتمع مهامه ويستمر في البقاء بسبب قدرة الناس على استخدام السلوك الرمزي، أو السلوك الذي يستخدم الرموز كنتيجة لامتلاك اللّغة، ومن أهم النتائج المترتبة على هذه الحقيقة ما يسمى بالوعي الذاتي. فالطفل الإنساني يصبح واعيا بذاته كنتيجة لخبرته وتعامله معها وإلى المدى الذي تتطور فيه قدراته اللغوية، فإنّه يتعلّم معاني الكلمات والاتجاهات المرتبطة بهذه المعاني والتي يعبّر عنها أولئك الذي يستخدمون هذه الكلمة. ثمّ يتعلّم فيما بعد ما يتوقعه الآخرون من سلوكه، وبمرور الوقت يكتسب هو ذاته توقعات متشابهة بالنسبة للآخرين من سلوكه، وبمرور الوقت يكتسب هو ذاته توقعات مشابهة بالنسبة للآخرين. إنّ مجموعات التوقعات المرتبطة بسلوك أشخاص معينين

تسمى أدوار. والأدوار هي بمثابة دالة. وتشكل الأدوار المعتمة (الأب-الأم-المدرس) الثقافة أو هي توجد في الثقافة الخاصة بمجتمع ما في زمان ما وهي تعرّف ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الفرد بوصفه عضوا في جماعة معينة وله أدوار معينة، وهذا ما يُعرف بتوقعات الدور على سبيل المثال، سوف يتعلّم الطفل من خلال تطوره ونموه في أسرته ليس فقط كيف يتعامل مع أسرته وماذا تتوقعه منه أسرته بل أيضا كيف تتصرّف الأسرة وأعضائها إزاء الجماعات الأخرى كالدولة والمؤسسة والدينية وغير ذلك...(عودة، نفس المرجع السابق: ص[97])

إنّ المجتمع حسب التفاعلية الرمزية هي مجموعة معقدة من التفاعلات والعلاقات بين الأفراد والجماعات التي تتطلب أدوار أو توقعات سلوكية معينة بين المرسل والمستقبل وتحمل رموزا ومعاني تقود السلوكيات وتنظمها في إطار ما يسمى النشئة الاجتماعية، حيث تنتقد من هذه الناحية لأنّها مرتبطة بفهم موقف معيّن فقط في مواقف الحياة أو المجتمع ولم تكن نظرية عامة تدرس المجتمع ككل وإنّما نظرية في النشئة الاجتماعية.

"يذهب هذا المنطلق الى استخدام القيم الاجتماعية كمقياس لتقيس السلوك الاجتماعي وعدّه منحرفا أو غير منحرف أو غير معتمدا على توقعات الأفراد لكل موقف اجتماعي. وإذا تمّ مخالفتها يوصف ذلك السلوك المنحرف على شكل مفردة يوصم بها ذلك الفرد الذي لم يلتزم بتوقعاته فضلا عن ذلك فإنّ هذا المنطلق يدرس المشكلات الاجتماعية بعيدا عن تاريخها أو جذورها أو حيثياتها بل يبدأ من تفاعلات رموز وإشارات الأفراد وما يتمخض عنها من ملابسات وإشكالات (العمر، نفس المرجع السابق: ص[70]) أي يقول تحليل التفاعلية الرمزية أنّ الحياة الاجتماعية تتوقف على سعة ومدى قدرتها على انتاج المعاني والرموز التي يستخدمونها مع بعضهم البعض أو مع الأفكار أو الأشياء أو للواقع بشكل عام. بمعنى أنّ أي خلل في شخصية الفرد (الذي حمل تلك المعاني أو الرموز من خلال العلاقات الاجتماعية) ينعكس في سلوكياته وبالتالي يوصم بالانحراف.

ثالثا: المداخل العلاجية للمشكلات الاجتماعية

1- المدخل التنموي

يعتبر مدخلا شاملا وواسعا يقام على نطاق واسع وله مميزات واضحة ودقيقة. للحصول على مجتمع خال من العلل الاجتماعية لابد من اتباع خطوات تتمثّل بالتخطيط والتنمية، حيث أنّ التخطيط للتنمية عملية معقدة متشابكة فيها جهود عديدة كما تتميّز بمراحل متعدد تبدأ بـ:

- ✓ وضع الاستراتيجية العامة للتنمية.
- ✓ تحديد الأهداف الرئيسية للمجتمع.
- ✓ تحديد الأهداف النوعية التي تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي للمجتمع. (عادات، تقاليد، قيم، الواقع الديمقراطي...الخ).
- ✓ تحويل الأهداف إلى برامج تنفيذية تقوم وتتابع من قبل الأجهزة المسؤولة.
- ✓ تقويم العملية التنموية.

"التنمية لغويا نجدها تشير إلى الزيادة والتوسّع والتحسين، أمّا اصطلاحا فهي تطور أفرزته السياسات المتبعة ويعتمد متغيرات ومؤشرات تحتاج إلى المراقبة والمراجعة." (النعيمات، دتا: ص[2]) وخصائص محدّدة يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار كي تستطيع تحقيق تنمية ناجحة وفعّالة تمس جميع ميادين المجتمع، خاصة وأنّ لكل مجتمع خصوصية معينة تفرض عليه سياسات معينة واتجاهات مختلفة عن باقي المجتمعات الأخرى، لأنّ تنمية المجتمع ثمرة جهود أفراد وجماعات مجتمع معيّن.

" التنمية تعرّف على أنّها تصورات وعمليات اجتماعية تستهدف تحقيق تغيير شامل وايجابي في التركيب الاقتصادي والاجتماعي، وهي صيغة اقتصادية لنقل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات متقدمة في أساليب الإنتاج وفي العلاقات الاجتماعية."((الساعاتي، دتا: ص[172]) كما تعني التنمية التحريك العلمي المخطّط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها والوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم." (طبّال، 2012: ص[417]) أي أنّ التنمية عبارة عن برامج واضحة المعالم مخطّط لها مسبقا، هدفها الارتقاء بالجماعة والفرد في ظل استراتيجيات واضحة ومحدّدة ومتابعة من طرف هيئات متخصصة في ذلك.

2- المدخل العلاجي

وهو مستوى يستهدف القضاء على مشكلات قائمة بالفعل يعاني منها السّكان أو على الأقل يحاول التخفيف من وجودها قدر المستطاع، حيث يبدأ الأمر بالاهتمام بالمشكلة أي أنّه يتعامل مع الأعراض والنتائج دون الحاجة للرجوع إلى الأسباب مثال: البطالة، الفقر ، الانحراف وبالتالي يكون هدفها العلاج الفعلي للمشكلات الاجتماعية من خلال تتبّع تأثيراتها ومداها في المجتمع من أجل استنباط الحلول ووضع البدائل.

3- المدخل الوقائي

وهو الذي يتوقع فيه المستوى عن المجتمع حدوث المشكلات، نتيجة لعلمهم بأسبابها مقدما وبالظروف التي تؤدي إليها ومن ثمّ يبدؤون في اتخاذ العدّة لها لذلك قبل وقوع البلاء ويكون النتيجة السليمة هي قلّة الخسائر أو حتى انعدامها، لكنّه يتطلب الكثير من العلم والجهد والعمل. ويعتمد هذا المستوى على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتها مثل: علم النفس الاجتماعي، الإحصاء، الخدمة الاجتماعية، التربية...الخ. مثل القيام بحملات توعية ضد مرض ما أو ضد مشكلة جديدة من خلال الملصقات في الشوارع أو من خلال عرض ندوات ومحاضرات تحسيسية ...إلخ

يمكن القول أنّ المستويين العلاجي والوقائي يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب في نفس الوقت بحيث تكون معالجة آثار المشكلة الاجتماعية سائرة في الوقت التي يكون فيه الإعداد للوقاية من تكرارها... أو زيادتها واستفحال أمرها آخذة في السريان أيضا.

رابعا: الخطوات العلمية لدراسة المشكلات الاجتماعية

1- خطوات الأسلوب العلمي لتحليل المشكلات الاجتماعية

أولا: بإدراك المشكلة بمعنى اختيار المشكلات الاجتماعية الحادثة فغلا في المجتمع والتي لها أعراض واضحة تضر بأغلبية أفراد المجتمع وتوحي بخلل يستوجب التدخل وسرعة الدراسة.

ثانيا: البحث عن أسباب الدقيقة التي أدّت إلى ظهور المشكل، معدّل تكرارها وتحديد اطارها الزمني.

ثالثا: جمع المعلومات والبيانات الضرورية التي نستطيع من خلالها فهم أبعاد المشكلة والبحث عن العناصر التي تتكون منها. أين تحدث المشكلة؟ متى تحدث؟، كيف تحدث؟، لما تحدث بهذه الكيفية؟ وهذا التوقيت؟، لمن تحدث هذه المشكلة؟. **رابعا:** تحليل المعلومات بحيث يجب وضعها في إطار متكامل يوضحها بصورة شاملة، الالمام بالآراء والاقتراحات لحلها ضبط العناصر التي تتحكّم والتي لا تتحكّم في حلّها. وقياس مدى تأثيرها.

خامسا: وضع الحلول الممكنة والتي يجب أن تكون واقعية، قابلة للتدقيق، تحقق الهدف.

سادسا: تقييم الحلول والبدائل: من حيث الموضوعية والأولوية حسب الموارد والامكانيات.

سابعا: تطبيق البديل.

ثامنا: تقييم النتائج.

" لذا فالشرط الأول للمبدأ في أية دراسة علمية للمشكلة الاجتماعية وصف الظاهرة موضوع البحث في مجال اجتماعي يمثل المجتمع تمثيلا صادقا. ويلي هذه الخطوة تحديد المتغيرات التي تسبب الظاهرة موضوع البحث ثم وضع الفروض وتقرير الاحتمالات لمجال المشكلة الاجتماعية ثم جمع البيانات التي تثبت هذا الفرض أو تدحضه واستخلاص النتائج ثم الاستفادة من هذه النتائج في تحسين الظروف الاجتماعية والتنبؤ بأحداث المستقبل."(فرح، نفس المرجع السابق: ص[294])

"إنّ عالم الاجتماع يدرسها دراسة علمية ويقوم بإجراء بحوث ذات طبيعة اجتماعية، ويعتبر الظاهرة السائدة في المجتمع، هي محور نشاطه. ولا تقتصر مهمة عالم الاجتماع عند دراسة المشكلات الاجتماعية على الوصف والتفسير، بل يتعيّن عليه تقديم اسهام إيجابي نحو السيطرة على الأمراض الاجتماعية ومتابعتها واضحة تهدف إلى خير المجتمع ورفاهيته، وهو هنا يختلف عن المصلح الاجتماعي الذي يقدم الحلول الجزئية والوقتية والسطحية لأزمات أعضاء المجتمع، أمّا عالم الاجتماع فيبحث مشكلات المجتمع تبعا لخطوات المنهج العلمي في إطار البناء الاجتماعي كله." (فرح، نفس المرجع السابق: ص[290])

"من أجل تحديد المرجع المناسب للتحليل الاجتماعي للمشكلات يتعيّن على عالم الاجتماع أن يدرس القيم الأخلاقية والمعايير الموضوعية للمجتمع المحلي ومن مسؤوليته أن يدرس ويصف ويحدد كلا النمطين وأن يقيس السلوك الفعلي والظروف السائدة ومدى انحرافنا عن القيم والمعايير"(فرح، نفس المرجع السابق : ص[295])

2- الصعوبات التي تعرقل حل المشكلات الاجتماعية

- **تعقد الواقف الاجتماعية:** بسبب تشابك المشاكل الاجتماعية، وصعوبة التحكم فيها وصعوبة عزل أحاسيس الباحث عن الموضوع المدروس.

- **صعوبة اجراء التجارب في العلوم الاجتماعية في العلوم الاجتماعية:** بسبب تعذر ضبط متغيرات المشكلة وتعذر القياس الدقيق بسبب تداخل العلوم الاجتماعية لأن طبيعة الظاهرة الاجتماعية تمتاز بالتفرد.
- **صعوبة الوصول إلى قوانين اجتماعية:** بسبب صعوبة اجراء التجارب في العلوم الاجتماعية. وعدم القدرة على ضبط المتغيرات التي تفسّر جميع الظواهر الاجتماعية.
- **صعوبة تجنب الباحث للذاتية:** قد تتضمن نتائج البحث الأحكام الشخصية النابعة من خبرات الباحث وانتماءه الأيديولوجي أووضعه الطبقي وموقفه من المجتمع.
- **استحالة دقة المقاييس:** بسبب تفرد المواقف الاجتماعية وتفرد المواقف الاجتماعية وكذلك الاستجابة البشرية نحو تلك المشكلات الاجتماعية.
- **الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية التي ذكرناها سابقا.**
- **عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات:** خاصة الخطيرة منها أو التي تمس الشرف والحياة الشخصية التي يرفضون إعطاء معلومات عنها.
- **صراعات القيم والمصالح:** في بعض المجتمعات قد تتعارض بعض القيم التي يؤمن بها الغالبية العظمى من أفراد تلك المجتمعات مع مصالح طبقة معينة ذات مصالح خاصة وذات تأثير معين في سير الأمور في تلك المجتمعات (الطبقات الغنية، الطبقات التجارية)
- **النقص في تكامل الحلول:** بسبب كثرة المشكلات الاجتماعية لتشمل قطاعات كبيرة من المجتمعات المعاصرة، وبات الأمر متعذرا بالنسبة للحكومات أو المؤسسات التي تسعى وراء هذه الحلول.(غربي، 2020:ص[34-36])

المحور الثالث: أهم المشكلات الاجتماعية والأكثر انتشارا في المجتمع

أولا: مشكلـــــة الفقـــــر

تعد مشكلة الفقر مشكلة أساسية من الدرجة الأولى تختص بقوة التأثير وبالانتشار الواسع في مختلف المجتمعات فهي من أهم الظواهر والمشاكل التي أثارت انتباه الباحثين والعلماء. مع أنّها موجودة في كل المجتمعات إلاّ أنّ خصائصها كظاهرة قد تتشابه وقد تختلف بين المجتمعات لأنّها قد تخضع لمعايير معينة متعلقة بطبيعة المجتمع وقدراته ونمط عيشه.

يعرّف **"جورج زيمل" george Simmel** (منظر ألماني قديم) الفقر كالآتي:" هو تحديد الناس لمستوى عيش معيّن يعدّون ظروفهم تشكّل حالة فقر " (العمر، نفس المرجع السابق: ص[189]) وقد اكتفى في هذا التعريف بحكم الآخرين على مستوى عيش لشريحة معينة ولم يعط أهمية (زيمل) للوعي السياسي كمؤشر على نظرة الفرد لذاته. وهناك **"لويس كوزر" L.Coser**(منظر أمريكي معاصر) الذي حدّد الفقر على " أنّه ما يوصم المجتمع حياة جماعة اجتماعية معينة على أنّها تعيش ضمن دائرة الفقر" (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[60]) وهو تعريف شبيه بالتعريف السابق، فقط إنّ هذا التعريف أضاف كلمة وصم مقابل نظرة الناس التي أضافها زيمل في تعريف السابق. والوظيفيين "يرون مشكلة الفقر أحد افرازات الخلل الذي أصاب النظام الاقتصادي في أداء وظيفته بالطريقة السّوية أو المألوفة." (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[60]) هذا التعريف يسلّط الضوء على أهم سبب من أسباب الفقر وهو الخلل الذي يصيب النظام الاقتصادي حيث "يرى الوظيفيين أنّ السبيل الأفضل في التعامل مع مشكلة الفقر هو إعادة تنظيم النسق الاقتصادي بكيفية يكون نشاط أكثر فاعلية وعدم إهمال الفقراء بل دمجهم في المناشط المنتجة من أجل اشعارهم بأنّهم جزء من الحياة الاقتصادية في المجتمع بعد تدريبهم وتأهيلهم لكي يمنحهم التجربة في العمل الذي يتناسب مع قدرتهم وقابليتهم. وعن هذا الطريق يتبلور شعور ذاتي عندهم يربطهم بمجتمعهم ويجعلهم ينظرون إلى ذواتهم بأنّهم مواطنون قادرون

على خدمة بلدهم فضلا عن أنّ نظرة النّاس إليهم سوف تكون محترمة ويثمنّون عملهم واشعارهم بأنّهم لا يمثلون عبئا على المجتمع أو أنّهم يمثلون جماعة طفيلية تقتات على قوت المجتمع. (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[62])

أمّا الصراعيين فقد ربطوا الفقر "بالصرع الطبقي"، إذ تبحث الطبقة الثرية عن زيادة أرباحها من خلال استغلال طاقات الطبقة التالية (الفقيرة) وتسخيرها لخدمتها. هذا الصراع الطبقي مردّه عدم تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تولّد قيما اجتماعية مختلفة عن قيم المجتمع ." (العمر، نفس المرجع السابق: ص[192]) فتكون هناك طبقتان متصارعتان قيميا ومترابطتين اقتصاديا ومختلفتين في المصالح والأهداف.

هناك نظرة أخرى أساسها نفسي اجتماعي قائمة على أنّ للفقر ثقافة والذين يعيشون في حالة فقر لهم صفات ومؤثرات محددة، تجعل منهم أشخاص مقتنعين بوضعهم ولا يفكرون في مستقبلهم وفي إمكانية الصعود إلى السلّم الأعلى وإنّما تعمل تلك المؤثرات على احباط المنتمين إلى هذه الفئة وتقييدهم. وإعادة انتاج طبقة أخرى مماثلة تحمل نفس الثقافة وتتسبب في حدوث العديد من المشكلات مثل: البطالة، سوء التغذية، الاجرام، ادمان المخدرات....الخ

قد ظهر هذا المفهوم مع أعمال "**لويس أوسكار**" **Louis Oscar** في دراساته نحو الدراسات الميدانية للأسر الفقيرة القاطنة في المناطق الحضرية المتخلفة ويرى لويس أنّ ثقافة الفقر هي طريقة حياة. تنتقل من جيل إلى جيل. إنّ ثقافة تنمو وتتكيّف من الفقراء أنفسهم وبدونها سوف يعاني الفقراء من سوء التوافق وهذه السمات تنطبق على الفقراء أينما كانوا.

"وقد ميّز "**لويس أوسكار**" بين الفقر وثقافة الفقر ليس كحالة اقتصادية وإنّما كثقافة للفقراء. وعليه فإنّه يعرّف ثقافة الفقر بأنّها طريقة للحياة تنتقل بين الأجيال عن طريق عمليات النشئة الاجتماعية داخل الأسرة ومن خلال هذا المفهوم فإنّ لويس لا ينظر إلى الفقر في ضوء الحرمان الاقتصادي أو أنّه مظهر من مظاهر التفكك أو عدم توافر الثقافة المادية

وهذ تشكّل العناصر السلبية للفقر، ولكنّه يضع جوانب إيجابية لثقافة الفقر تساعد الفقير على التكيّف في ظروف الحرمان الاقتصادي ومن غير هذه الجوانب يعاني الفقير صعوبة الاستمرار في الحياة." (كيطان، 2013: ص[10])

"في الواقع هناك معياران مستخدمان في هذا الموضوع هما "الدخل" و"الثروة" يشير الأول إلى كمية المال التي يحصل عليها الفرد من عمله سنويا وتشير الثروة إلى مجموع ما يملكه الفرد من عقار وممتلكات شخصية...الخ."(العمر، نفس المرجع السابق: ص[134]) يستخدم هذان المعياران لقياس نوعين من الفقر (الفقر النسبي، الفقر المطلق) "يرتبط الأول بفكرة _العيش الكفاف_ أي الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها ليظل المرء على قيد الحياة في وضع صحي معقول. وتتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي، المأوى، الكساء، فإذا توافرت هي فحسب، يوصف المرء بأنّه يعيش في حالة من الفقر. ويُنظر لمفهوم الفقر المطلق عادة باعتباره مفهوما إنسانيا شاملا لجميع البشر في كل زمان ومكان." (غيذنز، نفس المرجع السابق: ص[373])

"ثمة صعوبات في تحديد مفهومي الفقر المطلق والنسبي على السواء ومن الأساليب الشائعة لقياس الفقر المطلق تعيين خط الفقر قياسا على كلفة السلع الأساسية الضرورية للعيش وإقامة الأوَد في مجتمع ما. والأفراد والأسر التي يقل دخلها عن خط الفقر يعتبرون فقراء." (غيذنز، نفس المرجع السابق: ص[374]) لكن هذا المعيار يعتبر نسي لأنّه لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف الاحتياجات البشرية وتنوعها داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات والاختلاف يكون حسب درجة كلفة السلع والعيش، الاحتياجات الضرورية لكل فئة أو جماعة فالكماليات قد تكون ضروريات عند فئة دون الأخرى، معدلات الرخاء أو الكساد في المجتمع. لذا فالدخل لا يعد معيارا حقيقيا لقياس الفقر.

"إنّ خط الفقر هو مؤشر تقريبي مهم للتعرّف على هذه الظاهرة إلاّ أنّ بحكم صياغته والأرقام التي ينتجها لا يصلح للتعرّف على خصائص الفقر والفقراء أو مدى عمق ظاهرة الفقر. ولاستكمال هذا النقص، تلجأ الدراسات المقارنة المعنية ببحث ظاهرة الفقر إلى مؤشرات أخرى لا تقل أهمية، ألا وهي فجوة، وشدة الفقر والمؤشر الأول (فجوة الفقر) يقيس حجم الفجوة الاجمالية المقدّرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر أو بتغيير آخر ما هو حجم الدخل اللازم

لتحويل الفرد أو العائلة من حالة الفقر إلى حالة عدم الفقر؟ المؤشر الآخر (شدة الفقر)، يوفّر معلومات حول مدى تفاوت الدخل ضمن الفقراء ذاتهم" (غيذنز، نفس المرجع السابق :ص [378])

"حسب ما جاء به **"رايت ميلز"** الذي استند على دعامتين أساسيتين هما الضمان الاقتصادي ودرجة تنظيم استقرار الأسرة وهي كما يلي:

الفقير المستتر: أي الذي يملك دخلا واطئا لكنّه يتصنّع بمشاعر متوازنة وحياة اجتماعية منتظمة بسبب انسجام أفراد أسرته ويتمتع أبناؤه بمستوى تعليمي لا بأس به ويعمل في أعمال متوسطة المهارة.

الفقير المتوتر: الذي يتمتع بدخل ثابت لكن حياته الأسرية مضطربة بسبب المشكلات المستمرة بينه وبين زوجته أو بينه وبين أبناءه بسبب ادمانه على المسكرات والمخدرات أو قساوته مع زوجته وأبناءه.

الفقير المزدوج الاضطراب: أي اضطراب دخله على الرغم من قلته وفقدان أحد الأبوين أو كليهما الأمر الذي يجعل يومه المعاشي والاقتصادي صعبا جدا.

الفقير المكافح: الذي يملك دخلا واطئا ويعمل جاهدا على تحسين معيشته وبالوقت ذاته يعيش في وسط أسرة متكيفة مع دخلها الاجتماعي الفقير. في نظر "ميلز" يعني الفقير ضحية التحيّز الاجتماعي السائد في مجتمعه الذي دفعه لأن يعمل في عمل مفروض عليه ويعيش في مسكن سيء الشروط الصحية وفي حي مربوء (أي مرتع للانحراف السلوكي والجريمة) إنّه لا يعرف حقوقه ويجهل القانون بذات الوقت." (العمر، نفس المرجع السابق: ص [197])

"يمكن تقسيم التفسيرات المختلفة للفقر بصورة عامة في مجموعتين من النظريات: ترى أولها أنّ الأفراد الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم بالدرجة الأولى. بينما تعتقد المجموعة الأخرى أنّ القوى الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع هي التي تنتج الفقر وتعيد انتاجه وتوصف هاتان المقارنتان عادة بمقولتين شائعتين هما "لوم الضحية" التي تعني أنّ الفقير عاجز وفاشل ولا يملك قدرات تؤهله للنجاح كما أنّه تابع وغير طموح. "لوم النظام" الذي يعني أنّ هناك قوى هيكلية قائمة في

بنية المجتمع مثل الطبقية، الجنوسية، الأثنية، المنزلة المهنية والتحصيل العلمي وما إلى ذلك هي تشكل أسلوب توزيع الموارد أي أنّ هبوط الهبة وغياب الحوافز وانعدام الطموح بين الفقراء ليست سببا في شيوع ثقافة التبعية، بل هي في واقع الأمر "محطة ونتيجة" للقيود المفروضة على أوضاعهم." (غيذنز، نفس المرجع السابق: ص[385])

"من الدراسات الطريفة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، قام بها عدد من علماء الاجتماع، وقد أرادت تلك الدراسة، أن تعرف عادات الشراء عند أفقر القطاعات في مدينة نيويورك. وجاءت نتائج ذلك يمكن تلخيصها في عنوان واحد "أن الفقراء يدفعون ثمنا أغلى عند شراء احتياجاتهم" ويتضح من خلال شراءهم للسلع الرديئة في المحلات التي تبدو في الظاهر رخيصة واعتمادهم على الشراء بالأجل، وفي عدم ترشيد الاستهلاك (وهذا مايثير العجب بشراء أشياء غير ضرورية (يدفعهم إلحاح البائع أو سهولة الأخذ بالأجل ، أو المعلومات غير صحيحة عن السوق والسلعة ...إلخ إلى شراءها) فهم يدفعون ثمنا أعلى مما ينبغي لأنهم لا يقرأون الصحف ، فلا يعرفون مثلا المحلات أو المناسبات التي تجري فيها تخفيضات حقيقية التي يتم تحت رقابة الهيئات التجارية، لأنهم لا يقارنون بين السلعة والثمن لنقص دائرة الخبرة ، ولا يتبعون أسلوب التخطيط في اقتناء المشتريات." (الجوهري، 2008 :ص[38])

كذلك "قد استطاع **بول لازارسفيلد P. Lazarsfeld** في عشرينات القرن العشرين أن يطور الفكرة التي مؤداها أن الناس الذين يعانون من البطالة أو الفقر يدخلون في دائرة جهنمية مفرغة لا يستطيعون الفكاك منها."(الجوهري، 2008: ص[41]) أي أنّ أفق وتطلعات هذه الفئة تقل وتضيق نفسيا واجتماعيا بحيث لا يستطيع بناء أسرة أو التفكير في المستقبل بجديّة وتخطيط.

ثانيا: مشكلة الجريمـــــة والانحـــــراف

يرتبط مصطلح الجريمة بمفهوم الانحراف ارتباطا وثيقا، كما أنّ المفهومين يتراوحان في الدلالة والمعنى والقبول الاجتماعي أو القانوني بين قيام أحدهم بالاعتداء جسديا على فرد ما، مرورا بجرائم القتل والرشوة أو السرقة والابتزاز وصولا إلى الانتهاكات وأعمال القرصنة الالكترونية باستخدام الانترنيت." (غيذنز، نفس المرجع السابق: ص [279])

تعريف الجريمة:

قد لازمت الجريمة ظهور الإنسان والبشرية ومن العوامل التي ساهمت في استمرارها هي الكثافة السكانية، المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، والتطور التكنولوجي، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بأفراد المجتمع، وعاداتهم وتقاليدهم وشؤونهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكلّما تطور المجتمع وتغير، كلّما زادت نسب الجرائم وتغيرت أنماطها وأساليبها وأبعادها.

.. يشير "**كلير** " **Clair** إلى عدم وجود تعريف ثابت للجريمة لأنّها تتغير بتغير المجتمع، ولكن اللّفظ واسع ويمكن القول إنّها عمل خاطئ لا أخلاقي. وتنشأ الجريمة من عوامل اجتماعية واقتصادية تتعلق بالفرد."(الزيود، نفس المرجع السابق: ص [171]) أي أنها لا تعبر عن فعل ثابت ومطلق، إنما هي حدث نسبي يختلف من مجتمع إلى آخر، حسب الثقافة والمكان والزمان التي تظهر فيه؛ أي هي الفعل الذي يعاقب عليه القانون والقوانين تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى.

"الجريمة هي كل ما اعتبر مخالفا أو اعتداءا على قوانين بلد ما، عقاب من الدولة باعتبارها ممثلة للسلطة القضائية، وبحسب درجة الجريمة التي تحدد من قبل القضاء استنادا إلى القوانين المعمول بها وتنفذ بواسطة نظام الشرطة والسجن"(رايت، 1996: ص [97]) "يشير جان جاك روسو إلى أنّ الجريمة هي كل فعل أو عمل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي." "(الزيود، نفس المرجع السابق: ص [171])

"هي كل فعل محرّم معاقب على فعله، أو ترك فعل واجب معاقب على تركه، بحيث يكون هذا الفعل خارجا عن القواعد والمعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع ويستوجب فاعله نوعا من العقاب."(الحاتمي،2007 : ص[23]) تتنوع أنواع العقاب ضد مرتكبيها وتكون على شكل ما يسمى بمبدأ لجزاء، مبدأ الردع، مبدأ التعويض أو مبدأ الإصلاح.

الجريمة من المنظور الاجتماعي أنّها كل فعل يصطدم مع ما هو مفيد للمجتمع وما هو منصف في نظرها، أي تصبح اعتمادا على المفهوم الاجتماعي هي انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه وأنّها الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعدّها الفرد جماعته الخاصة." (الحاتمي،2007 ،ص[23]) أي أن الجريمة هي انتهاكا للمعايير والضوابط المجتمعية، وضرر يمس الفرد والمجتمع يعاقب عليه القانون عن طريق الإعدام أو السجن أو الغرامة وغير ذلك، يقوم به الفرد ويكون مسؤولا عن فعله ، أمثلة عن الجرائم، قضايا السرقة، النصب والاحتيال، التزوير ، قضايا المخدرات بمختلف أنواعها، القضايا الأخلاقية، البغاء، السحر والشعوذة، التهريب وانتحال الشخصيات وغيرها من الجرائم.

إن الجريمة لا تعبر عن فعل ثابت ومطلق، إنما هي حدث نسبي يختلف من مجتمع إلى آخر، حسب الثقافة والمكان والزمان التي تظهر فيه أي هي الفعل الذي يعاقب عليه القانون والقوانين تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى.

أي أنّ الجريمة هي كل فعل يتعارض مع ما هو مفيد للجماعة وما هو سوي في نظرها وتصبح الجريمة اعتمادا على المفهوم الاجتماعي هي انتهاك للمعايير السائدة ممّا يتوّجب تطبيق مختلف العقوبات على منتهكيها. وأنّها ذلك الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعدّها الفرد جماعته الخاصة.

"نقلا عن" مارشال كلينارد" **M . Clinard** في تعريفه للجريمة بأنّ هناك مجموعة من السمات للنمط الإجرامي:

- دراسة المجرم بالوسائل والفنون الإجرامية.
- استعمال مصطلحات إجرامية.
- أن يكون له تاريخ حياة حافلة بالاجرام." (الحاتمي،2007 ،ص[35])

– تمثّل الجريمة أحد النماذج السلوكية والانتاجات الوظيفية التي ينتجها المجتمع، فهي ظاهرة اجتماعية متى كانت ضمن أنماط السلوك الاجتماعي دون تقييمها أو الحكم عليها، وتتحول إلى مشكلة اجتماعية إذا أصبحت فعل أو حالة معينة تعود على الأفراد بما هو سلبي ويتم الحكم عليها من قبل الجماعة حكما سلبيا. وكذلك إذا ازداد حجمها وخرجت عن نطاق السيطرة في المجتمع.

– قد أورد السراج بأنَّ "**غاروفالو**" قام بتحليل العواطف، فتوصل إلى فكرة الجريمة الطبيعية وهي الجريمة التي تتفق فيها كافة المجتمعات على تحريمها، لأنّها تتعارض مع عاطفة الشفقة والأمانة والعدالة مثل جرائم الاعتداء على النفس والأموال." (الحاتمي،2007 ،ص[37]) وهذا التعريف قد انتقده علماء آخرين من منطلق أنّ حتى الشفقة والأمانة تختلف من شعب إلى آخر.

الجريمة سلوك تمنعه الدولة وتفرض على مرتكبيه عقوبات من جهة، ومن جهة أخرى هو فعل معارض للأفكار والمبادئ المتفق عليها في المجتمع، ضار بمصالح الجماعة وقواعدها وأنظمتها الرسمية والغير رسمية، أي أنّ النظم الاجتماعية هي التي تحكم على ما هو صواب وما هو خطأ من خلال تحديدها للمعايير ومن يعارضها يقع في الجريمة والانحراف.

–"إن مختلف التعريف الاجتماعية لمفهوم الجريم تركز على نقاط أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

– الضرر الاجتماعي الذي ينطوي عليه الفعل الاجرامي أو السلوك الاجرامي تهديد المجتمع في كيانه.

– أفعال وسلوكيات مخالفة للشعور العام ول قواعد الضبط الاجتماعي سواء منها قواعد الضبط الرسمي أم قواعد الضبط الغير الرسمي.

– أن المجتمع هو الأساس في تحريم أي فعل أو سلوك يرتكب داخل المجتمع." (الحاتمي،2007 ،ص[39]) وللوقاية عن الجرائم يجب العمل على رسم السياسات التي تعزز الضبط الاجتماعي وضرورة الاستفادة من الدراسات الاجتماعية والعلمية في هذا الصدد.

- **تعريف الانحراف:**

"إنّه عدم الامتثال أو عدم الانصياع بمجموعة من المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من النّاس في الجماعة أو المجتمع ." (غيدنز، نفس المرجع السابق: ص[280]) "إنّه ذلك الفعل الشائن الذي يظهر بصورة انتهاك أو تجاوز صارخ أو ارتكاب للمحظور يحدث من جرائه مظاهر سيئة على صاحبه وعلى الآخرين. وإذا ما بالغ أحدهم في الانتهاك –بحسب تعريف معاجم العلوم الاجتماعية–يوصم بالعار وينبذ ويرفض أو قد يعاقب. برأي بعض الباحثين لا يعني تعبير الانحراف. انحلال أو فساد بقدر ما يعني "تصرف بعيد عن معايير الجماعة...وهذا ما قصده السوسيولوجي "**إميل دوركايم**" الذي ربط بين الانحراف ومفهوم الاغتراب عبر حالة من "اللاأخلاقية" تحدث خلال فترات التغيير الاجتماعي أو عندما يحصل اضطرابات في المجتمع أو خلال وضع اقتصادي متأزم... "أمّا بالنسبة للسوسيولوجي "**روبرت ميرتون**" فإنّ الانحراف يتأتى ببساطة عندما لا نطيع أو نحترم ونقدّر توقعاتنا الثقافية، ونستخف في الالتزام بالمعايير المجتمعية." (طربية، نفس المرجع السابق : ص [111])

"ففي كتب الخدمة الاجتماعية يشير الانحراف على أنّه سلوك متعلّم (مكتسب) مرتبط بتغير اجتماعي في عالم المنحرف، وقد يأتي بمثابة رد فعل دفاعي ضد القلق، يعمد إليه صاحبه بشيء من الزهو ليخفف من شعوره بالدونية." (طربية، نفس المرجع السابق: ص [112]) يتضح من خلال التعاريف تداخل بين المفهومين بحيث نجد عنصر أساسي يربط بينهما وهو سلطة المعايير.

"إنّنا في أغلب الأحيان، نلتزم بالمعايير الاجتماعية لأنّنا تعودنا عليها بفعل النشئة الاجتماعية التي تلقيناها وتكون هذه المعايير مقرونة بآليات الجزاء التي تهيب بنا أن نعمل بمقتضاها أو تنهانا عن عصيانها. وتضم منظومة الجزاء هذه جانبا إيجابيا يتمثل في الثواب على الأعمال الحميدة المقبولة أو العقاب السلبي على التصرفات التي تحيد عن النموذج المحبّذ أو المنسجم مع العرف العام." (غيدنز، نفس المرجع السابق: ص[280]) "صنّف بعض علماء الاجتماع الأعراف في إطارين:

أولها: الأعراف الرسمية (formal norms) وهي المعايير الموضوعة كقواعد صارمة يجب الالتزام بها وإلا ثمة عقوبات في حال الاستخفاف بها،](طربية، نفس المرجع السابق: ص [108])

"ثانيهما: الأعراف غير الرسمية: (infomal norms) وهي المعايير التي نحسّ بها، نستشعرها مع آخرين دون أن يُطلب منا، نقوم بها تلقائيا (عفويا) دون أن تكون مكتوبة حيث نُلام إن لم نقوم بها وبالمقابل نُحترم إذا فعلناها." (طربية، نفس المرجع السابق: ص[109]) أي يمكن أن تطبّق منظومة الجزاء رسميا من خلال المحاكم القضائية، السجون، القوانين ... أمّا الجزاء الغير رسمي قد لا يكون على مستوى من الضبط مثل: المدرسة، الأسرة...

"يربط بعض الباحثين الأعراف بمفهوم "المعايير المبجّلة" (mores) التي تعني سننا اجتماعية يضعها الناس بشكل يتطابق مع أنظمتهم الأخلاقية والمعيشية العامة، ويسيرون عليها حتى تصبح كمفاهيم متعارف عليها" (طربية، المرجع السابق: ص [105]) "تفهم الأعراف – إذن – على أنّها من العناصر الجوهرية في جميع الثقافات باعتبارها منظومة الأفكار غير المكتوبة التي تحدد ما يمكن الأخذ به والابتعاد عن ما يمجّه الناس، وهذه الأفكار –المنظومة– غالبا ما تصف السلوك الحقيقي أكثر مما تصف السلوك المتوقع، إذ أنّ الأفعال وردود الأفعال والمواقف الاجتماعية التي يتمسّك بها الناس تعتمد على وجود المعايير ومدى اعتقادهم بها." (طربية، نفس المرجع السابق: ص[106]) فهي جزء أساسي من "الثقافة التي ليست ببساطة تسير جنب مع جنب مع الحياة، كما أنّها ليست فقط تراكمات وإنّما هي بدائل في الحياة نستخدمها من أجل تحقيق مركب جديد" (Ducros, 1995 : p[129]) وانتماء المعايير إلى الثقافة يجعلها تكتسب نفس خصائصها. حيث تتضح أسباب تباينها من خلال العناصر الآتية:

-"تخضع لقانون النسبيّة أي تختلف بين مجتمع وآخر فما يكون مقبولا في مجتمع ما قد لا يكون سلوكا سويا في مجتمع آخر.

- تستند على خلفية اجتماعية تكوّنت بفعل الزمن والتراث تسمى بالعادات الرائجة والتقاليد السائدة، لدرجة أصبحت هذه الخلفية بمثابة الموجه للسلوك المسموح أو غير المسموح."

- تساهم برسم توقعات الفرد من المواقف الاجتماعية ويكون هذا التوقع مقبولا من الناس، يتعلّمه الفرد بالتجربة أو بالتنشئة وينبغي أن يسير عليه أو بتمثيله حتى يجد القبول الاجتماعي.

- ترشّد وتوجّه أفعال البشر في العالم الاجتماعي، فهي والقيم وتعملان سويا على تشكيل الأسلوب الذي يتصرّف به أفراد جماعة /ثقافة ما، إزاء ما يحيط بهم." (طربية، 1996: ص[106/105])

"يميّز "**إدوين ليمرت**" **E. Lmert** بين الانحراف الفردي مثلما هو الحال في الطفل الشاذ، وبين الانحراف الموقفي ومن المعروف أن الموقف هو مصطلح سوسيولوجي يستخدم بذيوع ليشير الى النظم الاجتماعية والى العلاقات أو أي مظهر لبيئة قائمة .لقد استخدم هذا المصطلح لكي يشير إلى الضغوط التي يمارسها الأشخاص والجماعات الخارجة بفعل الضغوط الفردية التي تكون محكومة بضغوط داخلية بصورة أكبر نسبيا، وقد تتّخذ بعض الانحرافات الموقفية شكل ردود أفعال منحرفة عشوائية وهي ثابتة، بينما تكون غيرها من الانحرافات الموقفية تراكمية." (تايمز، نفس المرجع السابق: ص[48]) "وعند دراسة العملية التي عن طريقها ينحرف الشخص في الواقع، فإنّ **"ليمرت"** قد وضع تمييزا مفيدا بين الانحراف الأولي والانحراف الثانوي. الانحراف الأولي موقفي وبالصدفة ويبقى مهتما به —على أي حال- كجزء من الدور المقبول اجتماعيا ويمكن أن يكتسب مثلا عن طريف وسائل فنية محايدة، ويرى ليمرت —في ضوء هذه الظروف- أنّ السلوك يحدث طبقا لمعيار وان السلوك لا يقبل ما هو غريب وما يرتبط بالتوتر في ذات الشخص. ويتبع الانحراف الثانوي هذه المرحلة الأولية حينما يكون من شأن رد فعل شخص ما لسلوكه المنحرف الأولي أن يجعله موضوعا لرد الفعل

الاجتماعي. وكما يقول **"ليمرت"**، فإنّ كل خطوة في التحول من الانحراف الأولي إلى الثانوي ارتفاعا لقوى التعزيز المتبادل لتصور الذات المنحرف وما يشابهها من الناحية الشخصية، وهذا يرتبط بمدى ارتفاع السلوك الشخصي حيث يقتصر اختبار الدور على نوع واحد يطلق عليه الدور المنحرف." (تايمز، نفس المرجع السابق: ص[49])

يحدّد "**روبرت ميرتون" R. Merton**" خمسة اختلافات بين السلوك اللاّتوافقي والسلوك المنحرف، وتتمثّل فيما يلي:

- "أنّ الافراد غير المتوافقين عادة ما تتخذ معارضتهم صفة العلانية على حين أنّ المنحرفين عادة ما يحاولون إخفاء انحرافهم.
- يمثّل سلوك غير المتوافقين تحديا لشرعية المعايير الاجتماعية التي يعارضونها ويرفضونها، فإنّه على العكس من ذلك ينتهك المنحرفون المعايير التي يعترفون بها.
- يسعى غير المتوافقين إلى تحقيق هدف أساسي يتمثّل في تغيير المعايير الاجتماعية القائمة وإحلال معايير أخرى يرون أنّها أفضل من المعايير القائمة. وعلى العكس من ذلك فإنّ المنحرفين لا يشغلهم سوى كيفية الهروب من العقوبات المرتبطة بالمعايير الاجتماعية القائمة بالفعل.
- لا يسعى الغير المتوافقين إلى تحقيق مكاسب شخصية، بينما المنحرفون يسعون من خلال انحرافهم- إلى تحقيق مصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى.
- يسعى غير المتوافقين إلى تحقيق العدالة في الواقع الاجتماعي من خلال محاولتهم لتغيير البناء الاجتماعي، فإنّ المنحرفين ليس لديهم شيئا جديدا يقدموه، ولكن يسعون إلى التعبير عن مصالحهم الخاصة، واشباع احتياجاتهم." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[35-36])

تفسير الجريمة والانحراف

التفسيرات البيولوجية "النماذج الإجرامية"

" أوائل المحاولات ركّزت على صفات فطرية في نفوس الأفراد لتفسير ميلهم إلى الانحراف والإجرام، وكان عالِم الإجرام **"سيزار لمبروزر" "C. Lombroso** يعتقد في السبعينات من القرن التاسع عشر أنّه يمكن تمييز النماذج الاجرامية بخصائص استراتيجية معينة مثل: حجم الجمجمة والفكّين والجبهة وطول الذراع، ورغم أنّه أقرّ بأنّ التعلّم الاجتماعي قد يؤثر في نمو النزعات وأنماط السلوك الإجرامي إلاّ أنّه على العموم كان يعتبر المجرمين أشخاصا مشوّهين أو يعانون العجز أو القصور من الوجهة البيولوجية. سرعان ما فقدت مصداقيتها وحلّت محلها توجهات أخرى تميّز بين ثلاث أشكال للجسم الإنساني، وتربط واحدا منها بالنزعة إلى الانحراف. فالعضو العضلي النشط، كما تزعم هذه النظرية، يكون أكثر (أصحابه) ميلا للعداء وللانحراف ممّا يتصفون بنحول الجسم أو من الأشخاص ذوي الأجسام الممتلئة." (غيدنز، نفس المرجع السابق: ص [281])

"يركّز هذا الاتجاه اهتمامه على تفسير المشكلات السائدة والانحرافات استنادا إلى عوامل بيولوجية وافرازات الغدد. ويهتم أنصار هذا الاتجاه بالفروق التكوينية التي تؤثر في الظروف التي يستجيب بها الأفراد إلى معايير المجتمع. وقد يرجع الانحراف إلى التخلف العقلي والاضطرابات النفسية أو إلى الأمراض المتوطنة أو إلى التشويهات الخلقية." (فرح، نفس المرجع السابق: ص[298])

- **تفسيرات سيكولوجية "الحالات الغير سوية"**

"وقد أرجعت مدرسة التحليل النفسي كل مظاهر الانحراف إلى تجارب سنوات الطفولة الأولى. بيد أنّنا يمكن لنا أن نقول أنّ بعض أنصار التحليل النفسي قد غالوا في تفسيرهم، عندما أرجعوا الانحراف والمشاعر العدوانية نحو المجتمع إلى مظاهر الإحباط التي يعاني منها الشخص." (فرح، 2012: ص[298]) "أمّا أصحاب اتجاه علم النفس الاجتماعي

فقد أرجعوا ظهور المشكلات الاجتماعية إلى عدم احترام الأفراد للمعايير الاجتماعية وعدم تدعيمهم لها إذ يعتمد تحقيق التوافق بين الأفراد والجماعة وبين الجماعات بعضها البعض داخل المجتمع على خلق اطرادات محددة لأنماط السلوك والعلاقات." (فرح، 2012: ص[298])

إنّ الاتجاهات السيكولوجية تعطي أهمية كبيرة لخصائص الشخصية مثل ضعف القدرة العقلية، أو الانحطاط الأخلاقي ويعتقد واحدا من منظري هذه المدرسة أنّ هذه الحالات العقلية وراثية وليست مكتسبة وقد تؤدي بالشخص إلى الجريمة أو تعرقل على الأقل عملية التنشئة الاجتماعية. وكغيرها من الاتجاهات تعرضت للكثير من الانتقادات من منطلق أنّ كثير من هذه الصفات قد تظهر في كثير من الناس الذين يعتبرون أسوياء عاديين، بل إنّ بعض الباحثين قد يعتبرون جانبا من هذه الصفات إيجابية في مجالات معينة.

- **التفسيرات الاجتماعية**

لقد بدأ المتخصصين في بدايات ظهور علم اجتماع الجريمة والانحراف بالبحث عن أسباب الجريمة ثم ظهرت التفسيرات الأحادية التي تعمل على ارجاع الجريمة إلى سبب واحد، ثم بدأت تتنوع النظريات والتفسيرات، ومن هذا المنطلق أخذ علم اجتماع الجنائي بطرح التساؤلات التالية ، ويجتهد في البحث عن إجابات ملائمة عنها:

"ماهي القواعد أو القوانين التي تميز في مجتمع معين في وقت معين السلوك المباح عن السلوك الاجرامي؟

كيف تؤثر تلك القواعد والقوانين على جماعات معينة وعلى قطاعات معينة من السكان؟

هل تعبر تلك القواعد عن القوانين وعن رأي الطبقة الوسطى مثلا ولا تعبر مثلا عن رأي الطبقة الدنيا في ذلك المجتمع؟

هل يكون التزام كبار السن بها أكبر وأوضح من التزام الشباب.

ماهي العوامل الاجتماعية التي تشجع أو تمنع الخروج على بعض القوانين والقواعد خروجا واضحا جسيما؟"(الجوهري، 2008: ص[50])

النظرية الوظيفية:

"ترى المدرسة الوظيفية أنّ ظاهرة الجريمة والانحراف ناجمة عن التوترات وجوانب الخلل الهيكلية والافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي في المجتمع. فإذا لم تتوازن وتتقابل تطلعات الأفراد والجماعات مع ما يقدّمه المجتمع من مكافآت أو حوافز ثوابية فإنّ الشقّة أو الفجوة بين الرغبة وتحقيقها قد يدفع بعض أفراد المجتمع إلى الانحراف لقد طرح "**اميل دوركايم**" **E .Durkheim** مفهوم اللاّمعيارية/الضياع ليصف الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، عمّا يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أشار إلى أنّ المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة قد تتآكل من دون أن تترسّخ بدلا منها مقاييس جديدة ومن هذا المنطلق رأى "**دوركايم**" أنّ هذا الوضع الذي تتساقط فيه المؤثرات الإرشادية في المجتمع سيؤدي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار." (غيدنز، نفس المرجع السابق: ص[283])

كلمة Anomie جاءت من الأصل اليوناني Anomie وهي مشتقة من الصفة Anomos التي تعني بدون قانون وهي إشارة إلى ضعف الغياب أو تحطم أو التباس أو صراع في قيم المجتمع. (الحاتمي،2007 ،ص[47])

"من المفاهيم التي يشكّل اتجاهات متمايزة في إطار المدخل الاجتماعي أو الأنومي (Anomie) وعلاقة الثقافة بالسلوك المنحرف وعلاقة الانحراف بالجماعات والضبط الاجتماعي وعلاقته بالتفاوت والضغوط الاجتماعية وبرد الفعل الاجتماعي، فإنّ ذلك يؤدي إلى ظهور الانحراف حينما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة والوسائل التي تؤدي إلى تلك الأهداف، ممّا يولّد لدى الفرد إحساسا بالتوتر داخل المجتمع، ناشئ عن عدم قدرته على الانسجام مع الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المرجوة وهو ما يدفع به إلى الانحراف." (الحاتمي،2007 ،ص[47])

"اهتم علماء الاجتماع دائما بالعلاقة بين سلوك الأشخاص ومحصلة هذا السلوك وبين الخصائص البنائية للنسق الاجتماعي. ويرجع هذا الاتجاه إلى دراسات "**دوركايم**" عن الانتحار التي بيّن فيها أنّ هذه الظاهرة تزداد في أوقات الكساد وأوقات الرخاء الاقتصادي السريع. ويرى "**دوركايم**" أنّ احتمال ظهور أشكال الانحراف يزداد إذا ما كان النظام الاجتماعي غير مستقر ويتميز بافتقاده التوافق والتماسك بين الجماعات الاجتماعية وزيادة الصراع بين الجماعات." (فرح، نفس المرجع السابق: ص[298])

"لقد تحدث العالم "**دوركايم**" عن جرائم الانتحار والعنصر الرئيسي في تفسير "**دوركايم**" هو التوازن بين الحاجات والاشباع والخلل في اضطراب التوازن يؤدي إلى الجريمة. وحين ينحدر الاقتصاد تنتشر البطالة وتتوقف الشركات عن العمل."(الزيود، نفس المرجع السابق: ص[174]) "العوامل الخارجية المتعلقة بكل ما يحيط بالفرد من ظروف. والعوامل الداخلية التي تختص بالفرد نفسه وسلوكه." (الزيود، نفس المرجع السابق: ص[174])

اعتبر "**دوركايم**" الانحراف حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة. وكان "**دوركايم**" يرى أنّ الانحراف ضروري للمجتمع لأنّه يقوم بمهمتين مختلفتين: الأولى: أنّه يؤدي وظيفة تكيفية ويلعب دورا محفّزا على الابتكار والإبداع لأنّه يطرح أفكارا وتحديات جديدة وبالتالي يقضي إلى تغيّر في المجتمع... الثانية: يُسهم في وضع خط يفصل بين ما هو سلوك سيء وجيّد في المجتمع، فالسلوك الاجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزّز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجتماعية." (غيدنز، نفس المرجع السابق: ص [284]) "من وجهه نظر "**دوركايم**" وغيره من أصحاب النظرية البنيوية الوظيفية فإنّ الجريمة مفيدة للمجتمع. ومن بين وظائف الجريمة وغيرها من السلوكيات المنحرفة أنّها تعمل على تعزيز تماسك الجماعة... إنّ الفرد المنحرف ينتهك قواعد السلوك التي يحترمها بقية أفراد المجتمع وعندما يجتمع هؤلاء الاشخاص للتعبير عن غضبهم إزاء الإساءة فإنّهم يطوّرون رابطه تضامن أقوى من تلك التي كانت موجودة في السابق. (Mooney and others, 2011,p115)

"لقد عدّل "**روبرت ميرتون**" **R. Merton**" مفهوم الضياع ليصبح في رأيه تعبير عن الضغوط التي تُفرض على سلوك الفرد عندما يتعارض مع المعايير المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي، ففي المجتمع الأمريكي، تؤكّد القيم السائدة على النجاح المادي وعلى تحقيقه من خلال الانضباط والعمل الشاق وهذه الفكرة ليست صحيحة أو سليمة في واقع الأمر لأنّ أكثرية المستضعفين لا يتمتعون إلاّ بفرص قليلة ومحدودة للتقدم، أو قد لا يتمتعون بها على الإطلاق غير أنّ من لا ينجحون يجدون أنفسهم عرضة "للإدانة الاجتماعية" بسبب عجزهم الظاهري عن تحقيق التقدم المادي وفي مثل هذا الوضع يجد البعض أنفسهم مرغمين على التقدم إلى الأمام سواء كانت وسائلهم شرعية أو غير شرعية. وفي هذه الحالة يكون الانحراف، في رأي ميرتون نتيجة من نتائج اللّامساواة الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص." (غيذنز، نفس المرجع السابق: ص [284]) "يرى "**ميرتون**" أنّ الانحراف يمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها." ."(الزيود،نفس المرجع السابق: ص[174])

وقد تناولت كتابات "**ميرتون**" واحدا من أهم الإشكالات في دراسة الجريمة "لماذا ترتفع معدلات الجريمة في الأوقات التي يبدو فيها مجتمع ما في حالة الازدهار والرفاه ؟ فإنّ ميرتون يشير إلى حالة "الحرمان النسبي" باعتبارها عنصرا مهما في بروز السلوك المنحرف.

ميّز "**ميرتون**" بين خمسة من ردود الفعل: تجاه حالات التجاذب والتوتر القائمة بين القيم المتعارف عليها اجتماعيا والوسائل المحددة لتحقيقها: الامتثاليين، المبتكرون، الطقوسيون، الاستنتاجيون، المتمردون) "يرى "**ميرتون** " أنّ الانحراف يمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها ويميز بين خمسة من ردود الفعل المحتملة تجاه حالات التجاذب والتوتر القائمة. بين القيم المتعارف عليها اجتماعيا من جهة والوسائل المحدودة لتحقيقها من جهة أخرى.

- ✓ إن الامتثاليين يقبلون كلا من القيم عليها على العموم والأسباب العادية المتّبعة لتحقيقها، بصرف النظر عمّا إذا كانت ستؤدي بهم إلى النجاح أو الفشل. وتندرج أغلبية الناس في هذه الفئة.

- ✓ يميل المبتكرون المبتدعون إلى القيم المتواضع عليها اجتماعيا، إلاّ أنّهم يستخدمون الوسائل غير الشرعية أو الشرعية للوصول إليها وتدخل في هذا النوع فئة المجرمين الذين يكسبون الثروة عبر أنشطة غير شرعية.
- ✓ وينصاع "الطقوسيون" للمقاييس المقبولة اجتماعيا مع أنّهم لا يأبهون للقيم الكامنة وراء هذه المقاييس ويجري في هذه الحالة، دونما تردد الالتزام بالقواعد بحدّ ذاتها دون أن تؤخذ بالاعتبار المرامي والغايات التي تقضي إليها، وينتهج هذه الممارسات الطقوسية من أمضوا حياتهم وكرّسوها في أعمال روتينية مملّة حتى لو لم تكن المهمّات التي يؤدونها تقودهم إلى التقدم ففي حياتهم المهنية أو كانت لا تقدم لهم إلاّ النزر اليسير من المكافآت التوابية.
- ✓ الانسحابيون: من ناحية أخرى هم من تخلّو عن المنافسة والتطلّع إلى الأمام بصورة كليّة فرفضوا كلاّ من القيم المهيمنة والوسائل المتفق عليها لتحقيقها وغالبا ما يتساقطون ويعزلون أنفسهم خارج المجتمع. وتمثل هذه الجماعات الفئات المعتكفة ذاتيا في مناطق نائية.
- ✓ المتمرّدون: العصاة فيرفضون القيم القائمة والوسائل كليهما غير أنّهم ينشطون في مساعيهم للاستعاضة عنها ببدائل جديدة ويعيدون تصوّر النظام الاجتماعي وبناءه على أساس هذا الرفض ويدخل في عداد هذه الفئة أفراد الجماعات السياسية الجدرية الراديكالية." (غيدنز، نفس المرجع السابق: ص[286/285])

نجد **نظرية الصراع الثقافي** التي تحاول تفسير الجريمة من خلال الصراع مع الثقافة السائدة، أو مع الانتماء الاجتماعي للفرد. **والنظرية الإيكولوجية** التي تفسر الجريمة في ضوء العلاقات المتبادلة بين سلوك الجماعات والظروف الطبيعية والمادية للبيئة المحيطة، والفارق بينها وبين نظرية دوركايم أن النظريات الإيكولوجية ونظرية الصراع الثقافي لا تعد الجريمة تعبيرا عن المرض الاجتماعي أو تعبيرا عن حالة الأنومي وانمّا تفسر هذه الاتجاهات ظهور الجريمة بالتناقض بين الثقافة والبناء الاجتماعي ، أو بين الأهداف التي تبدو في صور قيم ثقافية ، والوسائل التي يتيحها البناء الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف.(الجوهري، 2008: ص[53]) مثال يشرح ذلك، تتمثل رموز المكانة في حيازة بعض السلع والأشياء (امتلاك فيلا أو شقة ...الخ) فتلك هي الأهداف التي تحددها الثقافة لنشاط الفرد في المجتمع . ولكن الحصول

على هذه السلع والأشياء ليس متاحا لكل فرد من أفراد المجتمع. ومن شأن التناقض القائم بين ما هو مرغوب ومنشود وبين ماهو ممكن وميسور، أن يؤدي بالضرورة إلى الخروج على المعايير القانونية والسلوكية المستقرة والمعترف بها ، أي يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بوسائل "غير مشروعة" أو "غير مسموح بها" (الجوهري، 2008: ص[54])

النظرية التفاعلية:

يركّز علماء الاجتماع التفاعليون على الجريمة والانحراف باعتبارهما جانبين لظاهرة يجري تصورها وبناؤها من الوجهة الاجتماعية... ويرون أنّ المجتمع هو الذي يُلحق "وصمة" بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات محدّدة ويعرّفها ويتعامل معها على هذا الأساس. وترى بعض هذه الدراسات البحثية أنّ السلوك الاجرامي هو في أكثر حالاته نتيجة للتعلّم الذي يكتسبه الفرد من خلال الجماعات الأولية ولا سيما جماعات الأقران. تبرز فكرة الوصم التي تمثل الانحراف بالنسبة إليها عملية تفاعل مستمرة بين المنحرفين وغير المنحرفين وتؤكّد هذه الفكرة على أنّ جهات ومؤسسات معينة هي التي تفرض على الآخرين تعريفا محددا للانحراف على أساس أخلاقي أو غيره. ويعتقد أحد علماء الاجتماع أنّ السلوك المنحرف لا يحدّد بالضرورة معنى الانحراف بحد ذاته بل إنّ عوامل أخرى تراكمية في يسهم في ذلك مثل طريقة ارتداء الملابس أو أسلوب الحديث أو الموطن الأصلي. (غيذنز، نفس المرجع السابق: ص[286])

إذ أنّ الانحراف خلافا لما هو شائع بين الناس، يشير كثيرا في المجتمع بأنواعه وأشكاله المختلفة وقد يجري ممارسته بصورة خفيّة بعيدا عن مرأى النّاس مثل: مخالفة إشارة المرور ويصنّف هذا النوع من الانحراف الأولي الذي لا يلعب إلا دورا هامشيا في تقدير الانسان لنفسه أمّا الانحراف الثانوي فهو الذي يُقر فيه بعض الناس ويعترفون بأنّهم منحرفون فعلا. (غيذنز، نفس المرجع السابق: ص [287])

النظريات الصراعية: (علم الإجرام الجديد)

"طرح هؤلاء نظرية مؤداها أنّ الأفراد ينشطون في الانخراط بالسلوك المنحرف ردا على الأوضاع اللّامساواة في النظام الرأسمالي وعلى هذا الأساس، فإنّ المنتمين إلى المجموعات التي تتبنى ثقافات مضادة مثل: دعاة القوة السوداء أو أنصار التحرر الجنسي، على سبيل المثال يقومون بعمل سياسي في بعض جوانبه يتحدَّون به النظام الاجتماعي. "(غيذنز، نفس المرجع السابق: ص [288]) "تنوعت المذاهب داخل المدرسة الجديدة لدراسة الجريمة وكان أبرز الاتجاهات في هذا الميدان تيار الواقعية اليسارية الجديدة الذي تصب فيه روافد متعددة من الفكر الماركسي أيضا ويأخذ أنصار التيار على سابقيهم الميل إلى التركيز على قضايا قطاعية وجزئية نسبيا. (غيذنز، نفس المرجع السابق: ص [289])

"ويرى هؤلاء أنّ على الباحثين في شؤون الجريمة والانحراف أنّ يحققوا من مداولاتهم النظرية التجريدية حول العلاقة بين اللّامساواة والجريمة وأن تتخذ دراساتهم طابعا علميا مباشرا يتناول القضايا المتصلة " بضبط الجريمة والسيطرة عليها ومراقبة السياسات التي تضعها الدولة والمؤسسات الأخرى" للحد من شيوع الجريمة واستفحالها." (غيذنز، نفس المرجع السابق: ص[289])

"ويرى كبار المنظرين في هذا الميدان « **Gottfredson and Hirschi 1990** » أنّ البشر أنانيون في جوهرهم وأنّهم يتخذون قرارات محسوبة حول انخراطهم في أنشطة إجرامية بعد أن يدرسوا ما يمكن أن يُسفر عنه عملهم من منافع أو أخطار ويقول هذا البحث أنّ هناك أربعة أنواع من الروابط التي تصل بين الناس والمجتمع وأنماط السلوك الملتزمة بالقانون، التعلّق، الالتزام، الانخراط، الاعتقاد وعندما تتعزز هذه الروابط بصورة كافية فإنّها تساعد على الحفاظ على الضبط الاجتماعي والامتثال بالحيلولة دون انتهاك الناس للقوانين، وعندما تضعف هذه الروابط يبدأ بالجنوح والانحراف بالانتشار ويرى أصحاب هذه النظرية أنّ الجانحين غالبا ما يكون المستوى المتدني لضبط التحسن لديهم ناجما عن تنشئة اجتماعية قاصرة في البيت أو المدرسة." (غيذنز، نفس المرجع السابق: ص[290])

نظرية الوصم:

"تكتسب نظرية الوصم أهميتها لأنّها تبدأ بالافتراض بأنّ الأعمال والأفعال الاجرامية ليست فطرية في جوهرها وأنّ تعريف الجريمة إنّما يضعه الأقوياء من خلال صياغة القوانين وتفسيراتها وتحدد من جانب هيئات وأجهزة معينة مثل: قوى الأمن والشرطة والمحاكم والمؤسسات الإصلاحية. (غيدنز، نفس المرجع السابق: ص [287]) "إنّ عملية وصم المجرمين أو الأحداث الجانحين تساعد في الواقع على خلق الجريمة والجناح. فيرجع "**هوارد بيكر**" **Howard Baker** عند دراسته للسلوك الانحرافي غلى رد فعل الأفراد المجتمع تجاه السلوك. فهو يهتم بدراسة السلوك الانحرافي من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

- ما مفهوم أعضاء المجتمع عن الانحراف وكيف يحددونه؟
- ما طبيعة الأنماط السلوكية والخصائص الشخصية التي ينظ إليها أفراد المجتمع على أنّها أنماط وخصائص منحرفة؟

وبالتالي فإنّ الشخص يعد منحرفا عندما ينظر إليه المجتمع على أنّه كذلك، ويقول آخر فإنّ الانحراف هنا ليس صفة بها السلوك في ذاته ولكنه خاصية يخلعها المجتمع على سلوك معين لأحد أفراده في ضور القيم والمعايير السائدة. ففي ضوء القانون الذي يعكس قيم المجتمع يوصف السلوك بأنّه جريمة وأنّ مرتكبها مجرم." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[64])

"إنّ نظرية الوصم تبحث في معايير وأسباب حدوث الوصم. "وفي ذلك يقول "**بيكر**" :تخلق الجماعات الاجتماعية الانحراف من خلال وضع مجموعة من القواعد يعد انتهاكها إنحرافا، ومن خلال تطبيق هذه القواعد على أفراد معينين ووصمهم باللامنتمين. ومن وجهة النظر هذه فإنّ الانحراف لا يعد هو نوعية السلوك الذي ارتكبه الشخص ولكنه نتاج لتطبيق الاخرين القواعد والعقوبات على الجاني أو المتهم. وبالتالي فإنّ المنحرف هو الشخص الذي أمكن وصمه بنجاح والسلوك المنحرف هو مايوصم الناس بذلك." (السمّري وآخرون، نفس المرجع السابق: ص[64])

وبصفة عامة تنقسم تفسيرات الانحراف والجريمة إلى عدّة اتجاهات وهي كالتالي:

أولا: الاتجاه البيولوجي والنفسي:

"أ-اتجاه فردي بيولوجي ويحاول هذا الاتجاه تفسير السلوك الإجرامي بإعادته إلى خصائص بيولوجية يمتلكها الفرد المجرم.

ب-اتجاه فردي نفسي: وفي هذا الاتجاه يفسر العلماء السلوك الاجرامي في ضوء الخصائص النفسية أو الدوافع المحركة للسلوك الإنساني وهذه المحركات مرتبطة بعدة عوامل منها: الدوافع الغريزية، ومكونات الجهاز النفسي، والتخلف العقلي.

ثانيا: الاتجاه الاجتماعي

لتفسير الجريمة حيث يحاول العلماء ربط السلوك الاجرامي بعوامل خارجة عن الفرد ومكوناته الذاتية فيربطونها بعوامل خارجية تحيط بالفرد وتعمل على تكوين السلوك الاجرامي ومن أمثلة هذه العوامل الاقتصادية...

ثالثا: الاتجاه التكاملي

وهو اتجاه يأخذ من جميع العوامل ويبحث في كل ما يتصل بحياة الفرد من النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية، ويُنظر لها أنّها متفاعلة معا في إبراز الجريمة وأنّ أي عامل من العوامل له أهميته الخاصة بهذا الشأن." (الزيود، نفس المرجع السابق: ص[172/171])

ثالثا: مشكلـــة العنـــف

✓ تعريف العنف

يعتبر العنف ظاهرة اجتماعية «Phénomène» وكذلك يعد مشكلة اجتماعية «Problème» وهو عبارة عن حدث اجتماعي قديم مورس في العصور القديمة ولا زال يمارس في عصرنا الحالي.

"في معجم العلوم الاجتماعية عرّفه أحمد زكي استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما. والعنف عند **"وولن" Wolin** هو استخدام القوة أو اقحامها بشكل مكثف وتدميري بلا داعٍ أو مبرّر وبدون ضرورة وبصورة لا يمكن التنبؤ بنتائجها. أو أنّه بصيغة أخرى استخدام فظ ومدمر للقوة ولا يستند إلى ضرورة." فالعنف سلوك موجه لابتلاء الآخرين بابتزاز بدنية أو تدمير لممتلكاتهم." (السمّري حميد، 2014 : ص[149])

"يعرّف العنف في لسان العرب بأنّه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وأعنف الشيء أخذه بشدة، والتعنيف والتغيير والتقريع واللوم." (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[51]) "العنف هو فعل إيذاء معنوي مادي لساني يدوي ويمارس فرديا أو جماعيا ومنتظما في كل حال، فالفعل العنيف بشقيه النفسي والاجتماعي وبهدفه المعنوي (النيل من شخصية الآخرين مثلا) والمادي (النيل من وجود الآخر). يضعنا في وجود مواجهة فاعل يقصد العنف. (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[52])

"في التعريف النفسي والاجتماعي للعنف هو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة الفرد ومن هنا الضغط والقوة تنشأ الفوضى فلا يعترف الناس بشرعية الواجبات ما دامت الحقوق غير معترف بها فتنشر العلاقات العدائية في المجتمع وتنشأ مجموعات أو تكتلات تتفق على صيغة تفرض

بها إرادتها على الأفراد والجماعات الأخرى فينصب عنفها على الأفراد، أو على الممتلكات قصد إخضاع السلطة أو الجماعات الأخرى وقد تجمع بين النوعين، وتتطور وتطغى فتصبح إرهابا."(الزيود، نفس المرجع السابق: ص[157])

"يشير **مصطفى حجازي** (1993) إلى عدة معان لمفهوم العنف يحدّدها في:

1- العنف هو الوسيلة الأخيرة في يد الإنسان للإفلات من مأزق ومن خطر الاندثار الداخلي الذي يتضمنه هذا المأزق.

2- العنف هو السلاح الأخير في الإنسان لإعادة شيء من الاعتبار المفقود للذات ومن خلال التصدي المباشر أو غير المباشر للعوامل التي تعد المسؤولة عن ذلك التبخيس الوجودي الذي حلّ به.

3- العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين ترسخ القناعة لديه بالفشل في اقناعهم بالاعتراف بكفاءته وقيمته.

4- العنف هو الوسيلة الأكثر شيوعا لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر أو دوري، وكلّما تجاوزت حدود الاحتمال الشخصي.

5- العنف قد يكون عشوائيا مدمرا يذهب في كل اتجاه أو يكون بناء يوظف في انحراف تغيير الواقع ولكنّه موجود أبدا ولو اتخذ ألف وجه ولون واتجاه ومادام هناك مأزق وجودي يمس القيمة الذاتية ويولّد التوتر الداخلي، وبدت إمكانات الخلاص محدودة وآفاقه مسدودة.

6- العنف هو الاستجابة التي تعقب الإحباط، ويراد بها إلحاق الأذى بفرد آخر، أو حتى بالفرد نفسه." (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[52-53])

"العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين، حين يحس العجز عن ايصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في اقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته. وهكذا فالعنف قد يكون عشوائيا مدمرا يذهب في كل اتجاه، أو يكون بناء يوظف في أغراض تغيير الواقع، ولكنه موجود أبدا." (حجازي، نفس المرجع السابق: ص[30])

تتعدد تعاريف العنف فلا يوجد اتفاق واضح حول مفهوم العنف لدى الباحثين ومظاهره، حيث نجد العديد من المفاهيم القريبة أو المعبرة عن مفهوم العنف مثل: التطرف، الغضب، العدوان، الإرهاب،....الخ. كما يرتبط بعدة مستويات: الأسرة، السلطة، الشارع ويمارس نتيجة تفاعلات على عدة أصعدة اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية،...الخ.

الغضـب:

"هو وسيلة لتفجير العنف والعدوان تجاه أشخاص قد لا يكونوا في الحقيقة هم سبب الإحباط، (أشخاص أو أهداف).فكثيرا ما يحدث باستخدام ميكانيزم النقل "Displacement" أن ينقل الشخص غضبه أو يحوله إلى أشخاص لم يكونوا أهم في الحقيقة سبب الإحباط الذي فجّر الغضب والذي فجّر بدورة العنف." (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[57])

العنف والعدوان:

"إنّ الفرق بين العنف والعدوان هو فرق في الدرجة والكم فقط، ويمكن اعتبار العنف هو نهاية المطاف لسلوك عدواني مستمر، فالعنف هو ملاحظة الاهتمامات بالقوة والتهديد باستعمال القوة وملاحقتها". (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[54])

الإرهاب والعدوان:

"يختلف الإرهاب عن العنف الجماعي في أنّ الإرهاب ينطوي على رسالة تحفيزية ما للوسط المحيط تثير الرهبة والفزع في نفوس كل أفراد الجماعة التي ينتمي إليها الفرد الضحية أو موضوع الفعل. أمّا العنف الجماعي فتكون الضحايا التي تفرغ فيها الشخصية العدوانية عدوانها هي المستهدفة بالتحديد في تلك اللحظة. إضافة إلى ذلك أنّ الإرهاب يتسم بالاستمرارية وخلق مناخ من التوتر والتأهب لعمليات أخرى حتى يتحقق الهدف الذي ترمي إليه الجماعة التي تمارسه في حين يمكن القول أنّ العنف الجماعي له بداية وذروة ونهاية كحدث أو فعل." (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[56])

العنف والتعصب:

"التعصب تلك المعتقدات والاتجاهات المتعلقة ببعض المساوئ التي يراها فرد أو جماعة في أقلية عنصرية أو أقلية قومية و لذلك فإنّ العنف هو أحد أشكال التعبير عن التعصب، حيث يحتقر الشخص الأشخاص الآخرين الذين يخالفونه في أشياء معينة حتى وإن كان ذلك تشجيع فريق كرة قدم ويوجه عدوانه أو عنفه اتجاههم."(استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[56])

تتنوع مظاهر العنف وأشكاله ومهما تنوّعت واختلفت نجدها متداخلة ومتشابكة يصعب التفريق بينها في الكثير من الأحيان. العنف مرتبط بالحياة الاجتماعية بصفة عامة، في حالة استقرارها أو في أوقات الحروف فهو حدث ملازم للحياة ويقوم به المجرمون والمنحرفون والغير المتزنين عقليا. والأشخاص العاديين الذي يكون نتيجة صراعات تتواجد بذاتهم أو ضد جماعات أو نتيجة احباطات سببها عدم تحقيق الأهداف واشباع الحياة. فقد يكون على شكل الضرب، اثارة الشعب، حرق الأماكن العامة، الابادات الجماعية، التجمعات والاضرابات....الخ.

✓ **أشكال العنـــــــف**

1- "العنف الإيجابي والعنف السلبي (المشروع والغير مشروع):

قد يأخذ العنف شكلا إيجابيا أو شكلا سلبيا، فالعنف السلبي يتمثل في دخول العنف بمرحلة التنفيذ واستخدام القوة والاكراه والاجبار الذي يصل عادة إلى حد الإيذاء (المادي والمعنوي) للوصول إلى هدف معين، كمثال سرقة بالإكراه أو انتزاع الاعترافات عن طريق التعذيب والتهديد... ويكون بذلك عنف جسدي أو عنف مدمر ضد الأشخاص أو الأملاك فهو عنف غير مشروع. وعلى الجانب الآخر فقد يأخذ العنف شكلا إيجابيا عندما يتجه في وصوله إلى هدفه المنشود باستخدام اللاّعنف والذي يتمثل أساسا في المسيرات أو الاحتجاجات والاعتصامات بل والعصيان والتمرد كذلك". (ناظر حميد، نفس المرجع السابق: ص[150])

"يعد مشروعا (قانونيا) سواء كان مدعوما من السلطة أو العرف الاجتماعي أو مؤسساته التي تدين مثل هذا العنف لأنّه إذا كان الفعل العنفي يبحث عن تأسيس قيم جديدة فإنّ الثورة على القيم القديمة يعد فعلا عنيفا مشروعا لأنّه يبحث في إعادة تنظيم المجتمع." (العمر، نفس المرجع السابق:ص[177])

2- "العنف الشعبي والعنف الحكومي: الأول: _الشعبي_ يمكن أن يتمثل في أعمال الشغب والتهديد والتخويف والإرهاب الموجه من أفراد أو جماعات أخرى إلى النظام الحاكم ممثلا في بعض رموزه. أمّا الثاني: _ الحكومي_ فيمكن أن يتركز في ممارسة إجراءات الضبط الاجتماعي الرسمي ولكن بشكل قاسي (غير رشيد أو حتى غير شرعي)... كالحجز التعسفي، الاعتقال، الضرب، الإهانة، التعذيب الذي قد يصل حد القتل." (ناظر حميد، نفس المرجع السابق: ص[151])

3- العنف الاجتماعي والعنف السياسي: يقسّم حسب المجال الذي يظهر فيه العنف: "عنف لأغراض اقتصادية كمضاربات بورصة الأوراق المالية أو تنافس مشروع ينقلب إلى تصارع لا مشروع وغير شريف، عنف لأغراض اجتماعية كالتنافس أو التصارع على فتاة أو الخلافات الزوجية وما ينتج عنها، أو السعي للفوز بمنصب ما أو خدمة بعينها، أو

عنف لأغراض ثقافية ودينية كمحاولة فرض أفكار أو سلوكيات أو ممارسات بالقوة. أو عنف لأغراض سياسية تهدف إلى تعديل مسار الحكم أو حتى الاستلاء عليه" (ناظر حميد، نفس المرجع السابق: ص[153])

نجد أنّ أشكال العنف تتخذ معايير معينة للتصنيف:

- حسب الأهداف (إيجابية أو سلبية).
- حسب الفئة (حاكمة ومحكومة)،
- حسب المجال (الاقتصادي، السياسي، الأسري، المدرسي، الإداري، الثقافي والديني).

"وتشير دراسات حديثة لأشكال أخرى للعنف منها:

- **العنف التلقائي**: الذي يحدث فجأة.
- **العنف السياسي**: حول السلطة
- **العنف الطلابي**: وهو موضوع الدراسة حيث يعرّف العنف الطلابي أنّه ميل الشباب إلى الثورة على الأوضاع الاجتماعية
- **العنف الأسري**

"هو العنف الذي يكون بين الآباء والأبناء وبين الأزواج والزوجات." ."(الزيود، نفس المرجع السابق: ص[158]) ويكون الهدف الأساسي هيمنة شاملة "فقد عرَّف "ماكس فيبر" الهيمنة على أنها فرصة العثور على أشخاص محدّدين مستعدين لإطاعة الأوامر...والهيمنة تشمل جانبين، سلطة السيطرة وواجب الطاعة. " (Boudon et autres, 199 p[67])

يشير العنف الأسري إلى سوء المعاملة بين أفراد العائلة الواحدة عن قصد ووعي، أي هو فعل مقصود من طرف مرتكبيه وله تأثير سلبي على الضحية أو ما يسمى بالمجني عليه. "هو اعتداء جسدي لا يقع بالصدفة وينتج عن عمل أو امتناع من جانب الآباء وأولياء الأمور ." (أبو شامة، البشرى، 2005، ص[56]) ويصنّف العنف الأسري ضدّ أفراد العائلة علاقة غير طبيعية تعبر عن الانحراف العاطفي بين الوالدين والأبناء.

"قد وجدت نسبة عالية من جرائم العنف تم ربطها بالثقافات الفرعية هي المسؤولة عن غابية أحداث العنف قي تلك المجتمعات، التي توجد بها قيم كثيرة تمجّد العنف، فيتسلح الذكور بتبريرات مؤيدة للعنف تسهّل عليها مهمّة توظيفه في الأنشطة اليومية، لذلك ينضمون بسهولة إلى العصابات التي تستخدم العنف." (أبو شامة، البشرى، 2005، ص[62]) ومثال على ذلك نجد في الدول العربية بعض القيم الثقافية وقدسيتها مثل الشرف يكون سببا لممارسة العنف في سبيل صيانته أو الدفاع عنه.

"لقد كثرت مدارس تفسير الظاهرة وسط الأشخاص الذين لديهم ميل للاعتداء واستعمال القوة، فمن مدرسة تقول إنّ العدوان لا تحرّكه إلا دوافع غريزية وأنّ الشخص يعبّر عن عدوانيته كلّما تعرّض لأي نوع من الإحباط، ويصبح رد الفعل آليا وهو العنف، وهذا هو أقرب إلى مدرسة التحليل النفسي المنسوبة إلى فرويد، بل ذهب البعض إلى أن كل شكل من أشكال العنف تسبقه حالة عدوان، وكل شكل من أشكال العدوان يكون مسبوق بحالة إحباط." (أبو شامة، البشرى، 2005، ص[62])

نشير هنا إلى الآلات والأدوات الأكثر استخداما في ممارسة العنف الأسري؛ استعمال اليدين، سكين المطبخ، والمرأة قد تستخدم السم لقتل زوجها وغيرها من الوسائل التي يسهل تناولها باليد من طرف المعتدي كالمزهريات والكراسي مثلا. كنتيجة لذلك نجد الإيذاء البدني الذي يتخذ شكل الاعتداء بالضرب وما يصاحبه من جروح أو كسور. الاعتداء الجنسي كالاغتصاب والإكراه الجنسي. الإيذاء المعنوي بالسب والشتم. سوء المعاملة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحرمان من المصاريف أو الاستلاء على مدخراتها، وعزال أفراد الأسرة عن المجتمع وتقييدهم.

"لقد أشارت الأدبيات إلى أكثر مرتكبي حوادث العنف الأسري هم من بين لم ينالو حظا في التعليم، أو الذين حصلوا على تعليم في أدنى السلم التعليمي في مراحله الأولية، ويبدو أن هذه التيجة لا تختلف كثيرا عن خصائص الذين يرتكبون جرائم مماثلة للعنف خارج نطاق الأسرة." (أبو شامة، البشرى: 2005، ص[65]) أمّا بالنسبة لمتغير السن نجد الأكبر سنا وهو الزوج في العنف الأسري، أمّا في الأنواع الأخرى من العنف هناك مجموعة أعمار مختلفة ولكن الأغلبية يكونو فوق الثلاثين عاما.

"بالنسبة للمستوى الاقتصادي لمرتكبي العنف الأسري، نجد أصحاب المهن التي تقابل أجورا منخفظة أي الطبقات العاملة أكثر من غيرها في مجموعة مرتكبي جرائم العنف الأسري، ولكن في جرائم العنف خارج الأسرة، فإننا نجد أنّ حوادث العنف ليست مرتبطة بالطبقات الاجتماعية الدنيا فيما يخص بالمتهجمين." (أبو شامة، البشرى، 2005، ص[66]) أي نجد أصحاب الياقات البيضاء، الطبقات العليا والطبقات الدنيا كذلك فالعنف خارج الأسرة ليس مرتبطا بالطبقات الدنيا فقط.

✓ **أسباب العنـــــف**

1- الأسباب الشخصية:

تتعلق بالسمات البيولوجية المتعلقة بذات الشخص والتأثيرات الناتجة عن الأساليب المختلفة للتنشئة الاجتماعية، فقد تكون ممارسة العنف وراثية فطرية "نجد **سينحموند فرويد S. Freud** على قمة علم النفس التحليلي ويؤكد أنّ أساس الحياة هو الموت، وأنّ كل انسان لديه نزعة فطرية تدميرية قد تصل به حتى إلى تدمير نفسه بدافع العودة مرة أخرى إلى الأرض التي جاء (خلق) منها الأصل" (ناظر حميد، نفس المرجع السابق: ص[152]) وكذلك نجد **"سيزار لومبروزو" Cesare Lombroso** الذي آمن بالتغييرات البيولوجية القائمة على الصفات التشريحية الفطرية للفرد. والدليل على احتمالية صحة هذه النظرة أنّ هناك أشخاص متسلطين بالفطرة يميلون بقوة إلى العنف مقارنة بغيرهم.

2- العوامل الاقتصادية: تتمثل في الظروف القاسية التي يسبّبها: الفقر، البطالة، ارتفاع نسبة الاستهلاك والأسعار، التضخم...الخ.

3- الأسباب الاجتماعية: تتمثل في التفاوت الحاد بين الأجور الذي ينتج عنه التفاوت المادي الذي يخلق سلوكيات عنيفة خاصة إذا كانت تمس أفراد جماعة معينة كالأسرة مثلا: التوزيع الغير عادل للخدمات الصحية التعليمية والإسكانية والنقل...الخ.

4- الأسباب الثقافية:

فقدان المرجعيات والقيم المتأصلة في المجتمع، تعارض القيم والمعايير بين الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد...الخ. والتطور التكنولوجي كان له الأثر البالغ في ذلك من منطلق التقليد والتأثير بالآخر، والظروف الاجتماعية والاقتصادية لها دور في ذلك كذلك متغير "الدين" كأساس من أسس الرابط الاجتماعي يمثل المساس به سلبيا أحد المحاور المسببة للعنف ثقافيا. كذلك العنف ضد المرأة سببه ثقافي وراجع الى تنشئة الولد والبنت تنشئة مختلفة، لذا نجد أنّ "تحقيق المساواة بين الجنسين هو تحدي كبير يتحقق ببطء نظرا لاختلاف سلوكيات الجنسين (المرأة والرجل). "(Zahidi et lopez-claros, 2005: p[1])

5- الأسباب السياسية:

- غياب الديمقراطية.
- استخدام السلطة بما لا يخدم الشعب والبلاد.
- خنق الحريات السياسية مثل: إقامة الأحزاب والجمعيات **المدافعة** عن حقوق الشعب وتطلعاتهم إمّا بمنعها أو تهميشها.

✓ **الاتجاهات النظرية المفسرة للعنف**

تتعدد تعاريف العنف وتتداخل أسبابه كما تتعدد كذلك المداخل والاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير ظاهرة العنف انطلاقا من طرح سؤال: لماذا يتكرر حدوث العنف في المجتمع، ما هو مصدره وما هي العوامل المسؤولة عن عدم تقلصه أو اندثاره من المجتمع؟.

المدرسة البايولوجية: الطبيعة البشرية التي ترى الإنسان كحيوان لا غير أمثال الفيلسوف الاجتماعي "**توماس هوبز**" **Thomas Hobbes** ذي يؤكد على تأصيل السلوك العنفي في جسم الإنسان لحل الصراع داخله، أي للتنفيس عن النزعات الداخلية _الجوانية_الباطنية. وفي ضوء هذه الرؤية فإنّ الانسان يعني عدواني بطبيعته يعيش تحت ظلال أو الظروف المدينية. لابسا القناع الاجتماعي ليخدع الآخرين بمظهره ويغطي عن طبيعته الحيوانية. (العمر، نفس المرجع السابق: ص[178])

يدعم علماء النفس أنّ الإنسان عنيف بطبعه ولكن مع التنشئة الاجتماعية قد تتوازن العواطف والرغبات ويصبح فردا غير عنيف أو يتجنب ممارسة ذلك. كما تقل ممارسة العنف عندما تكون هناك أهداف مشتركة بالإضافة إلى العقوبات والمكافئات ضرورية لتحقيق الأهداف، "إذ أنّ المكافأة ضرورية لكل من يحقق أهداف المجتمع والعقوبة تكون جوهرية لكل من يخالف تلك الأهداف المجتمعية العامة فضلا عن هذا القول لعلماء النفس فإنّ الفيلسوف الاجتماعي "**هوبز**" **Thomas Hobbes** بيد أنّ "**جون لوك**"**John Locke** (وهو فيلسوف اجتماعي آخر) يجد أنّ الطبيعة مسالمة وقنوعة وبخاصة عندما يكون الإنسان حرا طليقا بشكل كامل لينظم فعله الاجتماعي ضمن حدود قانون الطبيعة وبخاصة الفعل الذي لا يعتمد على فعل الآخر، فالأقلية عندما تشعر باضطهاد الأغلبية لها تميل (الأولى المضطهدة) إلى استعمال السلوك العنصري." (العمر نفس المرجع السابق: ص[179])

"هناك تعارض بين السيكولوجيين والفيسيولوجيين والفلاسفة عمّا إذا كان العنف ظاهرة فطرية أو مكتسبة...يعتقد "**جان جاك رسو**"**Jean-Jacques Rousseau** أنّ الإنسان في حالة الطبيعة يكون جيّد لطيف ودود ولكن

قيود المجتمع تفسده وتقوي النزعة العدوانية لديه. يشير فرويد إلى أنّ الإنسان يولد ومعه غريزتين وهما غريزة الحياة التي تجعل الشخص ينمو ويبقى، وغريزة الموت التي تعمل تجاه التقدير الذاتي الفردي أو الانتحار أي نّ الإنسان يولد مع فطرة الهلاك، وعندما تعود للداخل تظهر نفسها في عقاب الذات وعندما تعود للخارج تظهر نفسها في العداء والقتل العمد، لذا فالمجتمع من الضروري أن يعنى بتعديل وضبط وتنظيم هذه الفطرة ومساعدة الناس على إخضاعها في سلوك مفيد ومرضي...يقدم أصحاب النظرية البيولوجية تفسيرا مختلفا عن غيرهم لسلوك العنف لدى الرجل، فهم يرون أنّ الرجل بطبيعته البيولوجية ميال إلى العنف أكثر من المرأة. ويرجعون هذا الميل إلى ارتفاع هرمون التستوسترون Testosterone الذي تفرزه الخصية." (ناظر حميد، نفس المرجع السابق، ص[156]) ولكن ذلك لم يثبت علميا (طبيا).

نظرية التعلم الاجتماعي: (العنف سلوك مكتسب) ترى هذه النظرية أنّ العنف ينتج عن التنشئة المتسلطة وبالذات سيطرة الضوابط الاجتماعية الصارمة. بشكل عام السلوك العدواني وبشكل خاص السلوك العنفي يكونان مكتسبين (عن طريق التعلم) مثل باقي السلوكيات حتى ولو وجدت احباطات لها." (العمر، نفس المرجع السابق: ص[180])

"يرى "**باندورا**"**Bandura** في نظرية التعلم الاجتماعية "النمذجة" على أنّ السلوك العدواني هو سلوك اجتماعي متعلم عن طريق النمذجة أو محاكاة القدوة، فالأطفال يتعلمون من المدرسين والأبوين والأصدقاء ومن متابعة ما تقدمه وسائل الإعلام، الأساليب والمعلومات التي تمكّنهم من ممارستها وحين يحصل الفرد على تعزيز نتيجة قيامه بالعدوان فإنّ غيره يميل إلى تقليده في سلوكه، مما يؤدي إلى تعميم ذلك السلوك على أشخاص آخرين." (السمّري حميد، نفس المرجع السابق: ص[157]) مثلا: "تتبنى الثقافة سيادة الذكورة على الأنوثة: أي الرجال يتحكمون والنساء محكومين، لكن كي تبقى الأنظمة الاجتماعية قابلة للحياة، يجب أن تكون هناك مساحة من الاختيار وبالتالي الحرية بطريقة يستطيع الفرد ايجاد ما يخدم حساباته واستراتيجياته." (Harrami, 2005 :p[49])

لذا نجد النظرة إلى سلوك العنف وممارسته أو تحيينه يختلف من ثقافة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، لأنّه قائم على التقليد والمحاكاة من منطلق أنّ الإنسان اجتماعي بطبعه يميل إلى التأثر والتفاعل مع سلوكيات الآخرين واتجاهاتهم المتجسدة في مؤسسات أولية كالأسرة والمدرسة والشارع أو مؤسسات ثانوية كالتلفزة ووسائل الإعلام المتعددة.

يتحدث أنصار نظرية التعلم على ضرورة وجود عدة مبادئ لكي تتم عملية التعلم ومنها:

- مشاهدة عنف (ميدان، تلفزيون)
- القائم بالملاحظة (الفرد، الطفل).
- السلوك (تقليد، جديد)
- نتائج السلوك (الثواب، العقاب)." (ناظر حميد،نفس المرجع السابق: ص[157])

3- العنف كنتيجة لضبط الجماعة:

يتأثر الأفراد باتجاهات وقيم المحيطين بهم "وقد أعطى" **روجر براون" Roger Brown**اهتماما كبيرا لمستوى السلوك الإنساني ضمن الحشود البشرية ويستند في أنموذجه المصنف لأنواع الحشود البشرية على مقولتين أساسيتين: الأولى الحجم السكاني لأعداد المشاركين في النشاط الجمعي وتتعلق الثانية بمفهوم الحركة ضمن الحشود الاجتماعية والتخصص الوظيفي ضمن فئاته. وإذا كانت المسألة الأولى تتخذ كمعيار اجتماعي مرتبط بالإحصاءات التي تصنف حجم السكان فإنّ مسألة الحركة الاجتماعية تسمح بالتمييز على مستوى الفعل الاجتماعي."(ناظر حميد، نفس المرجع السابق: ص[158])

4- العنف كاستجابة للإحباط:

تربط هذه النظرية السلوك العدواني للإنسان بمحيطه الاجتماعي الذي يسبب له الخيبة والفشل فيوصله إلى حالة الذعر عندئذ يقدم على ممارسة السلوك العدواني المتمثل بالعنف، أي ينتج العدوان العنفي عند الإنسان عندما يعوق

تحقيق مراده أو عندما تخيب آماله ويحبط. تحت هذا الضغط المحيطي يندفع الإنسان إلى العدوان العنفي فالطفل على سبيل المثال إذا خابت طلباته ولم تتحقق مال إلى السلوك العدواني." (العمر، نفس المرجع السابق: ص[180])

نحو إقامة نظرية متكاملة، يشير الأمر إلى أنّ العنف قد يحدث استنادا على ثلاث نظريات السابقة فقد يكون نتيجة عوامل فطرية وعوامل مكتسبة، وقد يكون كذلك نتيجة ضغط الجماعة أو نتيجة الإحباط الذي يتلقاه الفرد بسبب عدم قدرته على تحقيق أهدافه في محيطه الاجتماعي، انطلاقا من هذه النقطة نستطيع تبرير اختلاف الفئات المقبلة على ممارسة العنف؛ حيث نجد أنّ قدرات الإنسان البايولوجية متفاوتة، فأي انسان قد يقوم بالعنف إذ تعرض إلى مثيرات معينة، لأنّه قد يكون متأصلا في جسمه أو قد يكون رمز من رموز ثقافته الاجتماعية وبالتالي يكون عملية تنفيس لما يتعلمونه من مؤسساته الاجتماعية وبالتالي يكون عملية تنفيس لما يتعلمونه من مؤسساته الاجتماعية أو الجماعة.

كما تعد القيم رابطا قويا من الروابط الاجتماعية التي تربط الأفراد والجماعات ببعضها البعض (الصراع يكون مع الجماعات التي لا تجمعهم مصالح مشتركة وعدم التصدي لهذه الجماعات قد يؤدي إلى حروب وممارسات عنيفة داخل الجماعة الواحدة (حروب أهلية). كذلك يعد التبادل الاقتصادي رابط قوي مؤثر قائم على تبادل الخبرات والمعدّات التي من شأنها تقليل الصراع.

"إنّ الروابط الاجتماعية تبعد الأفراد عن السلوك العدواني – العنفي إن لم تجعلهم يكرهون ذلك إنّه الصراع المتغلف كما أسماه المنظر الأمريكي "**أمتاي اتزيوني**"**Etzioni** أو الصراع المكبسل، إذ أنّ الروابط الاجتماعية تفرز غلافا شفافا يحتوي على الصراع، أمّا التكبسل أو التغلّف فإنّه يشير إلى عمليات يكون فيها الصراع متحولا إلى صراع مقنّن ومحدّد بالقانون أو النظم" (العمر، نفس المرجع السابق: ص[180]) فالبناء الاجتماعي المتصلب أو المرن يتحكم في درجة ممارسة العنف في المجتمع.

رابعا: مشكلة التنمر الالكتروني

إن ظاهرة التنمر لم تحضي باهتمام الباحثين إلا في السنوات الأخيرة القريبة التي تطورت خلالها تطورا ملحوظا. ذلك أن سلوك التنمر يعد انحرافا ويعبر عن الخروج عما هو مألوفا، كما أنه انتهاكا لخصيوصية مجتمعاتنا العربية والاسلامية على وجه الخصوص، فقد نهى عنه الله تعالى في كتابه العزيز في قوله: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ" **(سورة الحجرات الآية11)**

على الرغم من أنه سلوك غير متوافق مع ثقافتنا إلا أنه كان منتشرا بين افراد المجتمع، والأمر الذي ساهم في تحوله من سلوك منحرف إلى ظاهرة اجتماعية ثم مشكلة اجتماعية، انتقاله من الصورة التقليدية التي انتشرت بقوة في الوسط المدرسي، أين كان يحدث التنمر بواسطة وسائل تقليدية يتم التعبير بها عن الاستهزاء والسخرية والتحريض والتهديد عن قصد أو عن غير قصد، وصولا إلى ممارسة العنف الجسدي ضد الضحية.أي كان التنمر يحدث في نطاق ضيق مقارنة بالنطاق الواسع الذي يظهر فيه اليوم وهو ما يسمى **بالتنمر الالكتروني** أو **التنمر السيبراني** الذي ارتبط بالتطور التكنولوجي وتعدد وسائل التواصل الاجتماعي.

✓ تعريف التنمر الإلكتروني:

يعد المعلّم الكندي والناشط ضد التنمر **"بل بيليسي ب"** هو أول من صاغ وعرّف مصطلح التنمر الالكتروني على أنه استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لدعم سلوك متعمد ومتكرر وعدائي من قبل فرد أو مجموعة والتي تهدف إلى إيواء أشخاص آخرين." (رمضان، 2016: ص[51]) بمعنى أنه مجموعة من المضايقات التي تتم عن بعد باستخدام وسائل الاتصال الالكتروني من طرف المتنمر الهدف منها إثارة مشاعر القلق والتهديد لدى الضحية.

"أي سلوك يتم عبر الأنترنيت أو وسائل الاعلام الالكترونية أو الرقمية، والذي يقوم به فرد أو جماعة من خلال الاتصال المتكرر الذي يضمن رسائل عدائية أو عدوانية والتي تهدف الحاق الأذى بالأخرين وقد تكون هوية المتنمر مجهولة أو معروفة للضحية، كما قد يحدث التنمر الالكتروني داخل المدرسة أو خارجها." (العتل وزملاءه، 2021:ص[224]) التنمر هو السلوك الذي يحدث نوعا من الاضطراب بين فردين الأول يسمى متنمر والثاني ضحية التنمر، هدفه الأساسي هو الايذاء النفسي والسخرية بشكل عام.

"يعرّف كذلك التنمر الالكتروني أنه استخدام وسائل الاتصالات الالكترونية في إيقاع أي مقصود بطرق أخرى دون الاتصال الجسدي المباشر به، ويعرّف أنه ارسال أو نشر نصوص أو صور ضارة عبر شبكة الانترنيت أو غيرها من أجهزة الاتصال الرقمية."(العتل وزملاءه، 2021:ص[226]) فهو إيذاء متكرر وشهد من قبل الاخرين يتم من خلال استخدام الأجهزة الالكترونية مثل الكمبيوتر والهاتف واستخدام الأنترنيت بهدف التهديد والاهانة.

- يعد التنمر الالكتروني أكثر خطورة من التنمر التقليدي للأسباب التالية:

1- يعتمد التنمر الالكتروني على درجة معينة من الخبرة التكنولوجية، فيتطلب المزيد من المهارات والكفاءة لإرسال رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية والتخفي لتنفيذ الهجمات، مثل أن يتظاهر بأنه شخص آخر ويقوم بتشويه سمعة الضحية والنشر عبر الانترنيت.

2- يصعب الهروب من التنمر الالكتروني، حيث لا نجد ضحية التنمر الالكتروني مكان الاختباء، فيتم التنمر عليها أينما كانت من خلال الرسائل بهواتفهم المحمولة أو الكمبيوتر أو التعليقات السلبية عبر مواقع الانترنيت، على عكس التنمر التقليدي فبمجرد ذهاب الضحية للمنزل فهو بعيد عن التنمر حتى اليوم التالي، أما في حالات التنمر الالكتروني يصعب الهروب.

3- قدرة مرتكب التنمر على أن يكون غير معروف، وأن يقوم بالتنمر بعدد كبير من الأفراد وذلك بأقل مجهود، وفي أي مكان وزمان خلال اليوم، وعبر التنمر الالكتروني من الممكن للمتنمر الوصول إلى جمهور (أون لاين) أكبر مما هو موجود في المجال المدرسي.

4- يتميز المتنمر الالكتروني، بأنه يسمح بمضايقة الضحية في أي وقت ويقلل من مستوى المسؤولية والمحاسبة للمتنمر عما هو عليه في التنمر التقليدي، حيث تمكن الوسائل المتاحة في التنمر الالكتروني من تحديد الأشخاص وامكانهم مما يمكن للمتنمر من رؤية ومضايقة الضحية.

5- عدم المواجهة كما في حالات التنمر التقليدي، حيث لا يكون المتنمر الالكتروني وجها لوجه مع الضحية، ولذا فلديه فرصة أكبر لعدم الكشف عن هويته وجها لوجه مع الضحية، وبالتالي يحافظ المتنمر الالكتروني على حجب الهوية في النص أو الانترنيت بصفة كلية للحفاظ على عدم الكشف هويته.

6- عدم وجود فرد أو جماعة يعينها تنظيم السلوك المنحرف وإتاحة الهدف وقدرة المتنمر على تتبعه خارج نطاق المدرسة، مما يجعل المتنمر الالكتروني أكثر انتشارا في حياة السخرية، حيث يمكن الوصول إلى الضحية من خلال الهاتف، البريد الالكتروني، برامج المراسلات في أي وقت."(هاشم مُحَمَّد، 2019:ص[200])

يتضح مما سبق أن التنمر الالكتروني أكثر تأثيرا في الضحية مقارنة بالتنمر التقليدي، أولا بسبب كثرة وسائل ممارسة التنمر، ثانيا بسبب سرعتها وقوة انتشارها وكذلك بسبب غياب المواجهة في الكثير من الأحيان لذا نجد المتنمر يتمادى ويتقن عمله في العملية التنمر الالكتروني من خلال تنويع وسائل ممارسة التنمر والأفكار المتعلقة بذلك.

✓ **أشكال التنمر الالكتروني:**

إنّ سلوك التنمر سلوك متعمدا وقد يكون لفظيا أو جسديا أو إلكترونيا، وأنه يحدث اللاّتوازن في العلاقات الشخصية، وبذلك يعد التنمر الالكتروني نمط من أنماط التنمر التقليدي، فهو مرتبط بالاستخدام السيئ لوسائل التواصل الالكتروني بهدف الحاق الضرر والأذى المقصود والمتكرر وتتعدد أشكال التنمر، المضايقة، تشوية السمعة، انتحال الشخصية، افشاء الأسرار، الخداع، الاقصاء، وصولا إلى أسلوب الاستغلال والاستدراج.

نجد أن أكثر الأنماط استخداما هو نمط السخرية ونمط التحرش أو الاهانات المتكررة، السخرية، التشهير بشخص ما من خلال الشائعات، نشر معلومات خاطئة، أو صور مزعجة، التحرش والاهانات المتكررة بأشكال مختلفة... إلخ"(مُحَمَّد هاشم، 2019: ص[181]) كما أنّ أكثر أساليب التنمر الالكتروني لدى الطلبة جاء في المرتبة الأولى القذف الالكتروني، يليه المضايقات الالكترونية ثم المطاردة الالكترونية وفي المرتبة الأخيرة التخفي الالكتروني." (بن هايف، 2021:ص[446])

إنّ السخرية تشمل السخرية من منظر الأشخاص ومظاهرهم أو أفكارهم، وبالنسبة إلى نمط التحرش والاهانات المتكررة يشمل العبارات المضحكة، توجيه الانتقادات للمضايقة، الاستهزاء بالإضافة إلى استخدام الكلمات البذيئة في بعض الأحيان، أمّا نمط الاقصاء فهو الذي يعتمد على التحريض ضد الأشخاص وتجاهله، بالإضافة إلى أسلوب التشهير وانتحال الشخصية وافشاء الأسرار.

لقد تعددت الدراسات السابقة حول ظاهرة التنمر الالكتروني التي تناولت في معظمها واقع ظاهرة التنمر الالكتروني من خلال تسليط الضوء على أشكالها المختلفة، ومدى انتشارها في المجتمع وتطورها، حيث اعتبرت مشكلة اجتماعية من قبل الكثير من الدارسين وذلك بسبب أثارها السلبية في المجتمع التي أضرت بالفرد والمجتمع معا، وأصبح

التصدي لها ومواجهتها ضرورة قصوى. من حيث أنماط التنمر الإلكتروني نجد أن أكثر الأنماط شيوعا لدى أفراد العينة، الإقصاء، يليه السخرية والتهديد، ثم انتهاك الخصوصية، وأخيرا تشويه السمعة والتحرش الجنسي.

✓ **وسائل التنمر الالكتروني الأكثر استخداما:**

"لقد حدد س**ميث Smith وآخرون** عدة أساليب تكنولوجية للتنمر الالكتروني وهي كالتالي: المكالمات الهاتفية، الرسائل النصية، الصور ومقاطع الفيديو، البريد الالكتروني، غرف الدردشة عبر الويب، روابط الويب الخداعية "(Smith,SD :p 41) فالتنمر الالكتروني تتنوع وسائله المستخدمة وهي في تطور مستمر وهي الداعم الأساسي لانتشار ظاهرة التنمر الالكتروني ووسائل الاتصال الالكتروني تسهل سير المضايقات والتحرشات عن بعد، وتبعث بالنفوس الرغبة في تكرار السلوك بصور وطرق مختلفة.

إنّ الوسائل تساعد على التكرار والنشر المستمر والسهل، يتم اختيار الوسيلة المناسبة للإساءة والحاق الأذى بالضحية، خاصة بعدما أتاح الفضاء الالكتروني خاصية إخفاء الهوية الشخصية من خلال انتشار حسابات وهمية، وبالتالي تكون هناك إمكانية لممارسة التنمر دون أن يقع عليه أي عقاب أو مسؤولية قانونية، وتستطيع تفسر ذلك حسب نظرية التحليل النفسي عند سيغمون فرويد، فالمحرك الأساسي للإنسان هي غريزة الموت والحياة، وتفسير النظرية العدوان من منطلق غريزة الموت وغريزة الحياة، نلاحظ أنه عندما يشعر الفرد بتهديد خارجي تنتبه غريزة العدوان وتجمع طاقتها ويغضب ويختل توازنه الداخلي، ويتهيأ للعدوان حال وصول أي إثارة خارجية ولو كانت بسيطة، كما أنه قد يعتدي بدون وجود إثارة خارجية حتى يخرج طاقته العدوانية وتخفف توتره النفسي حتى يعود لتوازنه الداخلي." (بن هايف، 2021:ص [452])

إنّ تعدد وسائل التنمر الالكتروني يلعب دور المثير يقوم بإثارة رغبة المتنمر في ممارسة العدوان ضد الآخرين، كمحاكاة لسلوك الوالدين أو أحدا منهما ويقوم آليا بممارسة التنمر استجابة لذلك.

✓ **دوافع ممارسة التنمر الالكتروني لدى فئة الشباب:**

يعد التنمر الالكتروني نمطا من أنماط السلوكيات العدوانية التي تختص بالعمدية والقصدية وتظهر بأشكال مختلفة، جسدي، لفظي، جنسي بالاستعانة بالأنترنيت، فهي بمثابة الفرصة لممارسة العدوان ضد الاخرين، وأن الغاية الأساسية من ممارسة التنمر هو "التسلية" والرغبة في التنفيس عن المكبوتات الداخلية من القلق والتوتر، خاصة مع توفر فرص التخفي المتوفرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي ساهم في ممارسة هذا السلوك وتكراره دون تأنيب للضمير، وبالإضافة إلى ذلك دافع آخر أشار إليه أفراد العينة هو الرغبة في الانتقام لأنهم كذلك كانوا ضحية للتنمر من قبل وهذا يتوافق مع دراسة كل من Michell and Ybana سنة 2004، بالو. م. أ على أنه كل واحد من خمسة أشخاص ممن يستخدمون الانترنيت متورطون في التنمر الالكتروني حيث 4% تعرضوا للتنمر و 20% منهم متنمرون وأكدتها دراسة عن التنمر الالكتروني سنة 2007، at al yabre، حيث أن 43% اقروا تعرضهم للتنمر كما أن 21% منهم تنمروا عبر الانترنيت. وهذه النتيجة نفسها ظهرت في دراسة هذيوجا وباتشن سنة 2008، على المراهقين أقل من 18 سنة، بنسبة 32% ذكور و 32% إناث أقروا باستهدافهم كضحايا للتنمر عبر الانترنيت." (هاشم مُحَمَّد، 2019.ص[186])

هنا نستنتج أهم الدوافع الفردية للمتنمر التي تؤدي به إلى ممارسة التنمر الالكتروني، فهي تصريحات تدل على أن سلوك المتنمر أصبح سلوكا اعتياديا عند ممارسته يتم بدافع التسلية، الاستهزاء، التنفيس وتفريغ المكبوتات، وكذلك قد يكون بدافع الانتقام.

✓ **خطورة ظاهرة التنمر الالكتروني في المجتمع:**

اتضح أنّ سلوك التنمر الالكتروني قد أصبح سلوكا مألوفا ويمثل موضوعا للتسلية والسخرية مع الأصدقاء، فالكثير من الأفراد يقلّدون فقط ولا يملكون الوعي بخطورته خاصة في ظل وجود خاصية إخفاء الهوية. ومع انتشار وتطور الوسائل الالكترونية أصبح سلوكا مكتسبا من البيئة الاجتماعية التي تحيط بهم واستجابة للتغيرات التكنولوجية السريعة.، وهذا يتوافق مع نظرية التعلم الاجتماعي للعالم "**بنادورا** "**Bandura**، على أن السلوك العدواني هو سلوك اجتماعي متعلم عن طريق النمذجة أو محاكاة القدوة، فالأطفال يتعلمون من المدرسين والأبوين والأصدقاء ومتابعة ما يقدمه وسائل الاعلام، الأساليب والمعلومات التي تمكنهم من ممارستها وحين يحصل الفرد على تعزيز نتيجة قيامه بالعدوان، فإن غيره يميل إلى تقليده في سلوكه، مما يؤدي إلى تعميم ذلك السلوك على أشخاص أخرين."(السمري وآخرون، 1998: ص[157])

تمثل فئة الشباب قوة اجتماعية متشبعة بقيم ومعايير خاصة وقوة مهنية متعددة الخصائص والمميزات، وأكثر تأثرا بمختلف التغيرات الاجتماعية التي يتبناها المجتمع الذي ينتمون إليه. ومع أنها غالبا لا تستطيع الابتعاد كثيرا عن القيم التي رسختها لديها مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي تتجلى في سلوكياته واتجاهاته، لكن في نفس الوقت هذا الأمر لا يمنع تأثر فئة الشباب بالتغيرات السريعة وتبني سلوكيات ومواقف جديدة مستقلة عن السياق الاجتماعي. فقد تعددت أشكال التنمر الالكتروني في محيط الشباب وصار يشكل خطرا مرتقبا للأجيال اللاحقة، فقد كشفت تصورات الشباب نحو ظاهرة التنمر الالكتروني، أن هذه الأخيرة تحولت إلى مشكلة اجتماعية، تحولت من سلوك اجتماعي إلى لغة ذات رموز محددة، تحمل معنى مشترك بينهم، أي بمثابة ثقافة جديدة تحمل خصائص الانتشار والتكرار والتطور، ويصعب مواجهتها بصورة فردية.

خامسا: مشكلة الاستلاب والعنف ضد المرأة

✓ السلطة الأبوية والعنف

من وجهة نظر "**هشام شرابي**" أنّ العائلة الأبوية تنتج أفرادا تابعة وخاضعة كي تضمن السلطة الأبوية. ويرى أنّ هذا سيؤدي إلى عواقب شديدة، لأنّ خطر النقاش العلني يؤدي إلى التآمر والعنف. وظاهرة العنف الأسري لعل من أبرز أسبابها هذا الفهم الخاطئ للرجولة، والاستعدادات الذكورية التي ترسّخت بفضل التنشئة الاجتماعية الأبوية.

"أنّ استقواء الزوج على الزوجة وعدم تغيير إستراتيجيته في العمل ورؤيته لذاته ولعلاقاته بالنساء وعدم الشروع في تغيير دلالات القيمة بالنسبة إليه، كل ذلك سيؤول إلى تسلّط الهويات وإلى السلوكيات العنيفة في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي... وفي تربية تُشدد على التبعية لا على الاستقلال، وتعليم ينحو إلى الاسترجاع لا إلى النقد والإبداع ،ومع التصلب في الهوية تنتفي إمكانية التجاوز ،أي تجاوز الثقافة التقليدية المتحيزة ضد حقوق المرأة" (الكتيبي وآخرون، 2010: ص[90])

نجد تقسيمات عديدة لأنواع العنف الممارس ضد المرأة وتلخيصا لذلك نجد أنّ هناك ثلاث أنواع:

العنف المعنوي: الذي يبتدئ بالإهمال العاطفي للمرأة وينتهي بالشتم والإهانة والسب.

العنف المادي: يتمثل في الضرب والإيذاء الجسدي (القتل ،الجرح ...) كل ما له أثر جسدي ويتحدد إطار العنف إمّا في الشارع ،ميدان العمل أو الأسرة ...الخ.

العنف الرمزي الذي يتضمن النظرة الدونية للمرأة وعدم احترام رأيها وما إلى ذلك...

يؤدي العنف الممارس ضد المرأة لا سيما في الأسرة إلى الصراع وما يصاحبه من إدغان وخضوع للرجل أو الرفض والثورة ضده كشخص وليس على القيم الثقافية في حدّ ذاتها، وكلاهما (الخضوع والرفض) لا يُنتج ثقافة متوازنة تعترف بالمساواة والتكامل بين الجنسين. ممّا ينعكس سلبا على المجتمع بمختلف مؤسساته وأجهزته التنظيمية وبرامجه التنموية التي تهدف إلى خلق مجتمع مستقر ومزدهر.

حين نتحدث عن العنف الرمزي والمرأة، نجد في أغلب الأحيان مساهمة المرأة في هذا النوع من العنف من خلال قبولها بحياة الخضوع والاستسلام ويؤكد "**بيار بورديو**" "**P.Bourdieu**" أنّ حتى النّساء أنفسهن تطبّقن على كل واقع ،وبشكل خاص على علاقات السلطة اللواتي تجدن أنفسهنّ أسيرات لها، ترسيمات ذهنية هي نتاج استدماج علاقات السلطة تلك ،وتعبّر عن نفسها في التعارضات المؤسّسة للنظام الرمزي" (بورديو، 2009: ص[60]). فالمرأة تريد من يهيمن عليها ودليل رفضها للأصغر سنا منها كزوج لأنّ ذلك لا يتوافق مع إدارتهنّ لمعاني الذكورية والأنوثة مما يعزز وعيهنّ بمواصفات محددة للرجل أو بالأحرى للزوج ،تلك المواصفات عبارة عن ترسبات ذهنية قام بترسيخها العنف الرمزي دون وعيهم غالبا ودون مشيئتهم أحيانا ،فهي تساهم في إثراء هذا العنف الرمزي حين تقبل أن تكون صورة جميلة في كل وقت وفي أي مكان تسجيل للترسبات الذهنية التي تصف الأنوثة بالجمال والإغراء ،فالمرأة حين يستجيب لذلك وتشترك في التزيين المستمر لتلك الصورة ،فهي بذلك تصنع العنف الرمزي.

- ✓ **استلاب المرأة**

- **ماهية الاستلاب**

إنّ أصل القهر أو ما يسمى بالظلم الاجتماعي وهو الذي يكون نتيجة بعض المعتقدات أو القيم والتقاليد والمفاهيم المنتشرة بين الناس والتي تجعلهم يقهرون بعضهم بعض دون إد راك منهم ووعي. يُظلم الضحية بينهم دون أن يكون له سبب منطقي يبرر ظلمه. وهذا الظلم يسبّب ما يسمى بالاضطهاد الذي يستمد قوته من الأحكام الشرعية التي يؤمن بها

الفرد من نفسه أو من القوانين العرفية التي تنمي ثقته بنفسه وبما يفعله. وهناك ثلاث أنواع من الاضطهادات ضد المرأة من طرف الرجل.

" أولا: الاضطهاد النوعي الذي يعني شيوع تفوق الرجل على المرأة وسيادته عليها، وأنّ السيادة والهيمنة هاتين هما من أجل تحقيق مصالح الخاصة والعامة التي أدت إلى طمس شخصية المرأة والتقليل من أهميتها واستلابها، وهو ما يسبب عدم تكامل الجنسين وتكافلهما الاجتماعي.

ثانيا: الاضطهاد الأبوي الذكوري (البطريكي) الذي يظهر في سيطرة الذكر على الأنثى في العائلة والمجتمع والسلطة، ويتم التعبير عن هذه السيطرة بتسلط الأب على العائلة تسلطا لا عقلانيا، وجب خضوع الأم والأولاد وطاعتهم له طاعة عمياء.كما تظهر سيطرة الولد على البنت لو كانت أكبر منه سنا وأرزن منه عقلا ،هذه السيطرة هي تعبير عن النزعة الأبوية واستمرارها جيلا بعد جيل.

ثالثا: الاضطهاد القانوني: الذي ينبثق من الاضطهاد الأبوي الذي ينعكس في القوانين الوضعية والعُرفية التي يضطهد بدورها المرأة في حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يعيق تقدمها ومسارها مع الرجل في الإنسانية." (الحيدري، 2003: ص[13])

بهذا يكون أصل اضطهاد المرأة القوانين الإنسانية والعوامل الاجتماعية والقيم الذكورية التي تستأثر مصالح الجماعة على مصلحة المرأة وكرامتها كأنّها خلقت وسيلة لتحقيق أغراضهم ورغباتهم الأمر الذي دعّم التفاوت بين الجنسين في مجتمع متخلّف، الذي نجده يصب قهره على الرجل قبل المرأة ويكون عائقا أمام التغيير الاجتماعي في جميع ميادين الازدهار والتنمية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية ...). ذلك التخلف الذي يجعل الرجل بدوره يصب قهره على المرأة نجد العنف الممارس ضدها يظهر بشكل مادي أو بشكل معنوي، هذا الأخير يتمثل في الاستلاب الجنسي، الفكري (العقائدي)، الاقتصادي.

"نعني بالاستلاب: أي عملية استغلال أو امتلاك أو عدوان حيث لابد كي تتم من سلب الآخر انسانيته وكيانه القائم بذاته وإلحاقه بنا كأداة لخدمة نوايانا ورغباتنا هذا السلب يتم من خلال تحويل الآخر إلى أسطورة تأخذ شكل اختزال كيانه إلى إحدى صفاته أو خصائصه أو وظائفه، توجد بين هذا الجانب الجزئي والكيان الكلي والاختزال يسجن الآخر صورة لا يسمح بتعديلها." (الحجازي، 2005: ص[219])

الاستلاب يعني اختزال كيان المرأة في بعد واحد من أبعادها نتيجة وجود أفكار منمّطة تحوم حولها سعت إلى تبخيس كيانها ووجودها كإنسانة؛ فهو عنف معنوي ليس مادي يولّد اليأس والظلم والمزيد من التضحيات والتنازلات. من خلاله تعيش في حلقة مفرغة من الاستلاب تنتج وتعيد انتاج الاستلاب من خلال دورها في العائلة كأم وزوجة أو من خلال تعويض النقص الذي أسقط عليها بوسائل دفاعية ذكرناها سابقا وتتجلى في صور ثلاثة للاستلاب فالاستلاب ذو طابع استغلالي غير مباشر يستمد مشروعيته من أطر عرفية وثقافية لذا يظهر وكأنّه أمر طبيعي متأصل في الأجساد والعقول، حق مشروع للرجل وواجب على المرأة تقبله.

- **أنواع الاستلاب**

أولا: الاستلاب الجنسي

"يعود اختزال المرأة إلى حدود جسدها واختزال هذا الجسد إلى بعده الجنسي وجعلها وعاء للنسب ووسيلة للمتعة وهو ما أدى إلى تضخيم البعد الجنسي لجسد المرأة على حساب بقية الأبعاد الأخرى في حياتها. وهو ما يضجر مخاوفها الوجودية، بحيث يصبح هاجس المرأة قبل الزواج قلقها حول سلامة بكارتها وحول قدرات جسدها على حيازة اعجاب الرجال ومقابل ذلك تركيز مفرط على الجنس واختزال مفرط للجسد وقمع للجسد وقمع مفرط للرغبات بسبب المحرّمات والممنوعات التي تُفرَض على جسدها في بعده الجنسي فقط. ويصبح "عورة" يجب أن تستتر وتصان لأنّها ملك للأب قبل الزواج ،وملك للزوج بعد الزواج"(الحيدري، 2003: ص [363])

تقول **نوال السعداوي** "أنّ إفراغ المرأة من مسؤولياتها، إفراغ شخصيتها من لب الإنسان وجوهره وتميّزه عن سائر المخلوقات، بهذا الإفراغ لم يعد للمرأة إلاّ غلافها الجسدي الخارجي، ويؤكد لها المجتمع من حولها هذه الحقيقة، فالصحف والمجلات حين تخاطب المرأة، تخاطبها كطبقة من الجلد تحتاج إلى تدليك بأنواع خاصة من الكريم، وكرموش تحتاج إلى تقوية وتغذية وكشفاه تحتاج إلى طلاء بلون الورد وكشعر تحتاج إلى صبغات تتناسب مع لون الفستان." (الحجازي، 2005، ص[210])

يعد هذا الاستلاب إلى عزلها وتحديد علاقتها بسبب رؤى متخلفة تتخذ من جسدها برهانا ومنهجا يعرقل اندماجها في المجتمع والعمل يحتاج إلى تكوين علاقات وحرية في التعاملات بعيدا عن تلك القيود التي تؤثر سلبا على أداءها للعمل ومن ثمّ على دورها في المجتمع التربوي والاجتماعي...الخ

"إنّ الرجل يعمد إلى تقييدها لأنها تعتبر قنبلة ذرية تزعزع السلطة الأبوية. " (saadi,s.d :p[18]) مختصرا وجودها في جسدها متناسيا أنّها كائن متكامل تتعدد أدواره اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا. حيث يؤكد "**جون ستيوارت مل**" **J.S.Mill**"أنّ التحريم الذي تخضع له النساء بمجرد واقعة مولدهنّ هو المثل الوحيد من نوعه في التشريع الحديث وليس هناك حالة أخرى غير هذه الحالة التي تشمل نصف الجنس البشري، فتحرّم عليها وظائف وأعمال وأنشطة معينة بسبب صدفة المولد لتي لا يستطيع أحد أن يتغلب عليها.(ستوارت مل، 1988:ص [14])

نجد كل تشريع رسميا كان أو غير رسمي يبدأ في تحديد المسموح والمرفوض من تحركات جسد المرأة وتعبيراته واحتياجاته ثم يصبح قانونا قمعيا يمتلك به الرجل ذلك الجسد. بهذا يتم اختزال المرأة من كائن انساني متكامل على المستوى العقلي والعاطفي إلى مجرد كائن جنسي خاضع لرغبات الرجل من جهة وتسيطر عليه الأعراف وما هو متفق عليه اجتماعيا وثقافيا من جهة أخرى.

يعتبر الاستلاب الجنسي من أقوى الاستلابات ومن أهم مصادر قهرها وتأزيمها نفسيا. وحين تكون المرأة مجرد مظهر حسن سيكون هناك موتا لأبعادها المتبقية لأنّها ستبقى مركزة على بعد واحد من أبعاد شخصيتها مما ينتج الجمود والاستهلاك بدل الحيوية والإنتاج في ميادين حياتها.

ثانيا: الاستلاب الاقتصادي

يعني تعرض المرأة المستمر لتبخيس جهدها العملي، ممّا يسمح للرجل باستغلال هذا الجهد من دون مقابل أحيانا، أو دفاعا إلى مواقع إنتاجية ثانوية بعيدة عن الخلق والإبداع وهو ما يغرس فيها عدم الثقة بنفسها وبإمكانياتها ويجعلها هامشية في علاقات الإنتاج وهذا يعود إلى تقسيم العمل الاجتماعي الذي ينطلق أساسا من هيمنة الرجل في العملية الاقتصادية." (الحيدري، 2010: ص[360])

من أهم نتائجه إعطاء مكانة هامشية للمرأة في المجتمع بسبب الطعن في قدراتها، مع أنّ جون ستيوارت مل يؤكد عكس ذلك تمام فقدرات المرأة والرجل قدرات متساوية وكفاءاتهما عالية.

✓ **مؤشرات الاستلاب الاقتصادي:**

- استنزاف قدرات المرأة واستغلالها لأبعد الحدود في القطاعات الإنتاجية والمشاريع الاستثمارية الخاصة.
- يتم توظيف المرأة في بعض الأحيان بأشكال مهنية وبأجور زهيدة.
- أجواء العمل السيئة التي تخلو من القيم الأخلاقية والمعيارية.
- تتعرض إلى طمس كفاءاتها وطاقاتها من خلال حرمانها فرص التدريب والتكوين وبشكل متساو مع الرجل.
- تبخيس دائم لجهدها ولإمكاناتها وطمسها واستنزاف طاقاتها مما يغرس عدم الثقة بكيانها.

– تفضيل الرجل على المرأة إذا تساوت كفاءتهما المهنية والأمر مرتبط بالتمييز الجنوسي والثنائيات الراسخة في المجتمع المتخلف؛ ثنائية السيادة والتبعية، والتفوق والدونية...إلخ

– عدم تشجيع النساء على الإبداع. والطعن في نجاحهنّ حتى بعد إثبات قدراتهن واقتحام مختلف الميادين والوظائف في وقتنا الحالي.

ثالثا: الاستلاب الفكري

إن الرؤية المترسخة في أذهان الفرد والمجتمع حول دور المرأة ومكانتها الاجتماعية في مقابل أدوار الرجل ومكانته الاجتماعية، هي امتداد إلى بعض العادات والتقاليد كمخلفات التي بقي سلطة التأثير لأنّها مستمدة من أطر سوسيو ثقافية، حيث يتمسك بها المجتمع دون إدراك ووعي منه ،يتم ذلك بشكل تلقائي ،رغم أنّها تنتج أفكار تخص مواقف معينة في زمن معين ورغم زوال تلك المواقف ومرور الزمن تظل راسخة.

يظهر هذا النوع في تبني المرأة كل أساطير التي يفرضها عليها المجتمع الأبوي منها من دون مقاومة وهذا يعني قناعتها بتفوق الرجل عليها وسيطرته على أمورها تتبنى اعتقاداته فتفشل في تحقيق ذاتها مستسلمة لمرجعيات ثقافية واجتماعية ودينية تطمس كيانها وتحول دون تحقيق ذاتها.

الاستلاب العقائدي هو أن توقن المرأة أنّها كائن قاصر، جاهل، عاطفي، لا يستطيع مواجهة أي وضعية بشيء من الجدية والمسؤولية وبالتالي لا تستطيع الاستقلال وبناء كيان ذاتي لها. هو أن تعتقد المرأة أنّ عالمها هو البيت وأنّ الزوج والأولاد والأسرة تشكل حدود كيانها، وهو في تنمية إمكاناتها كأم وخادم، وطمس كل ما عاده من إمكانات مهنية إنتاجية." (بورديو، 2009، ص[217]) تبقى الأسطورة الأم المتفانية في خدمة أولادها وزوجها تلك التي تتلخص سعادتها في استنزاف ذاتها تحت شعار العطاء.

✓ **مصادر الاستلاب الفكري**

- تحظى الفتاة بتربية خاصة داخل الأسرة، حيث تعمل الأم على إعدادها وتدريبها فيها، حيث ينتشر بها قيم الخضوع والتسليم للرجل واعتباره مركز الحياة بالنسبة لها.
- وجود تحالف بين المجتمع وبين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كوسيلة للضبط الاجتماعي والمحافظة على استقرار النظام الاجتماعي الراهن.
- تحاول عملية التنشئة الاجتماعية ترسيخ المنزلة الدونية –تغذي الفتاة الشعور بها، والاستعداد النفسي لتقبلها تتجه لتكييف المجتمع لها وجعلها منذ الصغر على الاعتقاد بأفضلية الذكر عليها، وعندما تقبل المرأة بالهامشية تتلاشى كل إمكانية تأثير حاسم على تحول المجتمع سواء وهي تلعب دور ربة البيت أو كامرأة عاملة، فهذا الاستسلام هو ما يعبر عنه بالاستلاب الفكري للمرأة (عقائدي).
- خطورة الاستلاب الفكري للمرأة الذي يجعلها تعيد إنتاج التربية التميزية التي تلقتها منذ الصغر، حيث تقوم تربية الذكر تربية تعبرّ عن تمييزه الكامل عن الأنثى، فتنسب إليه الرجولة (القوة) ونسب إليها الأنوثة (الضعف). وبهذا جعلنا –المرأة المستقلة فكريا حين تلعب الدور التربوي – ندور في حلقة مفرغة نعيد إنتاج هذا النوع من الاستلاب عبر الأجيال.

✓ **مؤشرات الاستلاب الفكري:**

- قبول المرأة الوضعية الدونية والقناعة بها والتعايش مع ما يفرضه عليها المجتمع الأبوي منها على أمورها.
- أن تشعر المرأة أنّها تحقق ذاتها وتصل غاية وجودها من خلال القيام بالأدوار التي تناط بها وأنّها عبء ما لم تصبح أم والمعنى الكامل لكيانها يدور حول هذه الخاصية بالتحديد.
- يتولد شعور سلبي عن ذاتها ويعيقها عن تحقيق رغباتها وإبراز قدراتها والاقتناع أنّ عالمها الوحيد هو البيت. ي
- تسعى إلى إرضاء الجنس الآخر والرضا بسيطرته عليها بل وأحقيته في ذلك. من يتجلى ظهر هذا الاستلاب.

- مقاومة التغيير بحيث لا تتصور لها وضعا غير وضعها التي تجد نفسها فيه معتبرة بأنّ هذا التغيير خروج عما هو متفق عليه اجتماعيا.

سادسا: مشكلة التمييـــز العنصـــــري

يتضمن المجتمع الواحد جماعات مختلفة وبحكم الانتماء الجغرافي والإنساني المشترك، عليها أن تتعايش وتندمج مع بعضها البعض وتتواصل فيما بينها. إلاّ أنّ الواقع يخلق ضرائب أخرى ويفرضها على المجتمع، فالاختلاف قد يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية من أبرزها التمييز العنصري. ولعلّ أبرز الملاحظات التي ترد في هذا الإطار أنّ التعامل بين الناس مختلفي الانتماء غالبا ما ينطلق من التمييز العنصري.

"إنّ الأقلية هي فئة من الناس الذين لا يتمتّعون بالمساواة في مناصب السلطة والهيبة والثروة في المجتمع، والذين يميلون إلى أن يكونوا أهدافا للتحيز والتمييز، ولا تعتمد الاقليات على التمثيل العددي بل على الوضع الاجتماعي.(Mooney and others, 2011, p307)

مثال عن ما سبق:

- "ذوي العرق الأسود يتجنبون الاختلاط مع العرق الأبيض في السكن، لا لشيء بل لأنّه يُعرف بأنّ الأبيض يمقته.
- تعاطي المخدرات وارتفاع نسبة الجريمة ووقائع الاعتداء والأخبار السيئة غالبا ما تعزى إلى أبناء الأقليات الوافدة.
- عمليات التفاوض في البيع والتبادل التجاري وشؤون حياتية أخرى (علاقات حب/زواج/صداقة في المدرسة) كلّها محكومة بأفكار سلبية منمّطة عن الآخرين يشوبها الكثير من الحذر والتوجس." (طرابيه، نفس المرجع السابق : ص[79])

تعريف التمييز والتحيّز:

"يشير التحيّز الى المواقف والمشاعر السلبية تجاه أو حول فئة كاملة من الناس يمكن توجيه التحيز نحو أفراد من دين معين أو توجه جنسي أو انتماء سياسي أو عمر أو طبقه اجتماعية او جنس او عرق او انتماء عرقي... التحيز يشير الى

الأفعال او الممارسات التي تؤدي الى معاملة مختلفة لفئات معينة من الافراد... العنصرية هي الاعتقاد بأنّ العرق مسؤول عن الاختلافات في الشخصية والقدرة البشرية أو عرقا معينا متفوقا على الاخرين. " (Mooney and others, 2011, p307)

"ثمة باحثون قصدوا بهذا المفهوم الاتجاهات القائمة بين الجماعات (وذلك على أساس المعلومات المفترضة عن هؤلاء الأشخاص) سواء كانت اتجاهات سلبية تتسم بالنفور والتجنب والعداوة والكراهية، أو سواء باتجاهات تعصبية قاسية تتمثل بعدم التقبل التام للآخر وهو ما يعرف بالاتجاهات التعصبية العنصرية، وقد تتجلى هذه الاتجاهات بأشكال متنوعة أبرزها:

1- اتجاهات تعصبية ضد المرأة (تمييز جنوسي).
2- اتجاهات تعصبية على مبدأ االلاآمساواة (تمييز طبقي)
3- اتجاهات تعصبية دينية (تمييز طائفي)
4- اتجاهات تعصبية قائمة على انتماء قومي أو عرقي."(طرابيه، نفس المرجع السابق: ص[80])

يؤكد أصحاب نظرية الوظيفية البنيوية على أنّ كل مكّون من مكّونات المجتمع يؤثر على استقلال المجتمع ككل. إن التفاوت العنصري والاثني غير وظيفي بالنسبة للمجتمع، فالمجتمع الذي يمارس التمييز يفشل في تطوير واستغلال موارد أفراد الأقليات. كما أنّ التحيّز والتمييز يؤديان الى تفاقم المشاكل الاجتماعية مثل الجريمة والعنف والحرب والبطالة والفقر والمشاكل الصحية ومشاكل الأسرة والتدهور الحضري وتعاطي المخدرات؛ وهي المشاكل التي تسبب معاناة انسانية . ((Mooney and others, 2011, p326

أولا: التمييز الجنوسي

لقد شمل جوانب اجتماعية عديدة أهمها؛ التعليم والنواحي الأكاديمية إذ لازال بنظر بعض المنظّرين تخصصات مقصورة على الرجال دون الإناث ويكون الوضع أكثر حدة في المجتمعات الشرقية / العربية، حيث العديد من أقطارها تنظر إلى المرأة نظرة دونية، ويضعونها دائما في مكانة أو مرتبة وضعية رغم تقليدها المناصب المهمة لدرجة (لا يتقبل بعضهم –مثلا- فكرة أن تكون قاض للمحكمة أو كابتن الطيران المدني أو طبيبة جراحة... من النساء) "(طرابيه، نفس المرجع السابق: ص[81])

نجد سببين رئيسيين جعلا استعباد المرأة واقعا مستمرا إلى يومنا هذا أولهما: أنّ هذا الاستعباد صنع فجر المجتمع البشري، وجعل المرأة نفسها في حالة التبعية للرجل الذي يضفي قوّته على ضعفها. ثانيهما: أنّ علاقة المرأة بالرجل علاقة خاصة لذا نجد أنّ الاستعباد يكون له طعم مختلف وقوانين مختلفة عن الأنواع الأخرى من الاستعبادات التي عرفها التاريخ، فاستعباد المرأة لا بشبه استعباد مالك الأرض للقن أو استعباد السيّد للعبيد. الأمر الذي حوّل مسألة التمييز بين الجنسين مسألة طبيعية لا تتغير، وتجسد فيما يسمى بالنظام الأبوي الذي أنتج لنا ثقافة ذكورية عبر ظروف تاريخية معيّنة جعلت المرأة بهذه الصورة.

"تظهر المرأة الجنس الأضعف وتتجسّد السّيادة في الرجل، هذه الصورة معلن عنها في الكتاب المقدّس، مسجّلة في القانون المدني، ومقدّمة في قصص الأطفال، تتدعّم فكريا من خلالهم."(Victor-Belin,1992: p_{11})

"بالنسبة لأغلبية الكتّاب المعروفين، يؤكدون أنَّ الاستعداد الداخلي للهيمنة مُنح للرجل عن طريق الدّين، والتنائج ملموسة في العلاقات بين الجنسين مع بعضهم البعض في الحقوق والواجبات." (Pruvost, 2002 : P^{51})

واقع الأمر أنّ القران الكريم قد تضمّن صِيَّغا تدعِّم هيمنة الرجل على المرأة،و كانت المرأة بالفعل ضحيّة تلك المفاهيم المغلوطة التي تبني جسور الضعف والقوة، الأعلى والأدنى...إلخ وأصبحت الممارسات التمييزية ضذ المرأة حقا وصوابا وفي غالب الأحيان يعتبر تنفيذا لأمر الله. " يحث الاسلام على المساواة بين الرجل والمرأة ويُقّر بتساوي القدرات في التعلم

والفهم والتدريس والإقناع واكتساب المعرفة، أطلبوا العلم من المهد إلى اللَّحد." (Heeren and lemu , 1978 p_{15})

ثانيا: التمييز الطبقي

ترتبط الطبقات الاجتماعية بمحدّدات وخصائص معينة على رأسها الدخل، الثروة، السلطة، المهنة...إلخ، والأشخاص الذين ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية؛ يشتركون في نفس الميول والعادات، أنماط الحديث، أساليب العيش وطرق الكلام والتصرف، درجة الاهتمام بالموضة واللباس، الأنشطة اليومية كالقراءة وممارسة الرياضة والاهتمام السياسي، كلها محدّدات تعبّر عن الانتماء الطبقي.

تمكّنت الماركسية من التأثير في مفكري نظرية النّخبة الأوائل، وكانت باعث حقيقي لهم وهم يصوغون نظرياتهم النخبوية "التي ترى أنّ عقل النظام السياسي لا يكون إلاّ انطلاقا من تحليل الواقع الطبقي للمجتمع، والنظر إلى الحاكمين كتجسيد لهيمنة طبقة على بقية الطبقات، وبالتالي النظر إلى النظام االسياسي كانعكاس للصراع الطبقي" (أبراش، 1998: ص114) أي أنّ من هم في سدَّة الحكم يمثلون مصلحة الطبقة المسيطرة في المجتمع وبالتالي تكون هناك طبقة مسيطرة وطبقة أخرى محكومة ومسيطر عليها لا أحد يرعى مصالحها، وإنّما تستخدم كأداة لتحقيق مصالح الطبقة المسيطرة والمالكة لوسائل الإنتاج؛ وهنا تظهر مكامن التمييز الطبقي السياسي.

"عندما يتميز مجموعة من الناس عن غيرهم وفق عوامل مثل: الدخل/الحسب /النسب/الوراثة /السياسة، فغالبا ما يتم توظيف ذلك واختلاف المستوى، وبعدما كان معيار الثروة أو طبيعة المهنة ونوعيتها من أبرز محددات المستوى المختلف، أصبح هذ المفهوم أكثر بروزا وتنوعا مع مستويات أخرى هي:

- مستوى الاستهلاك (القدرة على الإنجاز، نمط الحياة والمصرف...)

- مستوى العمل (السيد في العمل أو رب العمل، يعمل لوحده أو تحت إشراف آخرين...إلخ)
- البيئة العائلية (فكرة النسب ومفهوم "الوجاهة"، الإرث العائلي .... الخ)،
- (المستوى التعليمي) مؤهلات علمية عالية، تخصصات مهمة...إلخ "(طرابيه، نفس المرجع السابق: ص[86])

"يمثل الدخل إلى حد كبير، وحتى الآن، المعيار الأكثر شيوعا في التصنيف الطبقي، ورغم أن دخل العامل اليدوي ربما كان أعلى من دخل الاختصاصي، وكذا دخل مجموعة عمال يدويين في العائلة الواحدة ، إلا أنّ الميل يظل باتجاه الاتصاص لما يمنحه من استقرار وأمان ولما يمنحه، قبل ذلك ربما، من شعور بالاعتزاز في العائلة. "الاختصاصي" هذا هو وليد التعليم والتدريب والمهارة وهو الشعور بالانتماء إلى طبقة من الاختصاصيين المحترمين، أطباء، محامين أو سواهم."(رايت، 1996: ص [75])

"تشير الاحصائيات إلى أنّ الطلاب المنتمين إلى أسر من طبقات اختصاص يميلون إلى البقاء لفترة أطول في المدارس عن تلك التي يقضيها الطلاب المنتمون إلى طبقة العمال اليدويين، كما أنّهم أكثر ميلا لاختيار اختصاص ومتابعته." (رايت، 1996: ص [77])

لا يجب البحث عن المساواة المطلقة وإنما البحث عن المساواة المعبّرة عن العدالة، الباعثة على روح التكامل ذلك "أنّ المساواة تعبّر عن الوضعيات العادلة، التوزيع العادل، تكافؤ الهبات والخبرات، التنوع والاختلافات لا يُنقص من المساواة...المساواة والعدالة يسيران جنبا الى جنب، تشمل المساواة، المساواة في الوصول، المساواة في الاحترام، وحقوق متساوية يجب أن تتحقق في مختلف مستويات الحياة الإنسانية مساواة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية... " (Pruvost, 2002 : p[53])؛ تتصف التناقضات الرئيسية القائمة بين الطبقات بأنّها: علاقة استغلال، علاقة سلطة، علاقة اغتراب، علاقة عداء، وتعد أجزاء أساسية ومحورية من المفاهيم المرتبطة بالطبقة.

ثالثا: التمييز الطائفي

الطائفة تعريفا، جماعة منظمة من الناس يمارسون معتقدات دينية بطرق وطقوس مختلفة عن غيرها من الجماعات. وتختلف في مفهومها عن الدين الذي يشير في الأساس إلى العقيدة والمبادئ والتعاليم السماوية، بينما الطائفة كيان اجتماعي مغاير في الممارسة للعقائد والشعائر والتنظيم الداخلي." ."(طرابيه، نفس المرجع السابق: ص[88]) ومن مظاهر التمييز الطائفي نجد مفهوم التطرف وهو يعرّف كالتالي: "التطرف يعني فيما يعني ادعاء الافضليات، فالأنا أفضل من الأنت والنحن أفضل من الأنتم وديني أفضل من الأديان الأخرى وقوى الأمم والقوميات الأخرى لدرجة الزعم بامتلاك الحقيقة، وتلك هي البذرة الأولى للتعصب والتطرف بالمبررات التي يتعكّز عليها لإلغاء والعنف والارهاب."(شعبان، 2017: ص[14])

"التطرف يمكن أن يكون دينيا أوطائفيا أو قوميا أو لغويا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو سياسيا، والتطرف الديني يمكن أن يكون اسلاميا أو مسيحيا أو يهوديا أو هندوسيا أو غيره. كما يمكن أن يكون علمانيا، حداثيا مثل ما يكون محافظا وسلفيا، فلا فرق في ذلك سوى بالمبررات التي يرتكز عليها لإلغاء الآخر باعتباره مخالفا للدين وخارجا عليه أو منحرفا غن العقيدة السياسية أو غير ذلك." (شعبان، 2017: ص[13]) بهذا يمثّل التطرف أقوى الأنواع تأثيرا في المجتمع ويخلق تمييزا وعداء لا حدود له.

"ترتكز النظريات التمييزية على تصوير الناس والمجتمع وفق عالم من الأضداد المتعارضة والثنائيات المتصارعة: أبيض / أسود، ذكر/أنثى، مسيحي /مسلم وفي الأخير التمييز الطائفي وكأنّه اختلاف بفعل الطبيعة والبيولوجيا بينما هو اختلاف محض بشري صنعه التفوق الحضاري والمصالح الاقتصادية."(طرابيه، نفس المرجع السابق: ص[89])

رابعا: التمييز العرقي

يركّز المنظور التفاعلي على البناء الاجتماعي للعرق والانتماء العرقي، كيف تتضّح المفاهيم والمعاني الخاصة بالتمييزات العرقية والاثنينة من خلال التفاعل مع الآخرين، وكيف تؤثر المعاني والعلامات والتعريفات على الجماعات العرقية والاثنية.(Mooney and others, 2011, p329)

إنّ الناس يتفاعلون في كثير من الأحيان مع بعضهم البعض على أساس معتقداتهم بأنّ العرق يعكس التفوق أو الدونية البدنية أو الفكرية والاخلاقية. ومن خلال العمل على أساس معتقداتهم حول العرق، فإنّ الناس يخلقون معاييرا مجتمعية يتمتع فيها أفراد مجموعه واحده بقدرة استفادة كبيرة لكل ما يقدمه المجتمع أهمها: الوظائف المرموقة اجتماعيا، التعليم في أفضل المدارس والسكن الجيد والرعاية الطبية الجيده مقارنه بأفراد مجموعه أخرى.

"طرح الكونت "**جوزيف آرثر دو غوبينو**"**Joseph-Arthur de Gobineau** "(1816-1882) الذي يعتبر عميد المدرسة العرقية العنصرية، نظريته الذي قسّم فيها الشعوب إلى ثلاث أعراق: الأبيض(القوقازي)، الأسود(الزنجي)، الأصفر(المنغولي) . كان هذا الدارس يرى أنّ لدى العرق الأبيض صفات متفوقة من حيث الذكاء والسمو الأخلاقي والإرادة...أمّا السّود فهم يحتلون في المقابل مرتبة دنيا في قداتهم، ويقتربون من المرتبة الحيوانية في افتقارهم إلى القيم الأخلاقية والاكتفاء العاطفي." (غيدنز، نفس المرجع السابق: ص[311])

" يشير مفهوم العرق الى فئة من الناس يعتقد أنّهم يشتركون في خصائص جسدية مميزة تعتبر ذات أهمية اجتماعية، قد علمتنا التعريفات الثقافية للعرق أن تنظر الى العرق باعتباره تصنيفا علميا للأشخاص على أساس الاختلافات البيولوجية بين مجموعات الافراد. ومع ذلك فإنّ الأعراق ليست حقيقية بيولوجيا، ولكنها اختراعات ثقافية وتاريخية وسياسية محدّدة... فالاعراق ليست صالحة علميا لأنّه لا توجد معايير موضوعية وموثوقة ذات مغزى يمكن للعلماء استخدامها لبناء او تحديد المجموعات العرقية".(Mooney and others, 2011, p307)

"يقصد بالعرق جماعات بشرية تتميّز عن غيرها بسمات شكلية ظاهرة من شأنها أن تجعلهم مغايرون اجتماعيا عن غيرهم من بني البشر. حيث هناك البيض، الأفارقة/ الأسيويون...) ومع اختلاط الأجيال من كافة الأعراق لا يوجد هناك عرق صاف مائة بالمائة."(طرابيه، نفس المرجع السابق: ص[90])

"في كثير من الأحيان يظهر التمييز العرقي من خلال استضعاف الأقليات غير مواقف للامساواة ضدها على المستويات الفردية والاجتماعية لتصل في بعض الأحيان إلى مستوى مؤسسي ممثل بتطبيق القوانين أو مزاولة الأنشطة السياسية والمهنية ."(طرابيه، نفس المرجع السابق: ص[91])

"فيما بعد أصبح الدارسون في جميع مجالات العلوم الاجتماعية يرون أن استخدام مفهوم العرق إنما يرتبط في أكثر الأحيان بتصورات ايديولوجية أو استغلالية، وأصبح اصطلاح "العرق" يستخدم بوضعه بين قوسين للدلالة على اضطراب معانيه وإيحاءاته."(غيدنز، نفس المرجع السابق: ص[312])

يتناول منظور الصراع كيف تساهم المنافسة على الثروة والسلطة والهيبة في التوترات العرقية، وتماشيا مع هذا المنظور تنظر فرضية "التهديد العرقي" الى العنصرية البيضاء باعتبارها استجابة للتهديدات المتصورة أو الفعلية للرفاهية الاقتصادية للبيض أو الهيمنة الثقافية للأقليات. اقترح منظور الصراع ان الرأسماليين يستفيدون من الحفاظ على قوة عمل فائضه؛ أي من خلال وجود عدد من العمال أكبر من المطلوب، وتضمن قوة العمل الفائضة بقاء الاجور منخفضة لأنّ هناك من هو متاح دائما ليحل محل العامل.(Mooney and others, 2011, p 328)

سابعا: مشكلة الإقصاء الاجتماعي

✓ تعريف الإقصاء الاجتماعي/الاستبعاد الاجتماعي

يعتبر علماء الاجتماع أول من تناول هذا المفهوم ووضع معالمه وفي المقابل نجد في الآونة الأخيرة استخدام لهذا المصطلح من قبل السياسيين أكثر من غيرهم والذين يستعملون هذا المصطلح أكثر للإشارة إلى أحد التراكمات الأساسية لظاهرة اللامساواة. حسب أراء الكثير من الباحثين أنّ مفهوم الاستبعاد الاجتماعي حديث النشأة والاهتمام بالنسبة للعديد من البحوث العربية والغربية.

الاقصاء لغة: "مشتق من فعل قصَا، يَقْصو، قصوًا، وقصَا وقصًا وقصْي، يَقْصي، ويقال قصَا المكان: بعد، قصا الرجل عن القوم: تباعد، والمقصَى اسم مفعول يطلق على من وقع إقصاؤه أو استبعاده من نشاط أو عمل أو جماعة أومجتمع أو من تاريخ أو فضاء أو حق طبيعي..." (قوندي، 2016: ص[184])

"إنّ تحديد معنى الإقصاء، يتطلب تمييزاً أفضل بينه وبين الفقر، فالأول يتعلق بالحرمان من حقوق تدخل في صلب التعاقد الاجتماعي وبالحرمان كذلك من حق المشاركة في اتخاذ القرار وصناعة المصير، أمّا الثاني فيرتبط عموماً بالإخفاق الاقتصادي وأزمات التنمية، ولو أنه يتصل أيضاً بسوء السياسات وبالقرارات التي تتخذ تحت تأثير جماعات الضغط، بالتالي هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين الإقصاء الاجتماعي ومسائل حسّاسة عديدة لها طابع اقتصادي وسياسي في آن واحد، كالتمييز وعدم المساواة ونقص قنوات المشاركة والاستقرار." (يوسفي، 2019: ص [147])

"لقد أجمعت الكثير من التعاريف بأنّ الاستبعاد الاجتماعي هو عملية ذات أبعاد متعددة تجتمع في إطارها أشكال متنوعة من الحرمان، من المشاركة في صناعة القرار ومن العملية السياسية برمتها، ومن الوصول إلى مصادر التوظف والعمل في المجتمع، ومن الوصول إلى كل المصادر الأخرى المختلفة المتاحة للأخرين، وكذا من الاندماج في العمليات الثقافية السائدة والشائعة في المجتمع، وحينما تجتمع أشكال الحرمان المختلفة فإنها تشكّل أنماطا حادة من الاستبعاد، تتجسّد

بجلاء في سياقات مجتمعية ومحلية محدّدة ."(بشير، 2014 : ص[114]) ويتميز هذا المفهوم نسبي، يتغير حسب الاطار الزمني والسياق التاريخي الذي يظهر فيه، لأنّ المجتمعات والأفراد الذين ينتمون إليها في تغير وتطور مستمران. والتعريف يشير إلى متغير المشاركة في الأنشطة الرئيسية للحياة من حيث الإنتاج والاستهلاك معا.

"يدل هذا المفهوم إلى السبل التي تُسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة ، وبهذا المعنى فإنّ هذا المفهوم أوسع نطاقا من فكرة الطبقة المسحوقة علاوة على أنّه يشير إلى سيرورة عملية تتمثّل في آليات الإقصاء." (أنتوني غيدنز، 2005 : ص[394])

"الاستبعاد الاجتماعي هو إنكار الحقوق الأفراد في الحصول على حقوق المواطنة، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، والتعامل معهم على أساس أنّهم مواطنون من الدرجة الثانية، ولهذا يشعر الأفراد بالعزلة والاضطهاد والتمييز، ممّا يؤدي إلى خلق فجوة بين أفراد المجتمع والنظام الحاكم. (بشير، 2014 : ص[115])

يعرّف الاقصاء الاجتماعي بأنه إبعاد فئات معينة من الأفراد، وإرساء عراقيل تحول دون المشاركة بفعالية في مختلف النشاطات الحياتية. يرتبط مفهوم الاقصاء الاجتماعي بمفهوم الاندماج الاجتماعي فهو نقيضه حسب أغلب التعاريف التي تناولت هذا المفهوم معنا واصطلاحا؛ محاولة الوقوف على أهم مؤشراته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ ولا سيما هذه الأخيرة التي تلعب دورا أساسيا في تحديد ملامحه.

" يعرف الاستبعاد الاجتماعي» exclusion sociale في أبسط صوره بأنه إبعاد لبعض فئات المجتمع، وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن تقصي أثر المصطلح بالرجوع إلى أعمال" **ماكس فيبر** "**M.Weber** الذي عرف الاستبعاد بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي ،فقد كان يرى أن الانغلاق الاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزا متميزا على حساب جماعة أخرى ."(بلقاسم، بلقاسم،2012 : ص13)

"يقصد بالاستبعاد الاجتماعي أيضا الحرمان من الموارد والحقوق ، بالإضافة إلى أنه مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية، وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الأوحد الذي يستوعب الكل بلا استثناء، والاستبعاد الاجتماعي أيضا لا يعني بالضرورة نقص المال ، أي الفقر رغم أن المال والدخل هو عامل أساس ي في تحديد نسبة الاستبعاد وشكله، بل هو مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تتراكم والتي تفرز شخصا غير مدمج في مجتمعه." (الديب، عبد العليم، 2015: ص [211])

هذا المفهوم يبتعد عن مفهوم الفقر كما ذكرنا ذلك سابقا؛ ويقترب من مفاهيم الحرمان واللامساواة، لأن الاستبعاد يرتبط بمجموعة من العناصر التي تتحكّم في تحديده. قد نلمسه في عدّة مواقع اجتماعية مختلفة على رأسها؛ الجماعات الريفية التي تنقصها العديد من الخدمات والفرص، أو الأحياء المتخلفة التي ترتفع فيها معدلات الجريمة وغير ذلك. ومن معالم الإقصاء في هذه المواقع ضعف المشاركة في سوق العمل، ارتفاع معدلات الفقر والحرمان والبطالة، وضعف أنماط الاستهلاك ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي.

من خلال كل هذه التعاريف؛ اتضح أنّ مفهوم الاقصاء الاجتماعي متعدد الأبعاد لأنه مرتبط بمجموعة كبيرة من العوامل التي تبعد لأفراد والفئات والجماعات عن الفرص المتاحة لأغلبية الأفراد، وبأنه حالة تمس الروابط الاجتماعية، وتؤثر بقوة على درجة التضامن والاندماج الاجتماعي للمجتمع، فالإقصاء يجعل الفرد في وضع سيء مقارنة بغيره من الأفراد فيؤدي بالمساس بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويضعف قدرته على الاستهلاك ويعرقل مشاركته الكاملة بفعالية في المجتمع.

تتعدّد أشكال ومظاهر الاستعباد الاجتماعي من مجتمع إلى آخر، نجد الاستبعاد من المشاركة السياسية بمختلف مؤشراتها، عدم العدالة واللامساواة في توزيع الموارد الاقتصادية على المواطنين...وما ينتج عنها من مظاهر للاستبعاد كالحرمان من التصويت، الفقر والحرمان. والاستبعاد يكون عمودي اذا ارتبط بجماعة معينة على قمة السلطة كنخبة أو حزب أو غير ذلك، وقد يكون أفقي إذا ارتبط بفئة من الناس خاضعة وفقيرة لا تملك ما هو ضروري للحياة.

✓ **أبعاد الاقصاء الاجتماعي ومؤشراته**

"يلتقي هذا التحليل الذي يربط بين اتساع ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي وقصور النظام السياسي والاقتصادي، مع الأفكار التي اعتمدها باحثوا مدرسة لندن للاقتصاد التي حدّدت أربعة أبعاد للاستبعاد؛ عدم التمكّن من استهلاك السلع والخدمات، عدم وجود فرص فعلية للمساهمة في أنشطة ذات قيمة اقتصادية واجتماعية، نقص المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي والقومي، وضعف التفاعل الاجتماعي مع المحيط. وهكذا تتعمّق عزلة الفرد كلما قلت مساهمته في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه..." (يوسفي، 2019: ص [148])

- **البعد الاجتماعي: البطالة، تعريفها، آثارها وسبل مواجهتها**

تُعد البطالة مشكلة اجتماعية من الدرجة الأولى والتي تعبر عن الاقصاء الاجتماعي وقد تتسبب في مشكلات أخرى تعد بدورها من المشكلات من الدرجة الأولى على رأسها الفقر، الانحراف والجريمة... "ويعرّف "**عبد الرزاق حلبي**" بأنها الحالة التي يجتهد فيها الافراد القادرون والراغبون في العمل، ويتواجدون في السعي نحو البحث عن فرص العمل، ولكنهم لا يستطيعون التوصل الى هذه الفرص."(سلامة، 2012: ص[243])

" تتمثل البطالة في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين عن العمل ومؤهلين له راغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأدوار السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة." (لعقاب، :ص59)

لمواجهة مشكلة البطالة، يجب الاهتمام بالتعليم وربطه بالاستثمار وسوق العمل، الأمر الذي يساهم في سد احتياجات سوق العمل من القوى العاملة ذات الكفاءة والتقليص من التخصصات التي لا علاقة لها بسوق العمل كما هو سائد. كذلك يجب تدعيم المشروعات الصغيرة والتوسع في انتشار مرتكز التدريب المهني من أجل إكساب الشباب للمهن والحرف والمهارات التكنولوجية التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل وخطط التنمية في المجتمع... الخ.

نجد بداية أثار مشكلة البطالة يظهر في شكل مشكلة نفسية اجتماعية هي مشكلة الاحباط، "إن أول المشكلات التي عانى منها الشباب والتي لازال يعاني منها ظاهرة الإحباط وهي أخطر ما قد يصيب الفرد، لأنه يدفع الفرد الى الوقوع في مشاكل أكبر وأخطر، مثل: الانسحاب والاغتراب، والانحراف للقضاء على الظروف القاهرة بطرق شرعية أو غير شرعية. وقد يظهر ميول لدى بعض الشباب الى ما يسمى بالفردانية؛ وهي ما تسمى حسب "**لويس ديمون Louis Dimon**" في كتابه" محاولات حول الفردانية"، إيديولوجية تعطي قيمة كبرى للإنسان الفرد باعتباره ذات قيمة منفصلة ومستقلة عن غيرها، لا تعير اهتماما للمجموعة الاجتماعية." (بومدفع، 2017:ص5) أي يبتعد الفرد عن الجماعة وبالتالي تختفي ملامح التضامن والاندماج الاجتماعي

كذلك نجد مشكلة عدم اليقين في السياسات والظروف المحيطة والتناقض في القيم والاتجاهات بسبب شعوره بالإقصاء بشتى أنواعه، خاصة إذا كانت نظرة المجتمع للشباب كمصدر للإزعاج والمشكلات هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ الشباب لديهم العديد من الاحتياجات منها البدنية والنفسية والاجتماعية التي يجب اشباعها كي تدعِّم انتماء الشاب إلى مجتمعه وتفاعله مع أنساقه. إذ يقتضي النمو الجسدي للشباب الغذاء الصحي وممارسة الرياضة، كما يحتاج الشباب فهم ذاته والتغيرات التي تطرأ على جسمه ويتكيف معها كضرورة لاكتمال مرحلة نضجه، والانسان مدني بطبعه لا يكتمل نموه بدون الاحتياج الاجتماعي للجماعة وأن يشعر بأنّه ذو فائدة من خلال تأدية أدواره في المجتمع ودخوله مرحلة الرشد. ذلك أن تلبية احتياجات الشباب الأساسية يساهم في ازدياد وعيهم بأهمية أدوارهم وبضرورة مساهمتهم الفعالة في المجتمع.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للإقصاء الاجتماعي

من خلال عرض تعريف البطالة، آثارها وسبل مواجهتها نستنتج أهم مؤشرات الاقصاء الاجتماعي في بعده الاجتماعي والاقتصادي.

1- **الدخل المنخفض:** المال والدخل عامل رئيسي في تحديد درجة الاقصاء، وانخفاضه لا يستطيع الأفراد من خلاله تلبية الاحتياجات الضرورية والاندماج الكلي في المجتمع

قبول الحد الأدنى من العيش: عدم القدرة على الاستهلاك أي الحرمان من الموارد والحقوق مثل سوء التغذية ، السكن الردئ أو العشوائي...

2- **الاستبعاد من سوق العمل:** أي عدم المشاركة في الانتاج وبالتالي يشكّل عالة على المجتمع.

3- **المعاناة من الوصم الاجتماعي**

عدم الحصول على المكانة الاجتماعية التي تحفظ كرامته. ويبقى الفرد العاطل عن العمل موصوما بالبطالة التي قد تؤدي به إلى الاحباط والانحراف.

4-عدم المشاركة في الحكم والادارة واتخاذ القرارات

5- **الشعور بالظلم واللامساواة التي تدفع الفرد الى العزلة وللانتماء.**

إنّ الاقصاء الاجتماعي يتحدد بشكل أوضح عندما تتراكم هذه المؤشرات والمشكلات التي تخلق فردا غير مندمجا ومحروما من التمتع بالمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكاملة في مجتمعه الذي ينتمي إليه.

سابعا: مشكلة التخلّف

"قد ظهر تعبير "التخلف sous – développement" للمرأة الأولى مع بداية الخمسينيات ولكنه ما لبث ان برز بروزا شديدا على المسرح الدولي فخصصت له الأمم المتحدة مؤتمرات وبيانات في سنتي 1948-1949." (جازيس، دومينجو، 2002:ص [20]) "أي برز مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب الكونية الثانية مع حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على الاستقلال. وذاع استعماله وكثرة الكتابات حوله ابتداءا من الخمسينات." (حجازي، 2005: ص[19])

تعدّدت مرادفاته؛ العالم محدود التطور، أو الأقل تطورا، في طريق النمو، المجتمع التقليدي، المجتمع التابع والخاضع أو ما يسمى بالمجتمعات الفقيرة...إلخ. بذلك تبقى درجة التطور هي مؤشر عن الاختلاف بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة في عمليات التنظيم والإنتاج والاستهلاك.

"قد كتب الاقتصادي الفرنسي **"فرانسوا بيرو" Perroux :F** وتبعه في ذلك "**سلزو فيرتادو : C Fertado**" قائلا يعتبر التخلف ظاهرة اجتماعية مستقلة وليست مرحلة مرت بها بالضرورة الاقتصاديات التي وصلت اليوم إلى مرحلة راقية من التطور. ويجب أن نعتبر هذه الظاهرة وقعا، معاصرا." (جازيس، دومينجو، 2002:ص[23]) أي أن التخلف يجب أن نفهمه كحالة مؤقتة وعادية نتيجة تراكمات تاريخية عديدة مليئة بالتسلط وفرض التبعية من قبل الدول المتقدمة الاستعمارية.

- **تعريف التخلف:**

"يُعرف مفهوم التخلف الاجتماعي عن أنّه يعبّر عن مجموعة من العناصر المرتبطة بنيويا بمرحلة التبعية وما سبقها من تاريخ اجتماعي في ظل الهيمنة الأجنبية، فهو ليس توصيفا كميّا." (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[222])

"يعني التخلف من بين ما يعنيه الفشل أو القصور في تبني الأنماط الجديدة من الفكر والسلوك التي من المفترض أن تقود المجتمع إلى وضع أفضل. ويعني أيضا قصورا في الإمكانات المادية والمعنوية والسياسية أو في رأس المال المادي والبشري ويؤدي بدوره إلى عدم امكان توفير الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

"تعريف آخر "**لإيف لاكوست" Y.Lacoste** عن التخلف الذي يعني عنده ظاهرة شاملة تتمثل في تراكيب مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وينتج عن ارتباط عدد من العوامل التي يترتب كل منها على الآخر ...مجموعة من القوى المعقدة." (جازيس، دومينجو، 2002:ص[24])

يتحدّد التخلف بناءً على العديد من المستويات؛ المستوى السكاني ومعدلات الوفيات والولادات. المستوى الاستهلاك، مستوى الإنتاج في جميع القطاعات الزراعة ، الصناعة،التجارة والنقل وغيرها. المستوى الاجتماعي الذي يشمل مستويات المعيشة، البطالة، المستوى السياسي وطبيعة الأنظمة السياسية...الخ

يفيدنا الأستاذ "**قسطنطين زرايق**" في هذا الخصوص فيميز بين نوعين من التخلف وهما:

التخلف النسبي: أي مدى تخلّف المجتمع العربي بالنسبة إلى المجتمعات المتقدمة، فمجتمعات اليوم تخوض سباقا حثيثا في مجالات التقدم.

التخلف الذاتي: أي قعود المجتمع العربي عن تحقيق ما هو قابل للتحقيق، الأمر الذي يؤول إلى زيادة تخلّفه سوءا وشرا بما ينتج عن ذلك من خلخلات اقتصادية واجتماعية، تضاف إلى علله وأمراضه الموروثة، وبما يسببه ذلك من أخطار وشرور تنبعث من القوى ذات الحول والطول المندفعة بأطماعها القديمة والجديدة." (العمر، نفس المرجع السابق: ص[224])

✓ **مظاهر التخلف الاجتماعي**

1- "ضيق ولاءاتنا وتأصيل الفردية والشعائرية في نفوسنا:

إنّ العصبيات والولاءات الضيقة يجب أن تنصهر في البوتقة الوطنية القومية.

2- النفاق الاجتماعي:

من جملة القيم السلبية الفاسدة التي ورثناها من عهود الركود والانحطاط الحرص على السلامة بأية وسيلة ولقاء أي ثمن، فلقد مني أسلافنا في تلك العهود بقوافل متتابعة من الحكام الجائرين المستبدين كانت الحياة في ظلهم رخيصة والجهالة والحقارة والمذلة مستحوذة على السواد الأعظم من الناس فلم يكن هناك شيء لضمان عيش أو نيل حظوة من مداراة الحكام وموالاة السائدين ومن بذل الصراحة نفاقا و مخاتلة وهذا كله يتجلى في بعض أمثالنا الشعبية المتوازنة كقولهم (اليد التي لا تستطيع أن تقطعها قبّلها وادع عليها بالكسر) لذا فالنفاق هو وليد الذل الاجتماعي.

3- الاستمتاع المادي:

لا شك في أنّ مجتمعنا ظلّ قرونا طويلة محروما من هذا الاستمتاع والذي مازال معظمه يفتقر إلى العيش وإلى أبسط مستلزمات الصحة. لا شك في أنّها حرية بأن تنهض للمطالبة بهذه الحقوق الأساسية وأن تسعى لنيلها بل لنيل حظوظ وفرص الكفاية والتنعم ولكن أن يغدو التنعم عرضا لذاته لدى الطبقات المكيّفة والمحظيّة وأن يصبح التنافس بل التكالب على وسائله والاستزادة منها والهاب النفوس شهواتها شغل هذه الطبقات الشاغل وأن يصرفها عن المتع النفسية وعن وجود الرقي الذاتي والعطاء الوطني فهذا أمر فائق الخطورة لأنّه يعطّل تولّد قيم الانضباط والبذل والتعاون والتضحية والعدل وغيرها من مقتضيات الحياة الصحية والبناء القومي السليم." (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[224])

4- "عدم استخدام الوقت في تنظيم حياتنا اليومية وعلاقاتنا الاجتماعية:

يبقى للوقت والزمن أهمية بالغة في تحديد مصائرنا ومستقبلنا ومعرفة أهمية الوقت تعطي للفرد منا دفعة قوية للإبداع والتجديد.

5- الأميـة:

رغم التطور التي تشهده المجتمعات إلاّ أنّها لا تخلو من المناطق التي تعاني أو ترتفع لديها نسبة الأمية. الأمر الذي يعد هدرا للطاقات البشرية وتضييعا للاستثمار والازدهار في المجتمع.

6- تأخير التعريب:

(بطء عملية التعريب) ما يقصد بذلك تعريب عربي بمعنى التصدي لقضايا شمولية في استعمال اللغة العربية في الوطن العربي نفسه على المستوى الجغرافي والقطاعي _قطاعا من قطاعات المعرفة كتعريب العلوم الطبيعية والرياضيات... وقد يعني تعريب مؤسسة تربوية (لغة التعلم، مراكز البحوث في كل البلدان العربية)، أو يعني توحيد المصطلح العربي في البلاد العربية...الخ، إنّ من أبعاد التعريب هي تحقيق المعاصرة الإيجابية معاصرة المشاركة المنتجة لا معاصرة المعاصرة المستهلكة ولا معاصرة التقليد." (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[225]) "

هناك مظاهر أخرى وهي كالتالي:

1- انخفاض مستوى دخل الفرد

2- نقص رؤوس الأموال وعدم كفايتها

3- تخلف طرائق الإنتاج

4- سوء استخدام الموارد الاقتصادية القائمة

5- سيادة الإنتاج الأولي والاعتماد عليه في قطاع التصدير

6- دوام المديونات الخارجية

7- انخفاض الدخل القومي

8- عدم عدالة توزيع الدخل القومي

9- الأخذ بالأساليب التقليدية في الإنتاج

10- اتجاه أنماط الانفاق نحو السلع الاستهلاكية

11- انخفاض المستوى الصحي

12- نقص عدد المدارس ودور الثقافة." (العمر، نفس المرجع السابق: ص[230])

✓ **علاج التخلف**

"تلخيصا للطرح الذي قدّمه الأستاذ قسطنطين زريق نجد أربعة عوامل قد تكون مساهمة في علاج مشكلة التخلف بالوطن العربي وهي كالتالي:

أولا: تنويع الطبيعة وتنظيم الحياة الاجتماعية بالعلم التي يجب أن تشمل ميدان الطبيعة من خلال تطوير المعرفة واستثمارها لاستخراج موارد الأرض واستغلال الثروات بالاعتماد على التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى تطورات شاملة في المجتمع. كذلك يشمل ميدان الانسان الذي يجب أن يستخدم هذه المعرفة لترقية الفرد وتنظيم المجتمع وتعزيز نتاجهما.

ثانيا: تطويع الأنانية الذاتية للخلق والإبداع: تشمل الإقبال على البذل والتضحية والتعاون والمشاركة في سبيل المثل العليا التي يطمح المجتمع إلى تحقيقها.

ثالثا: ترويض المواطن على التحرر الخارجي والداخلي: أي قدرة المجتمع على رد العدوان عليه وعلى التحرر من الظلم النازل به وقدرته كذلك على إزالة التعدي والظلم في داخله.

رابعا: الاسهام في البناء الوطني بالعلم والخلق معا: أي قدرة المجتمع على تكوين الوطنية ومعيار هذه القدرة هو درجة سلامة الروابط التي تضم أفراد المجتمع ببعضها البعض وفئاته بعضها ببعض وانتظامها وتلاحمها في حقول الحياة المختلفة." (استيتة وسرحان، نفس المرجع السابق: ص[228])

✓ **منطلقات دراسة التخلف**

- الطريقة السطحية في دراسة التخلف

"الطريقة الأكثر فدما وشيوعا، لدراسة التخلف، في رأي واضعي دائرة المعارف العالمية هي التي تُعرّف الظاهرة بأغراضها. والنموذج عليها: الأبحاث والكتابات التي نشرتها الأمم المتحدة. فمن مميزات التخلّف مثلا: الفقر، حالة التغدية، الحالة الصحية، التعليم، وأهمها على الاطلاق مستوى الدخل الفردي. وهنا تقسم البلاد إلى عدّة فئات من الأكثر تخلّفا إلى الأكثر تقدما." (حجازي، نفس المرجع السابق: ص[21])

- الطريقة الاقتصادية في دراسة التخلف

"ركّزت هذه الطريقة في مرحلة أولى على أدوات الإنتاج ومستواه، متخذة منطلقا تقنيا صناعيا. ثم تطورت في مرحلة تالية للاهتمام بدراسة البنى الاقتصادية للبلد المتخلف. وهو تطور يذهب في اتجاه مزيد من العمق والشمول في البحث عن ديناميات التخلف، بينما اعتبرت المرحلة الأولى للتخلف مجرد مسألة تأخر تقني: بدائية في وسائل الانتاج، ضآلة في التصنيع." (حجازي، نفس المرجع السابق: ص[23])

- الطريقة الاجتماعية في دراسة التخلف

" قائمة هذه دراسة محكات التخلف وهي عديدة أهمها المحكّات الاقتصادية والانتاجية، (الاقتصاد هزيل المردود، تبديد الثروات وسوء استغلالها، سوء استغلال الطاقة العاملة المتوفرة، اختلال البنى الاقتصادية، تصنيع محدود و غير كامل، تضخم وطفيلية القطاع الثالث وضعية التبعية الاقتصادية)، يضاف اليها محكّات خاصة بالسكان، وأخرى متعلقة بالبنى الاجتماعية." (حجازي، نفس المرجع السابق: ص[28])

ثامنا: مشكلة التلوث

✓ **تعريف التلوث:**

"التلوث هو تغيير في مكونات عناصر البيئة وهو أي تغيير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية والغير الحية ، ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابها دون أن يختل توازنها. وهو كل ما هو يؤثر في جميع العناصر البيئية بما فيها الإنسان والحيوان والنبات ، وكذلك في كل العناصر الطبيعية غير الحية (مثل الهواء والتربة والبحار...الخ)" (إستيتية، سرحان، 2012: ص[163])

✓ **أنواع التلوث**

أولا: تلوث الهواء

"يتكون الهواء من مجموعة من العناصر الموجودة في الحالة الغازية. ضمن مجالات ونسب محددة تتذبذب بشكل طبيعي بين زيادة ونقصان. ومن أنواع التلوث البيئي ذلك الذي ينتج من عمليات الاحتراق سواء كانت طبيعية أ صناعية، كما تساعد البراكين في إحداث تلوث يتقاوت حدوثه حسب المكان والنشاط البركاني، ويتسبب أول وثاني أكسيد الكربون وأكسيد الكبريت والنيتروجين والمواد الهيدروكربونية الناتجة عن احتراق أنواع الوقود المختلفة أو التفاعلات

الكيميائية في تلوث الهواء. "(إستيتية، سرحان، 2012: ص[164]) تتعدد أسباب تلوث الهواء في المجتمع؛ زيادة أعداد اسيارات، وجود السكنات العالية التي تعيق مرور الهواء، وزيادة عدد المصانع ونسبة الاحتراق.

"لقد ساهمت المركبات المستخدمة في النقل واحتراق الوقود والعمليات الصناعية (مثل حرق الفحم ومعالجة المعادن الناتجة عن التعدين) والتخلص من النفايات الصلبة في زياده مستويات الملوثات الجوية بما في ذلك أول اكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت وثاني اكسيد النيتروجين والزئبق والرصاص.

إنّ تلوث الهواء الذي يرتبط بأمراض القلب وسرطان الرئة وانتفاخ الرئة والتهاب الشُعب الهوائية المزمن والربو يقتل حوالي ثلاث ملايين شخص سنويا. كما يشكل الهواء الداخلي الناجم عن حرق الخشب والكتله الحيوية للتدفئة والطهي سببا رئيسيا لأمراض الجهاز التنفسي والسرطان الرئة والعمى." (Mooney and others, 2011, p478)

ثانيا : تلوث الماء

يستعمل الإنسان مصدرين من المياه؛ المياه الجوفية والمياه السطحية وتحدث مشكلة تلوث الأنهار والمحيطات بكثرة في المجتمعات لعدة أسباب أهمها: تلويث الماء برمي القاذورات ومخلّفات المصانع والمبيدات السامة التي تقتل بعض الأسماك بقصد تسهيل اصطيادها، وكذلك زيادة حركة السفن بمختلف أنواعها...إلخ

هناك أمراض عديدة تنجم عنه، منها الإصابة بالتيفؤيد، الكوليرا، شلل الأطفال وغيرها.

ثالثا: تلوث التربة

"يكون بسبب الأسمدة الكيميائية ومبيدات الآفات الزراعية وصرف مياه المجاري والصرف الصناعي وتلوث مياه الري وتلوث الهواء ودفن النفايات السائلة والصلبة والأمطار الحمضية ." (إستيتية، سرحان، 2012: ص[168])

رابعا: تلوث السمع

"تعرف هذه المشكلة بمشكلة الضوضاء والصوت عبارة عن تغيير في ضغط الهواء ينتج عن حركة موجات الهواء التي تسببها أدوات اهتزازية متحركة." (إستيتية، سرحان، 2012: ص[163]) وتتحكم في هذه المشكلة ثلاث أبعاد هي ارتفاع الصوت، الفوضى الغير منتظمة، عدم القدرة على إقاف الضوضاء وما يسبب ذلك العجز من قلق وتوتر وتأثر الصحة الجسمية بشكل عام.

خامسا: التلوث الغذائي

يعني وصول ملوثات إلى الطعام سواء كانت ملوثات كيميائية أو فيزيائية أو ميكروبية. والملوثات الكيميائية للغذاء كثيرة، وتشمل معظم المواد العضوية والعناصر السامة مثل الزئبق والنحاس والكلور والرصاص، أما الثلوث الميكروبي فينشأ من وصول بكتيريا أو فطريات سامة إلى الغذاء تؤدي إلى تسمّمه"(إستيتية، سرحان، 2012: ص[171]) وهذا النوع من التلوث يؤثر تأثيرا كبيرا على الكبد والكلى من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر على البيئة.

سادسا: التلوث الإشعاعي الذي نتج عن مصدرين أحدهما طبيعي (الأشعة الكونية) والآخر صناعي (التفاعلات الذرية والانتاجات الإشعاعية)

خاتمـــــــــة

قد اتضح موضوع المشكلات الاجتماعية موضوعا معقّدا يخضع إلى عدّة عوامل اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية تتحكّم في تحديد الحدث الاجتماعي على أنّه يمثّل مشكلة اجتماعية فعلى الرغم من اتفاق أغلبية علماء الاجتماع على أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية إلا أنهم لازالوا يختلفون حول تحديد مفهوم قاطع ومحدّد للمشكلة الاجتماعية كمفهوم سوسيولوجي. والاختلاف مرتبط باختلاف طريقة التفكير الاجتماعي ومحتواه، تبعا لذلك لاحظنا انّ للمشكلة الاجتماعية خصائص عامة وخاصة توحي بصعوبة تحديدها والتحكّم فيها، الامر الذي اتضح كذلك من خلال تعدّد أنواعها.

لقد تطور مفهوم المشكلة الاجتماعية تاريخيا واتّسع وتعدّدت التفسيرات النظرية وخلقت مستويات عالية من الدراسة انطلاقا من تعدّد المداخل العلمية لدراستها وتداخلها بين الهدف التنموي والهدف الوقائي والهدف العلاجي، خاصة وأنّ الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية في علم الاجتماع تتّسم بالكثير من التعقيدات.

وتبعا للتطور التكنولوجي وتطور عمليات التغيّر الاجتماعي تعدّدت المشكلات الاجتماعية وصعُب حصرها، وكل مشكلة اجتماعية قد تعددت التعريفات حولها والدراسات التي تناولت تفسير حدوثها وهدا التنوع لا يعبر عن التضارب او التناقض حول هذه المشكلات بقدر ما هو يعكس ان لها جوانب مختلفة قد تكون مكامن التركيز عليها.

قائمة المراجع

المراجع باللّغة العربية:

- أبراش، ابراهيم (1998). **علم اجتماع سياسي**. ط1. دار الشروق. عمّان.
- أبو شامة، عباس عبد المحمود. البشرى، مُحَمَّد الأمين (2007)، **العنف الأسري في ظل العولمة** ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الجوهري، مُحَمَّد(2008)، **علم اجتماع التطبيقي**. مصر.
- الحيدري،إبراهيم(2003). **النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب**. ط1. دار الساقي. بيروت. 2003.
- االكتيبي، ابتسام وآخرون (2010) **النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي**. تحرير رويدا المعايطة. ط1. منظمة المرأة العربية. القاهرة.
- الديب، هدى أحمد، عبد العليم، مُحَمَّد(صيف، خريف 2015)، الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع، **مجلة اضافات**، اعددان 31-32.
- الزيود.إسماعيل مُحَمَّد (2010). **علم الاجتماع** .ط1. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع. عمّان.
- استيتية. ملحس دلال، سرحان. عمر موسى (2012). **المشكلات الاجتماعية**. دار وائل للنشر. مصر.
- السمّري. عدلي وآخرون(1998). **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية**. دار المعرفة الجامعية. مصر.
- الساعاتي. سامية حسن(دتا). **علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لقضاياها** .ط1. مكتبة الاسرة. مصر.
- العتل، مُحَمَّد وآخرون (مايو 2021). التنمر الالكتروني لدى طلبة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت وعلاقته ببعض المتغيرات، **مجلة الدراسات والبحوث العلمية**. المجلد 1، العدد2.
- العمر. معن خليل (2005). **علم المشكلات الاجتماعية**. ط1. دار الشروق. عمّان.
- النعيمات. خليل(دتا). **تمكين المرأة**. مؤسسة أنتَا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بشير، ناظر حميد (2014). **دراسات في علم الاجتماع**، ط1. دار تيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق.
- بلقاسم، سلاطنية، بلقاسم، أسماء(مارس 2012). تشكّل صور الاقصاء الاجتماعي. الفقر والبطالة في الجزائر. **مجلة العلوم الإنسانية**. جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة. العدد 24.

- بن هايف، خالد خلف الرقاص(آذار2021). التنمر الالكتروني وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف لدى عينة من طلاب الجامعة. **المجلة العربية للنشر العلمي**. العدد التاسع والعشرون.
- بومدفع، الطاهر (2017). الشباب في المجتمع الجزائري: مشاكل وطموح الدور التنموي. **مجلة للعلوم الاجتماعية**. جامعة مستغانم. المجلد 04. العدد 06.
- بيار بورديو(2009).**الهيمنة الذكورية**. ترجمة: سلمان القعفراني.ط1.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- تركية. بهاء الدين خليل(2015). **مشكلات اجتماعية معاصرة**. ط1. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمّان.
- تايمز.نويل(1997). **علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية**. تر:غريب سيدأحمد. دار المعرفة الجامعية. مصر.
- ج.جازيس،ج. دومينجو (2002). **دراسات في جغرافية التنمية**. تر: مُحَمَّد علي بهجت، مُحَمَّد عبد الحميد الحامدي. مصر .كلية الأدب.
- جلبي.علي عبد الرزاق وآخرون(2003). **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية**. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية.
- الحاتمي، عبد الله علي حامد (2007). اتجاهات الجريمة في المناطق الحضرية "دراسة استشراقية لواقع الجريمة في مدينة جدّة "**دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- حامد.خالد(2008). **مدخل الى علم الاجتماع**. جسور للنشر والتوزيع. الجزائر.
- حجازي.مصطفى(2005). **التخلف الاجتماعي**. ط9. المركز الثقافي العربي. بيروت. المغرب.
- رايت، ف.ج(1996). **مبادئ علم الاجتماع**. تر: مُحَمَّد شيبا. ط1. دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.
- رمضان، عاشور حسين(2016). البنية العاملة لمقياس التنمر الالكتروني كما تدركها الضحية لدى عينة من المراهقين. **المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية**.كلية التربية. جامعة صلوان. العدد 04.
- ستيوارت مل، جون(1988). **استعباد النساء**. ترجمة: إمام عبد الفتَّاح. ط1. مكتبة مدبولي. القاهرة.
- سلامة، مُحَمَّد علي(يناير 2012). اتجاهات الشباب نحو العمل الحر وعلاقته بالبطالة: دراسة ميدانية بمدينة قنا. **مجلة كلية الآداب. جامعة القاهرة**. المجلد 72. العدد1.

- شعبان، عبد الحسين(2017). **التطرف والارهاب اشكاليات نظرية وحقائق علمية(مع اشارة خاصة على العراق)**. برنامج الدراسات الاستراتيجية. وحدة الدراسات المستقبلية. مكتبة الاسكندرية. مصر.
- طربيه.مأمون (2011). **علم الاجتماع في الحياة اليومية–قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة**. ط1. دار المعرفة. بيروت.
- طبال. لطيفة (جوان 2012). "التغير الاجتماعي ودوره في تغيّر القيم الاجتماعي."**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية:** العدد:8. 406-428.
- عودة.محمود (دتا). **أسس علم الاجتماع**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت.
- عبد اللطيف. رشاد أحمد (2001). **أساسيات الدفاع الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية**. كلية الخدمة الاجتماعية. القاهرة.
- غربي، صباح(2020). المشكلات الاجتماعية. دار المجد للطباعة والنشر والتوزيع .سطيف. الجزائر.
- غيث.مُحَمَّد عاطف، سعد.اسماعيل علي(2003). **المشكلات الاجتماعية دراسة نظرية وتطبيقية**. دار المعرفة الجامعية. جامعة الاسكندرية.
- غيث. مُحَمَّد عاطف(1991). **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**. دار المعرفة الجامعية. مصر.
- غيدنز.أنتوني(2005). **علم الاجتماع**.تر: فايز الصُيّاغ .ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- فرح، مُحَمَّد سعيد (2012). **ما علم الاجتماع**.د.ط. منشأة المعارف. الاسكندرية.
- قوندي، سميرة (سبتمبر،2016) . مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع الجزائري: اشكاليات نظرية، **مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 47.
- كيطان، طالب عبد الرضا(2012-2013). "ثقافة الفقراء وآليات التكيف –رؤية انثروبولوجية لواقع فقراء المساكن العشوائية (مركز محافظة القادسية)." **رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، جامعة المنصورة.
- لعقاب، مليكة (2016): التصورات الاجتماعية للبطالة لدى الشباب الجزائري: دراسة لعينة من الشباب العاملين والبطالين. **المجلة الجزائرية للطفولة والتربية**، جامعة البليدة.العدد ، المجلد 6.
- هاشم مُحَمَّد. ثناء (2019). واقع ظاهرة التنمر الإلكتروني لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة الفيوم وسبل مواجهتها (دراسة ميدانية).**مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**. الجزء الثاني. العدد 12..

- وافي، علي عبد الواحد (1983). **اللغة والمجتمع** .ط4. شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع. الرياض.
- يوسفي (جوان 2009). مواجهة التهميش والاقصاء الاجتماعي من طرف المتخصصين في الجزائر وبعض البلدان العربية دراسة استكشافية. **مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي**. المجلد 6. العدد 1.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Albert Ducros, Michel Panoff**, la frontière des sexes**, presse universitaires de France, paris, 1995, p129.
- Boudon, Raymond et autres (1999). **Dictionnaire de Sociologie**. Larousse, Paris.
- Rinaudo, Christian (1995) .qu'est -ce qu un problème social ?les apports théorique de la sociologie anglosaxon. Cahiers de L'URMIS, Unité de recherches "Migrations et societé" Université Cote d'Azur, pp.72-87.
- . Fatima Heeren. lemu, B.Aisha (1978). Woman In Islam. Islamic council of Europe.
- Harrami, Noureddine (2005) . **le pouvoir de la femme et sa représentation dans de la société marocaine**. Afkar/idées, Estudios de Politica Exterior SA (Madrid) et Instituto Europeo del Mediterraneo, IEMED (Barcelone) :n°7.
- Mooney, Linda A .Knox David. Schacht Calorine. **Understanding social problems**, wadsworth Cengage Learning . USA .2011.
- Pruvost**,**Lucie(2002). **femmes d'Algérie, Société, Famille et citoyenneté**. édition Casbah. Alger.
- Saadi nour-eddine .**la femme et la loi en Algérie** .collection dérigée par Fatima Mermissi ,wider bouchene ,Alger.
- V Smith, pk, Madhavi, j , Carvalho, m, Fisher, s, Russel, et Tippett, n, **cyberbullying its nature and impact in secondary school puplis**, journal of Child' s psychology.
- Ictor-Belin**,** Nicole(1992). **réussir au Féminin, le parcours de la femme-énergie**. Dunod.

- Zahidi, Saadia. lopez-claros, gusto (2005). **Women's Empowerment: Measuring the global gender gap**. world economic Forum.